بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

قسم ادارة الاعمال

مدى تلبية الجامعات الفلسطينية لاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني من وجهة نظر الاداريين في الاتحادات الصناعية

اعداد

ماهر حسن احمد حشيش

اشراف

د.شريف ابوكرش

قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في ادارة الاعمال

2011

مدى تلبية الجامعات الفلسطينية لاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني

من وجهة نظر الاداريين في الاتحادات الصناعية

اعداد:

ماهر حسن احمد حشيش

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ 2011/12/15م، من قبل لجنة الاشراف التالية اسماؤهم:

1. د. شريف ابو كرش مشرفا ورئيسا التوقيع: .....
2. د. باسل النتشة ممتحنا داخليا التوقيع: .....
3. د. سهيل سلطان ممتحنا خارجيا التوقيع: .....

الخليل –فلسطين

2011

الاهداء

الى والدي العزيز..... الذي غرس فينا حب العلم و العمل والعطاء

الى والدتي الغالية ..... التي تفانت في تربيتنا وسهرت الليالي من اجلنا

الى اخوتي واختي ..... الذين هم سندي وذخري

الى رفيقة الدرب ..... التي شجعتني وصبرت معي لانجاز هذا العمل

الى فلذات الكبد .....الحسن، منار،صلاح الدين ومحمد .

الى كل العاملين من اجل نهضة الامة ورفعتها

الى هؤلاء جميعا اهدي هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين القائل " قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون " صدق الله العظيم

والصلاة والسلام على المصطفى الامين الذي شجعنا على العلم حيث قال " من سلك طريقا يلتمس به علما سهل الله له طريقا الى الجنة " صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد

وانطلاقا من حديث نبينا الكريم حيث قال " من لا يشكر الله لا يشكر الناس " فإذن واجب الوفاء يحتم علي ان اتوجه باسمى ايات الشكر والعرفان لاستاذي الفاضل د.شريف ابو كرش على متابعته ونصحه وتوجيهاته لي منذ بداية البحث وحتى نهايته

كما واتقدم بالشكر الجزيل لسعادة الدكتور سمير ابو زنيد رئيس جامعة الخليل و لطاقم كلية التمويل والادارة في الجامعة الدكتور محمد الجعبري عميد الكلية ، الدكتور راتب الجعبري ، الدكتور باسل النتشة ،الاستاذ عادل ابوشرار ، الاستاذ منذر علقم وكافة المدرسين الافاضل .

كما واتقدم بالشكر الى اساتذتي اعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما قدموه من ملاحظات واقتراحات قيمة أثرت البحث والى المحكمين لاستبانة هذا البحث .

فلهم جميعا كل الشكر والتقدير

الملخص

هدفت هذه الدراسة والتي اجريت عام 2011م لمعرفة مدى تلبية الجامعات الفلسطينية لاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني من وجهة نظر الاداريين في الاتحادات الصناعية الفلسطينية باعتبارها المؤسسات التي تمثل القطاع الصناعي والملقى على عاتقها الدور الرئيس في تطوير القطاعات الصناعية المختلفة وحل المشاكل التي تواجهها .ولتحقيق اهداف هذه الدراسة اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبانة كاداة لجمع البيانات ،حيث تم توزيعها على جميع افراد مجتمع البحث (المسح الشامل) والبالغ عددهم 87 وقد تم استردادها جميعا ،كذلك كانت جميعها صالحة باستثناء استبانة واحدة فقط تم استبعادها .ثم قام الباحث بتحليل ومعالجة مخرجات الاستبانة احصائيا مستخدما برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

خلص الباحث الى مجموعة من النتائج كان ابرزها ان حملة الشهادات العليا (الماجستير او الدكتوراة) من اعضاء مجالس ادارات الاتحادات الصناعية كان متدنيا (2.3%) فقط ،بينما بلغت نسبة حملة شهادة البكالوريس (53.2%).كما دلت النتائج ان نسبة 57% من المنشآت الصناعية التي ينتمي اليها اعضاء مجالس ادارات الاتحادات الصناعية لا توفر فرص تدريبية للعاملين فيها وايضا 44.2% من هذه المنشآت تقوم بالتصدير .كذلك بينت النتائج الى ان تخصيص المنشآت الصناعية لجزء من ميزانيتها للبحث والتطوير او دعم بناء مختبرات في الجامعات او تقديم منح دراسية للطلبة الجامعيين كانت بدرجة صغيرة.

اشارت النتائج ايضا ان درجة تلبية البرامج الجامعية لاحتياجات القطاع الصناعي كانت متوسطة ،ويرى ثلثي افراد مجتمع الدراسة 66.2% ان القطاع الصناعي بحاجة الى طرح تخصصات جديدة .اما درجة تقييم المبحوثين لامتلاك خريجي الجامعات الفلسطينية للمعرفة العلمية والمهارات الفنية المختلفة فقد جاءت بدرجة متوسطة ،وكانت الدرجة صغيرة فيما يتعلق بقدرة الخريجين على القيام بوظائف متعددة داخل المنشأة.كما بينت النتائج الى ان درجة موائمة الابحاث المنجزة في الجامعات لاحتياج القطاع الصناعي كانت صغيرة ،كذلك الحال بالنسبة لمساهمة مخرجات البحث العلمي في انتاج منتجات جديدة ،تقليل تكاليف الانتاج ،او بناء خطط تسويقية .

كما اظهرت نتائج الدراسة الى ان تصميم البرامج التدريبية في الجامعات الفلسطينية لا يتم بناءً على احتياجات القطاع الصناعي(بدرجة صغيرة) ، كذلك فان درجة استفادة المنشآت الصناعية من الجامعات في تدريب وتأهيل الموارد البشرية كانت بدرجة صغيرة ايضا ،اما تقييم المبحوثين لدرجة تقديم كوادر الجامعات واطقمها للاستشارت لمنشآت القطاع الصناعي فقد كانت بدرجة متوسطة . والنتيجة الاهم بنظر الباحث هي التي اشارت الى ضعف التنسيق ما بين الجامعات ومؤسسات القطاع الصناعي والتي يعزى اليها غالبية النتائج الاخرى.

الى ذلك خلص الباحث الى جملة من التوصيات اهمها انشاء مجلس تنسيقي اكاديمي صناعي تمثل فيه كافة الجامعات والاتحادات الصناعية،العمل على اصدار التشريعات التي تنظم وتشجع حركة البحث العلمي، تحفيز القطاع الخاص على المساهمة بتمويل حركة البحث العلمي في الجامعات عبر تقديم الاعفاءات الضريبية ، انشاء وحدات اتصال مع الصناعة في كل جامعة،عمل دراسات مسحية لاحتياجات السوق من التخصصات المختلفة،وكذلك لتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في الصناعة،ضرورة قيام المؤسسات الصناعية بالتعاون مع الجامعات لتوفير البيئة العملية للباحثين والاكاديمين من الجامعات لنقل الخبرة واكتسابها ،واخيرا على الجامعات الاستفادة من الخبرات الصناعية في التدريس والقاء المحاضرات بما يناسب مؤهلاتهم.

The Extent to Which The Palestinian Universities Fullfill The Needs of The Industrial Sector From the Prespective of The Boards of Directors of The Palestinan Indusrial Federations

Abstract

The goal of this research, which was conducted in 2011, is to find out the extent to which the Palestinian universities fulfill the needs of the Palestinian industrial sector from the perspective of managers in the industrial federations- the Palestinian institutions representing the industrial sector that burden upon themselves the development of different industrial sectors and solve their problems.

In order to achieve these objectives the researcher had adopted the descriptive analytical method, he used the questionnaire as a tool for data collection, where it was distributed to all members of the research community (comprehensive survey), who are 87 .all of the questionnaire have collected ,as well as all were valid for the analysis and only one was excluded. Later on the researcher used the SPSS to analyze the data.

The results showed that only (2.3%) of the members of the boards of directors of the industrial federations hold a postgraduate degrees (Masters or Doctorate), while the percentage of bachelor degree holders is (53.2%), also a 57% of industrial enterprises do not offer training opportunities for their employees and only 44.2% of these enterprises are capable to export.

As well as the results showed that the degree which the industrial enterprises allocate part of their budget for research and development, supporting the establishment of laboratories in universities or providing scholarships for university students was a small degree.

Results indicated also that the degree to which the university programs fulfill the needs of the industrial sector was moderate, and two-thirds of the study population 66.2% indicate the importance of launching new university programs to fullfil the needs of the Palestinian industrial sector.

The respondents indicated at a moderate degree that the graduates of the Palestinian universities own scientific knowledge and different technical skills. While the degree that they have the ability to perform multiple functions within the facility was small. The results also show

that the degree of harmonization of research done in universities to the needs of the industrial sector was small, as well as the contribution of the output of scientific research in the production of new products, minimize production costs, or building marketing plans.

The results showed also that the design of training programs in Palestinian universities are not based on the needs of the industrial sector (small degree), as well as the benefit of the industrial enterprises from the universities in the training and building the capacities of their human resources was a small degree. Finally The most important result that the researcher pointed to was the lack of coordination between universities and institutions of the industrial sector, which attributed to the majority of other results.

The researcher concluded a number of recommendations, the most important of them are, establishing a coordinating academic-industrial council representing all universities and industrial federations, developing the legislation that regulates and encourages scientific research, stimulate the private sector to contribute to the financing of scientific research in universities by offering tax breaks, creation of a contact units with the industry in each university, implementing a comprehensive surveys of determine the needs of the industry from different disciplines and programs, and also to identify the training needs of workers in the industry, the need for the industrial enterprises to cooperate with universities to provide a working environment for researchers and academics from the universities to exchange experience , and finally the universities must take advantage of industrial staff in teaching and lecturing according to their qualifications.

الفصل الاول: الاطار العام للبحث

مقدمة

اصبح المجتمع في وقتنا الحاضر يواجه احتياجات متعددة ،اقتصادية ،اجتماعية،بيئية وغيرها وذلك بفعل التغيرات السريعة على كافة الصعد وبالتالي اصبح لزاما على الجامعات تلبية تلك الاحتياجات حتى تقوم بالواجب الملقى على كاهلها، والا اصبحت معزولة عن المجتمع.وهذا يعني ضرورة ان تصبح العلاقات بين الجامعة والمجتمع وثيقة بحيث تمتد الجامعة خارج اسوارها وتتداخل في المجتمع وكذلك يمد المجتمع فروعه داخل الجامعة في اطار من الشراكة والتعاون الكاملين[1] . وعليه فالجامعة وليدة المجتمع وجزء هام منه اوجدها لكي تعمل مع المؤسسات الاخرى على تلبية احتياجاته وتقديم الخدمات الضرورية له، وبالتالي تسهم الجامعة في النهاية في عملية التنمية بابعادها المختلفة وذلك من خلال ادوارها المحددة ووظائفها المتعددة[2]. وعليه فاللجامعة اليوم ثلاث مهام رئيسية يمكن تلخيصها بما يلي[3]:

وظيفة التعليم :وهي الوظيفة التي تهدف الى تنمية شخصية الطالب من جميع الجوانب من خلال اكسابها المعرفة والعمل على توليدها،وتعود اهمية هذه الوظيفة الى درجة اسهامها في تنمية الافراد تنمية شاملة، بمعنى المستوى الذي تصل اليه الجامعه في اداء وظيفتها نحو التنمية واعداد القوى البشرية لسد متطلبات المجتمع منها والافادة مما يتعلمه الطلبة للنهوض بالمجتمع واثرائه.

وظيفة البحث العلمي :فالبحث العلمي هو وسيلة الانسان لايجاد الحقائق العلمية عن ذاته وبيئته ومجتمعه وهو وسيلتة لايجاد الحلول للمشكلات التي تقابله والصعاب التي تعيق حياته وهو وسيلة الانسان لمضاعفة موارده المالية والمعنوية

---

[1] العكل ،ايمان ،خدمة الجامعات :المبررات المفترضة ،رسالة دكتوراة،جامعة المنوفية ،جمهورية مصر العربية،2001،ص8

[2] الرشيد، محمد، دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الاردنية بهذا الدور ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان ،الاردن ،2005،ص18

[3] حراحشة ،فواز ياسين ،دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس فيها ،مجلة علوم انسانية ،www.ulum.nl، السنة السادسة،العدد 41، 2009، ص 8-5 .

وهو كل جهد منظم يهدف الى تنمية المعرفة الانسانية.

خدمة المجتمع : اذ لا يمكن للجامعة ان تحقق ذاتها وتثبت وجودها ما لم تكن ملتزمة بقضايا المجتمع ومتطلبات نموه وازدهاره ،ان الهدف الاساسي من انشاء هذه المؤسسة يكمن في تنمية المجتمع ، حيث انها تعمل على توسيع الفرص المتوافره للسكان بصفة عامة و تحسين المعيشة من حيث تلبيتها لحاجات الشعب الاكثر الحاحا.

وبناءً على هذه الادوار المناطة بالجامعة فان المشاكل والاحتياجات الاقتصادية تحتل سلم الاولويات الواجب على الجامعة العمل على تلبيتها ،ولا سيما احتياجات القطاع الصناعي الذي يعتمد الى حد كبير على البحث والتطوير لتنميته والنهوض به وحل المشاكل التي تواجهه ، وبالتالي وجب على الجامعات اعطاء اهتمام خاص لهذا القطاع.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي في فلسطين فهو يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عبر مساهمته العاليه في اجمالي الناتج المحلي 12.3%[1] وكذلك تنويع القاعدة الانتاجية وتنمية مصادر الدخل بالاضافة الى استيعابه لكم هائل من العمالة وبالتالي خفض نسبة البطالة ومكافحة الفقر.وعلى الرغم من هذا الدور الحيوي الهام للقطاع الصناعي الفلسطيني الا انه يعاني من مشاكل عديدة ومعوقات جمة تحول دون قيامه بالدور التنموي المنشود اسوة بما هو عليه الحال في الدول المتقدمه .

وعليه فالجامعات الفلسطينية مطالبة بتلبية احتياج هذا القطاع والمساهمة الفاعلة في حل مشكلاته ،ويتمثل دور الجامعات برفد هذا القطاع بالخريجين والقوى العاملة ذات الكفاءة العالية ،القيام بالبحوث التطبيقية التي تساهم بمعالجة مشكلاته ودفع عجلة تنميته،هذا بالاضافة الى الدور الحيوي الهام المتمثل في التعليم والتدريب المستمر لرفع قدرات العاملين في الصناعة. ايضا ضرورة تقديم الجامعة للاستشارات المختلفة ،بالاضافة الى وجوب قيام الجامعات بعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل ذات العلاقة بالصناعة وبالتالي توفير البيئة المناسبة للنقاشات الحيوية والفاعلة بين الاكاديمين من جهة والصناعين من الجهة الاخرى.

[1] ا الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ،نسبة مساهمة الانشطة الاقتصادية في اجمالي الناتج المحلي لعام 2010م، رام الله فلسطين ،2010م.

بناءً على ما سبق فان معرفة مدى تلبية الجامعات الفلسطينية لاحتياجات الصناعة من وجهة نظر اعضاء مجالس ادارات الاتحادات الصناعية باعتبارهم ممثلين لهذا القطاع[1]، يعتبر امرا في غاية الاهمية لا سيما للقائمين على وضع استراتيجيات وسياسات التعليم العالي لما يترتب على ذلك من اعادة للنظر في البرامج الاكاديمية والخدمات التي تقدمها الجامعات للصناعة،وذلك بهدف تعديلها وتطويرها كي تحقق الهدف المطلوب.

مشكلة الدراسة

ان الدور الذي تلعبه الجامعات في الدول المتقدمة يختلف عن الدور الذي تلعبه في الدول النامية ، ففي الدول المتقدمة تعتبر الجامعات اهم مؤسسات المجتمع التي تسعى جاهدة لتلبية احتياجاته، كذلك فان العلاقة بينهما وصلت الى مرحلة متقدمة من الشراكة الفعالة. اما في الدول النامية وفي فلسطين على وجه الخصوص فلا زالت الجامعات تنتهج طرقا تقليدية في تعاطيها مع مشكلات المجتمع ولا سيما مشكلات واحتياجات القطاع الصناعي وعليه فان مشكلة الدراسة يمكن تلخيصها على النحو التالي:ما مدى تلبية الجامعات الفلسطينية لاحتياجات القطاع الصناعي من وجهة نظر ادارات الاتحادات الصناعية؟

أسئلة الدراسة

السؤال الاول: ما هو واقع القطاع الصناعي الفلسطيني وتوجهاته نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات الفلسطينية وخدماتها

السؤال الثاني :ما مدى تلبية الجامعات الفلسطينية لاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني؟ ويقسم الى

- البرامج الجامعية المطروحة في الجامعات الفلسطينية ومدى تلبيتها لاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني ؟
- خريجو الجامعات الفلسطينية ومدى تلبيتهم لاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني؟
- البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ومدى تلبيته لاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني؟

[1] القرارالرئاسي بتعديل قانون الاتحاد العام والاتحادات الصناعية التخصصية رقم 2 لعام 2006م،ديوان الرئاسة الفلسطينية .2011/8/4

- برامج خدمة المجتمع في الجامعات الفلسطينية ومدى تلبيتها لاحتياجات القطاع الصناعي ؟

السؤال الثالث : هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين واقع وتوجهات القطاع الصناعي نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات الفلسطينية وخدماتها ومدى تلبية الجامعات الفلسطينية لاحتياجات هذا القطاع ؟

أهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة من اهمية الدور الذي تلعبه الجامعات الفلسطينية في تلبية احتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني، ويأمل الباحث ان يقدم البحث للقائمين على الجامعات الفلسطينية ما يفيدهم في وضع السياسات والاجراءات الهادفة الى تطوير آداء الجامعات ومخرجاتها والخدمات التي تقدمها بما يخدم الصناعة ويلبي احتياجاتها . كما وستفيد الدراسة القائمين على الاتحادات الصناعية واصحاب المنشآت الصناعية لتعريفهم بالواجب الملقى على القطاع الخاص في سبيل تعزيز التنسيق و التعاون والشراكة مع الجامعات لما لذلك من فائدة كبيرة تعود بالنفع على كلا القطاعين. هذا بالاضافة الى ان هذا البحث سيكون اساسا لابحاث مستقبلية في المجال نفسه.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل عام الى معرفة وجهات نظر رؤوساء و اعضاء مجالس ادارات الاتحادات الصناعية في مدى تلبية الجامعات الفلسطينية لاحتياجات القطاع الصناعي ،وعليه فان اهداف الدراسة ترمي الى التعرف على:

1. واقع القطاع الصناعي الفلسطيني في الاستفادة من مخرجات الجامعات وخدماتها
2. مدى ملائمة البرامج الجامعية في الجامعات الفلسطينية مع حاجات القطاع الصناعي
3. مدى تلبية خريجي الجامعات الفلسطينية لاحتياجات القطاع الصناعي.
4. دور البحث العلمي الجامعات الفلسطينية في تلبية احتياجات القطاع الصناعي.
5. دور برامج خدمة المجتمع في تلبية احتياجات القطاع الصناعي

متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة: مخرجات الجامعات وخدماتها و يعبر عنها بالمحاور التالية:-

- البرامج الجامعية.
- الخريجين.
- البحث العلمي.
- برامج خدمة المجتمع.

المتغير التابع: واقع القطاع الفلسطيني وتوجهاته في الاستفادة من خدمات الجامعات ومخرجاتها.

المتغيرات المتعلقة بمجتمع الدراسة وتقسم الى قسمين:

أ-**المتغيرات المرتبطة بمعبأ الاستبانة :** (المؤهل العلمي، التخصص العلمي ،سنوات الخبرة في المؤسسة).

ب-**المتغيرات المرتبطة بالمنشأة** (الاتحاد الصناعي الذي تنتمي اليه المنشأة ،الشكل القانوني،توفير برامج تدريبية ،عدد العاملين خريجي من الجامعات المحلية ،قيام المنشأة بالتصدير ،امتلاك المنشأة لشهادة جودة) .

فرضيات الدراسة

1- **الفرضية الرئيسية الاولى** : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول محاور الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.وتشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الاولى :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من خدمات الجامعات ومخرجاتها تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- الفرضية الثانية :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البرامج الجامعية وتلبيتها لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

- الفرضية الثالثة :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند دلالة مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول الخريجين ومدى تلبيتهم لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- الفرضية الرابعة :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البحث العلمي وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- الفرضية الخامسة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند دلالة مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول برامج خدمة المجتمع وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

2- **الفرضية الرئيسية الثانية** : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول محاور الدراسة تعزى لمتغير التخصص العلمي.وتشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الاولى :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من خدمات الجامعات ومخرجاتها تعزى لمتغير التخصص العلمي.
- الفرضية الثانية :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البرامج الجامعية وتلبيتها لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير التخصص العلمي.
- الفرضية الثالثة :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول الخريجين ومدى تلبيتهم لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير التخصص العلمي.
- الفرضية الرابعة :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البحث العلمي وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير التخصص العلمي.
- الفرضية الخامسة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول برامج خدمة المجتمع وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير التخصص العلمي.

3-**الفرضية الرئيسية الثالثة** : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول محاور الدراسة تعزى لمتغير الخبرة .وتشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الاولى :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من خدمات الجامعات ومخرجاتها تعزى لمتغير الخبرة.

- الفرضية الثانية :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البرامج الجامعية وتلبيتها لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير الخبرة .
- الفرضية الثالثة :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول الخريجين ومدى تلبيتهم لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير الخبرة.
- الفرضية الرابعة :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البحث العلمي وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير الخبرة.
- الفرضية الخامسة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول برامج خدمة المجتمع وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير الخبرة.

منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لهذا النوع من البحوث ،وقد اعتمد الباحث على المصادر الثانوية والاولية في جمع البيانات ثم قام بتحليها للوصول الى النتائج والخروج باهم التوصيات.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع رؤساء واعضاء مجالس الادارات (المسح الشامل) للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات الصناعية التخصصية والبالغ عددها 12 اتحادا صناعيا تخصصيا في الاراضي الفلسطينية للعام 2011[1] .

اداة الدراسة

قام الباحث وبعد الاطلاع على الادب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة باستخدام الاستبانة كاداة لجمع البيانات من مصادرها الاولية.

[1] www.pfi.ps

حدود الدراسة

الحدود البشرية: رؤساء واعضاء مجالس الادارات للاتحاد العام للصناعات والاتحادات الصناعية التخصصية.

الحدود المكانية: الاراضي الفلسطينية

الحدود الزمانية:كانون الثاني2011 الى حزيران 2011 .

مفاهيم البحث ومصطلحاته

مدى: مصطلح يقصد به تحديد الدرجة (كبيرة جدا،كبيرة ،متوسطة ،صغيرة او صغيرة جدا).

الجامعات الفلسطينية :مؤسسات تعليم عالي وطنية عددها اثنتا عشرة جامعة ،احدى عشر منها تعتمد الاسلوب التقليدي (الالتحاق) وجامعة واحدة تتبع نظام التعليم المفتوح.

القطاع الصناعي: يقصد به جميع انواع الصناعات حسب تصنيف ال ISC المعتمد من قبل دائرة الاحصاء في الامم المتحدة وتشمل : نشاطات التعدين والمقالع ، الكهرباء والمياه والصناعات التحويلية باقسامها المختلفة.

الاتحادات الصناعية التخصصية: مؤسسات غير ربحية قائمة على العضوية (عضوية المنشآت الصناعية) تمثل القطاعات الصناعية المختلفة وفقا لقانون الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات الصناعية التخصصية رقم 2 لعام 2006[1].

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية : مؤسسة غير ربحية قائمة على العضوية ،تمثل القطاع الصناعي الفلسطيني[2]، وتعتبر مظلة جامعة لكل الاتحادات الصناعية التخصصية حيث تشكل مجالس اداراتها مجتمعة الهيئة العامة للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.

الاتحادات الصناعية : الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات الصناعية التخصصية.

---

[1] القرار الرئاسي بتعديل قانون الاتحاد العام والاتحادات الصناعية التخصصية رقم 2 لعام 2006م،ديوان الرئاسة الفلسطينية 2011/8/4

[2] مصدر سابق.

الاداريين في الاتحادات الصناعية : رؤوساء واعضاء مجالس ادارات الاتحادات الصناعية ،والذين يتم انتخابهم من قبل هيئاتهم العامة حسب النظام الداخلي لكل اتحاد.

هيكلية البحث :

تم تقسيم هذا البحث الى من خمسة فصول وذلك على النحو التالي

- الفصل الاول: الاطار العام للدراسة.
- الفصل الثاني:الاطار النظري والدراسات السابقة.
- الفصل الثالث:منهجية الدراسة.
- الفصل الرابع:تحليل البيانات.
- الفصل الخامس: ملخص النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

خصص هذا الفصل لإلقاء الضوء على الأدب النظري ذو العلاقة بموضوع البحث، وقد تم تقسيمه إلى اربعة مباحث، حيث خصص المبحث الأول لدراسة واقع القطاع الصناعي الفلسطيني ، فيما تناول المبحث الثاني مفهوم الجامعة ووظائفها و خصص المبحث الثالث لبحث واقع التعليم الجامعي في فلسطين،واخيرا خصص المبحث الرابع لالقاء الضوء على التجربة الفلسطينية في العلاقة والشراكة بين القطاعين الاكاديمي والصناعي.

2-1 المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي الفلسطيني

يتناول هذا المبحث بالشرح والتفصيل واقع القطاع الصناعي الفلسطيني،تصنيفات القطاع الصناعي ،اهم مؤشرات هذا القطاع من حيث عدد المنشآت ، تصنيفاتها ،وعدد العاملين في هذا القطاع.

مقدمة

يلعب القطاع الصناعي دورا هاماً في اقتصاديات جميع الدول ويعتبر من أهم القطاعات التي تساهم مساهمة فعالة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير فرص العمل وتشغيل الأيدي العاملة ،الى جانب المساهمة في جلب وتوطين التكنولوجيا بالإضافة للدور الهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي الفلسطيني فقد ظل ضعيفاً ومشوهاً وغير منظم خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة بفعل الإجراءات والسياسات التدميرية التي قامت بها سلطات الاحتلال بهدف تسخيره لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، وقد دلت المؤشرات أن مساهمة هذا القطاع في الناتج الإجمالي المحلي لم تتجاوز 10%،وفي التشغيل17% [1].ومع توقيع اتفاقية أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وقيام الدول المانحة بتقديم المساعدات لها ،قامت السلطة بجهود كبيرة في سبيل النهوض بهذا القطاع والعمل على تنظيمه وتطويره وذلك عبر إنشاء وزارة الصناعة والعديد من المؤسسات المرتبطة بها كمؤسسة المواصفات والمقاييس ،هيئة تشجيع الاستثمار ،هيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية

[1] World Bank Report,1993,vol. 3,p 28.

الحرة ، الاتحادات الصناعية وغيرها من المؤسسات .اما على صعيد التشريعات فقد تم سن العديد من القوانين والتشريعات اللازمة لإدارة الاقتصاد وتنظيم عمل القطاع الصناعي. هذا الى جانب تنفيذ العديد من مشاريع البنى التحتية لدعم وتطوير الصناعة الفلسطينية .وقد انعكس ذلك بارتفاع عدد المؤسسات الصناعية من 12 ألف مؤسسة عام 1994م إلى حوالي 15 ألف مؤسسة عام 1999م أي بزيادة 25% تقريباً، كذلك ارتفع عدد العاملين في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة من 51 ألف إلى 71 ألف عامل أي بزيادة قدرها 40% [1].وقد وازى ذلك ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي المحلي إلى 17.4% عام 1999م وارتفعت القيمة الإضافية للصناعة من 353,5 مليون إلى 787.1 مليون دولار امريكي لنفس الفترة .

ومع بداية الانتفاضة اتبعت إسرائيل سياسة عدوانية مدمرة أدت إلى ضرب المنشآت الصناعية وحصارها الأمر الذي انعكس سلبا في مساهمة الصناعة في الناتج المحلي حيث تراجعت مساهمتها من 17.4% عام 1999م الى 15%عام 2005م وتراجعت مساهمتها في التشغيل من 15.5% إلى نحو 12.5% خلال نفس الفترة [2].

2-1-1 المؤشرات الرئيسية للقطاع الصناعي الفلسطيني

دلت بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني حول الحسابات القومية لعام 2010[3]، ان مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي والبالغ 5728 مليون دولار كانت 12.3% ، وعليه بلغ الناتج الصناعي 705 مليون دولار ، مما يشير الى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الاجمالي المحلي مقارنة بالعام 2005م. و فيما يتعلق بتصنيف المؤسسات الصناعية فتصنف 90 % منها كمؤسسات صغيرة وعائلية في الوقت نفسة[4].

---

[1] نصر ،محمد ،دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية،ص 13،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،رام الله ،2002.

[2] الراعي ،محمد ابراهيم و الدباغ،حنين،القطاع الصناعي الفلسطيني (امكانيات المنافسة وآفاق التطور)، ص 11، السلطة الوطنية الفلسطينية ،وزارة الاقتصاد الوطني ،2005،.

[3] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ،نسبة مساهمة الانشطة الاقتصادية في اجمالي الناتج المحلي لعام 2010م، رام الله فلسطين ،2010م.

[4] سلطان ،سهيل واخرون، التعليم والعمل في الاراضي الفلسطينية ،ETF ،سبيمبر ،2010م.

وفيما يلي نورد اهم المؤشرات الاقتصادية لهذا القطاع من حيث عدد المؤسسات الصناعية ،والعاملين في القطاع الصناعي.

2-1-1-1 عدد المؤسسات الصناعية

بلغ عدد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي الفلسطيني عام 2009م، 15322منشأة من مجموع عدد المنشآت الكلي والبالغ 102483 منشأة اي ما نسبته 14.95% ، وتقسم هذه المنشآت الى الصناعات التحويلية 14645 منشأة ،امدادت الكهرباء والمياه 413 منشأة و التعدين واستغلال المحاجر 264 منشأة[1]،وذلك كما هو مبين في الشكل التالي:

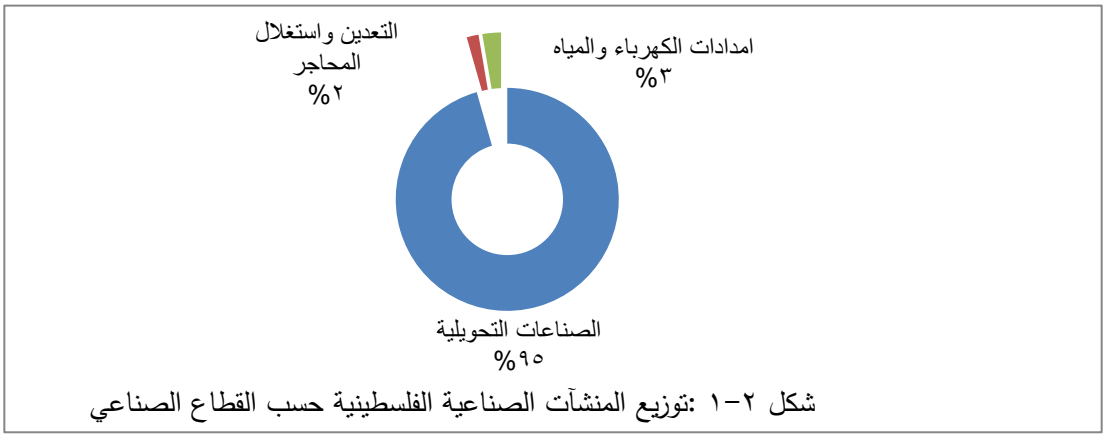

شكل ٢-١ :توزيع المنشآت الصناعية الفلسطينية حسب القطاع الصناعي

2-1-1-2 العاملين في القطاع الصناعي:

تشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2009م أن عدد العاملين في القطاع الصناعي بلغ 67052 عاملا من مجموع عدد المشتغلين والبالغ 292609 عامل، أي ما نسبتة 22.9% . ويتوزع العاملين في الصناعة حسب القطاعات الصناعية الثلاث على النحو التالي : التعدين واستغلال المحاجر 1500 عامل ،الصناعات التحويلية 62692 عامل، إمدادات الكهرباء والغاز والمياه 2860 عامل ،وذلك حسب ما هو مبين في الشكل ادناه[2].

---

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2010 ،عدد المؤسسات والعاملين واهم المؤشرات الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي لعام 2009، رام الله فلسطين.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2010 ،عدد المؤسسات والعاملين واهم المؤشرات الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي لعام 2009رام الله فلسطين .

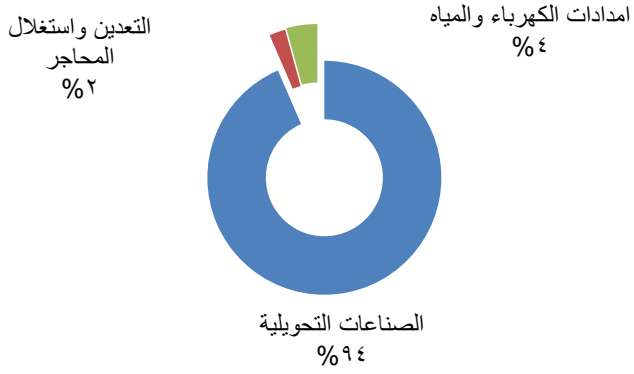

شكل ٢-٢: توزيع العاملين حسب القطاع الصناعي

2-2:المبحث الثاني:مفهوم الجامعة ووظائفها

2-2-1: مفهوم الجامعة

هناك عدة تعريفات للجامعة ،فقد عرفها مليجان الثبيتي على انها: مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وانظمة واعراف وتقاليد اكاديمية معينة وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس،البحث العلمي وخدمة المجتمع وتتألف من مجموعة من الكليات والاقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا وتمنح بموجبها درجات علمية للطلاب[1] .وهي مؤسسة للتعليم العالي يمكن ان يلتحق بها من اتم دراسة المرحلة الثانوية ،و تقدم برامج تعليمية وتدريبية في شتى التخصصات النظرية والعلمية حسب الحراحشة [2].كذلك هي مؤسسة للتعليم العالي والبحوث تمنح درجات علمية في مواضيع متعددة سواء في مستوى

[1] الثبيتي ،مليجان معيض:الجامعات ونشأتها ،مفهومها ووظائفها"دراسة وصفية تحليلة " ،المجلة التربوية –جامعة الكويت ،مجلس النشر العلمي ،عدد 2000،الكويت، ص 214

[2] حراحشة ،فواز ياسين ،دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس فيها ،مجلة علوم انسانية ،www.ulum.nl، السنة السادسة،العدد 41، 2009، ص 6-7.

البكالوريوس او الدراسات العليا ، واصل كلمة university مأخوذ من الاصل اللاتيني universitas magistrorum et scholarium اي بمعنى مجتمع من العلماء والدارسين[1].

2-2-2: وظائف الجامعات

للجامعة ادوار ووظائف عديدة لا بد ان تقوم بها حتى تساهم بشكل فعال في عملية التنمية والبناء بأبعادها المختلفة لا سيما وانها وليدة المجتمع، اوجدها كي تعمل مع المؤسسات الاخرى على تلبية احتياجاته ،وتتدرج وظائف الجامعات في ثلاث وظائف رئيسة هي التعليم ،البحث العلمي وخدمة المجتمع[2]. جامعة كاليفورنيا احدى اعرق الجامعات الامريكية تشير في رسالتها الى ان مهامها الرئيسية تتمثل في التدريس ،البحث و تقديم الخدمة للمجتمع[3] ،كذلك ورد الامر نفسة في رسالة جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية[4]. ويبدو جليا الاتفاق الواضح حول هذه الوظائف الثلاث الرئيسية الواجب على الجامعات القيام بها حتى تحقق الهدف الذي وجدت من اجله ، وفيما يلي نسلط الضوء على كل من هذه الوظائف بشكل مفصل.

2-2-2-1:اولا :وظيفة التعليم

تعتبر وظيفة التعليم الوظيفة الأولى المناط بالجامعات القيام بها، نظراً لكون الجامعات مسؤولة عن إعداد الخطط والبرامج الدراسية وطرح التخصصات التي تناسب سوق العمل،وبالتالي اعداد الطلبة وتزويدهم بكافة انواع المعرفة العلمية والمهارات المطلوبة للاندماج بسوق العمل والقدرة على تلبية احتياجاته .

تعرف جودة التعليم العالي والجامعي بالقدرة على جعله ملائما من حيث دوره ومكانته في المجتمع ومهامه التعليمية والبحثية والخدمية والانتاجية ،وعلاقته بالدولة والعالم ، وتفاعله مع مستويات التعليم ،انطلاقا من حاجة الاقتصاديات الحديثة الى خريجين قادرين على تطوير معارفهم باستمرار والتحلي بصفات الباحثين واصحاب العمل في سوق متغير باستمرار[5] .

---

[1] http://en.wikipedia.org/wiki/university

[2] عامر ، طارق ، تصور مقترح لتطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة ، 2001،ص1

[3] www.universityof California.edu/aboutuc/mission.html.

[4] www.just.edu.jo/centers/computerandinformationcenter/pages.

[5] عيسان ،صالحة، التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عمان،ورقم مقدمة للورشة الاقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية ،الايسيسكو،مسقط ،عمان،18-17 كانون اول 2006م.

وهكذا فالتعليم ليس مجرد نقل للمعرفة بل المساعدة على إنتاجها وتوليدها من خلال البحث لتكوين رأس المال البشري الثقافي القادر على تحقيق معدلات إنتاج عالية مما يوفر فرص الصمود والمنافسة الاقتصادية في عصر العولمة و عليه فلا بد من التركيز على المحتوى الذي يكون أكثر ملائمة لبيئتنا وظروفنا لمواجهة التغيرات التي يحفل بها الحاضر والمستقبل.[1]

2-2-2-2: ثانيا :البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي الوظيفة الثانية المناط بالجامعات القيام بها نظرا لاهميته الفائقة في تنمية وتطوير القطاعات المختلفة وحل مشاكلها .وقد تعددت تعريفات البحث العلمي وتنوعت تبعا لاهدافه ومجالاته ومناهجه،لكن معظم التعريفات تلتقي حول التاكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها،وفقا لقواعد علمية دقيقة ،وهذا يعطي نوعا من الوحدة بين البحوث العلمية على اختلاف حياديتها وتعدد انواعها.وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم البحث العلمي من زوايا مختلفة بحسب الميول والقناعات العلمية لكل منهم[2]. كما عرفه ذوقان على انه "مجموعة من الجهود المنتظمة التي يقوم بها الفرد باستخدام الاسلوب العلمي في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقة بين تلك الظواهر[3].

يعتبر البحث العلمي اكثر الوظائف التصاقا بالجامعة لسببين :اولاها ان الجامعة تتوافر لديها الموارد الفكرية والبشرية القادرة على القيام بنشاطات الابحاث المرتبطة بحاجات التنمية للدول، وثانيهما:ان الجامعة تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الابحاث بصورة انضباطية والتي يمكن لها ان تقدم الخدمات الاستشارية التي تحتاج اليها قطاعات المجتمع المختلفة سواءً اكانت حكومية ام من القطاع الخاص[4].

كما و تستطيع الجامعات نقل الواقع المتخلف والمتردي الى واقع جديد متطور وحيوي ،وذلك لامتلاكها المقومات العلمية القادرة على الدراسة والبحث والتطوير من خلال اكتسابها مختلف جوانب المعرفة والعلم والمهارة ،وعليه فهي المؤسسة

---

[1] حراحشة ،فواز ياسين ،دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس فيها ،مجلة علوم انسانية ،www.ulum.nl، السنة السادسة،العدد 41، 2009، ص 6-7.

[2] الجعفري،محمود واخرون،دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني، ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ،ماس،،رام الله، فلسطين،2008، ص 23.

[3] عبيدات ،ذوقان واخرون،البحث العلمي،عمان،دار الفكر للنشر والتوزيع،1997 ،ص40

[4] حراحشة ،فواز ياسين ،دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس فيها ،مجلة علوم انسانية ،www.ulum.nl، السنة السادسة،العدد 41، 2009، ص 6.

الرئيسية للبحث العلمي التي تنتج العلماء والمفكرين الذين يعملون على النهوض بالمجتمع ودراسة مشكلاته وحلها[1].

- **الانفاق على البحث العلمي :**

ان بناء القدرات في مجال البحث العلمي تتطلب الاستثمار في الانسان وصولا الى مستويات متطورة في التعليم، والبحث العلمي ،لذلك فان بعض الدول تحاول ان تنفق القدر الكافي من الاموال على البحث العلمي والتطوير التجريبي وتوظيف نتائج البحث العلمي ووضع الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بمختلف جوانب تطوير المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية [2].ولعمل مقارنة بين معدل الانفاق على البحث العلمي في العديد من الدول المتقدمة والنامية يشير تقرير العلوم الصادر عن اليونسكو لعام 2010م الى الفارق الشاسع بين معدلات الانفاق في تلك الدول[3].

الدولة	ميزانية البحث العلمي/الدخل القومي
الدنمارك	%2.72
الولايات المتحدة	%2.82
اسرائيل	%4.68
الدول العربية	%0.2

جدول2-1 نسبة ميزانية البحث العلمي الى الدخل القومي

وفي ورقة علمية اورد لال يحيى المؤشرات التقييمية الهامة التالية حول معدل الانفاق على البحث العلمي وآداء البحث[4]:

- اذا كان معدل الانفاق اقل من 1% من الناتج الاجمالي المحلي يكون اداء البحث والتطوير ضعيفا جدا .
- اذا كان معدل الانفاق من 1-1.6% من الناتج الاجمالي المحلي يكون اداء البحث والتطوير في مستوى الاداء الحرج.
- اذا كان معدل الانفاق من 1.6-2% من الناتج الاجمالي المحلي يكون اداء البحث والتطوير في مستوى جيد.
- اذا كان معدل الانفاق اكثر من 2% من الناتج الاجمالي المحلي يكون اداء البحث والتطوير في مستوى مثالي.

---

[1] باطويح ،محمد ،البحث العلمي الجامعي ودوره في تنمية الموارد الاقتصادية، جامعة حضرموت-اليمن،2008 ،ص328

[2] باطويح ،محمد ،البحث العلمي الجامعي ودوره في تنمية الموارد الاقتصادية ،جامعة حضرموت-اليمن، 2008.ص 319.

[3] UNESCO Science Report 2010,Paris, France 2010,p 476

[4] لال يحيى زكريا ،دور البحث العلمي في تطوير التعليم العالي ،المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي،بيروت،اليونسكو ،2-5 مارس،1998،

يعتبر الاستثمار في البحث العلمي احد خصائص مجتمع واقتصاد المعرفة بالاضافة لعناصر اخرى كالانفجار المعرفي،التطور التكنولوجي،انهيار الفواصل الجغرافية والتنافس في الوقت،وارتفاع المكونات المعرفية وتضاؤل المكونات المادية.وتدل المعطيات على الفارق الهائل بين معدلات الانفاق على البحث العلمي في الدول الصناعية وتلك في الدول النامية.كذلك فان نسبة ضخمة من الانفاق على البحث العلمي والتطوير يأتي من قطاع الاعمال والشركات في الدول المتقدمة[1].

وهكذا يعتبر مصدر تمويل البحث العلمي مؤشرا هاما لمدى التعاون والشراكة ما بين القطاعات المختلفة ،فكلما زادت نسبة مساهمة التمويل الحكومي دل ذلك على تدني نجاعة البحث العلمي والعكس صحيح كلما زادت مساهمة القطاع الخاص والشركات في التمويل وتشير النسب الى وجود ارتباط عكسي بين التقدم التكنولوجي وبين نسبة الانفاق الحكومي على البحث العلمي[2].

فعلى سبيل المثال تصل نسبة الانفاق الحكومي على البحث العلمي في مصر الى 91% بينما تنخفض في اليابان الى 18% تليها كندا بنسبة 30.1% ،السويد 30.4% ثم الولايات المتحدة 35.7% كما يبين الشكل التالي:

[1] ابو الحمص ،نعيم ،نحو سياسات تعليم لتحفيز اقتصاد معرفة تنافسي في الاراضي الفلسطينية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ،ماس ،رام الله ،2006، ص7–11،

[2] حمزة معين ،التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الاوروبية،مداخلة بمناسبة الذكرى 25 لتأسيس المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، بيروت،2004،ص 1–3 .

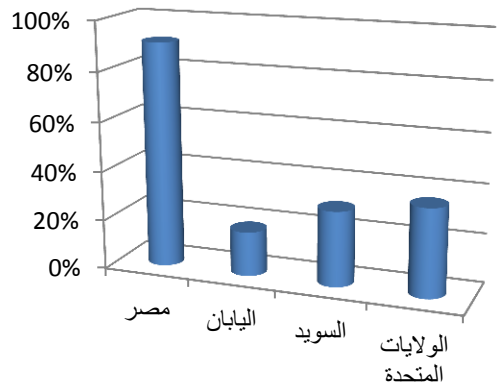

شكل ٢-٣:نسبة الانفاق الحكومي على البحث العلمي لبعض الدول

كذلك تشير المعطيات العالمية [1] الى تدني عدد الباحثين في الدول العربية مجتمعة (122800) باحث ،اي ما نسبته 1.7 % فقط من اجمالي عدد الباحثين على مستوى العالم ،وهو اقل من عدد الباحثين في كندا (139000) باحثا بنسبة 1.9 %، واكثر بقليل من نصف عدد الباحثين في جمهورية كوريا (221900) باحثا بنسبة 3.1 % ونصف عدد الباحثين في بريطانيا (254600) باحثا، كما يبين الشكل ادناه :

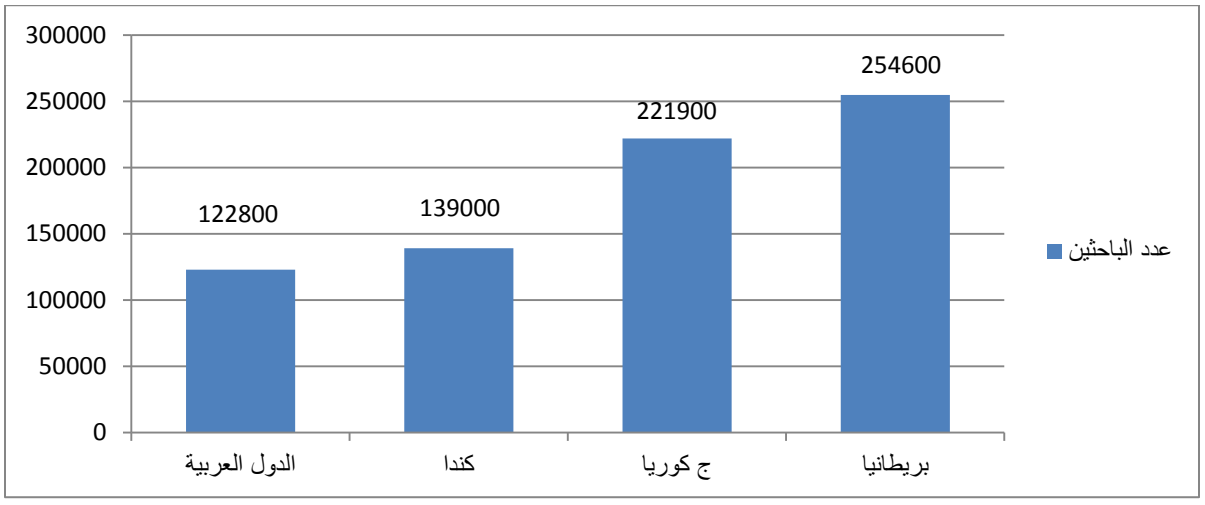

شكل 2-4 :عدد الباحثين في الدول العربية مقارنة مع عدة دول اخرى

[1] UNESCO Science Report,Paris France ,September ,2010.

وعليه واستنادا الى هذه المعطيات والمعايير سالفة الذكر نستنتج ان واقع البحث العلمي في الدول العربية على وجه العموم بما فيها فلسطين واقع مرير على صعيد الكم من حيث تدني عدد الابحاث وكذلك الكيف في انخفاض نجاعتها وكفائتها.

- **دور البحث العلمي في التنمية الصناعية**

تلعب الجامعات كما اسلفنا دورا حاسما في عملية التنمية الاقتصادية والصناعية على وجه التحديد ويمكن اجمال الاهمية والفوائد التي تجنيها الصناعة من التعاون مع الجامعات ومن مخرجات البحث العلمي الجامعي تحديدا بعدة مزايا اهمها ،الاستفادة في المجالات الانتاجية بوحدات القطاع الخاص ،توفير المعلومات التقنية للقطاع الخاص،المساعدة في توفير المشورة الفنية للمؤسسات والوكالات التسويقية لايجاد اسواق جديدة لمنتجاتها[1].

لقد اضحى البحث العلمي التطبيقي ركيزة ومنطلقا لكل تطور صناعي في الدول المتقدمة بل واصبح نشاطا اقتصاديا يساهم بشكل حاسم في دفع عجلة التطور والنمو الاقتصادي ،ولما كان كذلك بالنسبة للدول المتقدمة فهو بالنسبة للدول النامية اكثر الحاحا واهمية .وتلقى مهام البحث العلمي في الدول النامية بالاساس على الجامعات وذلك لان الجامعات تضم العناصر البشرية والفنية والخبرات والتجهيزات المخبرية اللازمة لاجراء البحث العلمي ،كذلك بسبب غياب الشركات الصناعية الكبرى التي تستطيع تمويل مؤسسات بحثية خاصة لاجراء البحوث العلمية .ويلعب البحث العلمي دورا كبيرا في عملية التطور الصناعي في مراحله المختلفة (التخطيط ، التنفيذ،والاستثمار) وبشكل اكثر تفصيلا ،يجب ان تبنى خطط التنمية على دراسات علمية وبحوث ميدانية تحدد الامكانات المتوفرة ،الجدوى الاقتصادية من المشاريع المقترحة بالاضافة لتحديد افضل التقانات المستخدمة للمشروع وفق الظروف والامكانات المتاحة (مرحلة التخطيط)،كذلك اختيار الحلول المثلى والمنتجات الافضل

[1] كسناوي ،محمود،توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ندوة الدراسات العليا في الجامعات السعودية ،توجهات مستقبلية ،جامعة الملك عبد العزيز ،جدة ،المملكة العربية السعودية ،ابريل 2001م.

والاساليب الاكثر ملائمة للواقع (مرحلة التنفيذ)،واخيرا تحليل الاعطال واصلاحها ،تذليل العقبات ،البحث عن وسائل وطرق تحسين الانتاج وتنمية المهارات (مرحلة الاستثمار)[1].

2-2-2-3: ثالثا:وظيفة خدمة المجتمع

تعرف خدمة المجتمع على انها تحديد الاحتياجات المجتمعية للافراد والجماعات والمؤسسات وتصميم الانشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة بغية احداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها[2].

تعتبر خدمة المجتمع الوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة وأصبح على الجامعة أن تقدم خدماتها مباشرة للأفراد في المجتمع سواء كان ذلك في صورة برامج تعليمية تفويضية او تكاملية في صورة تدريبية أو برامج لاعادة التدريب او برامج تحويلية لغرض مهن مطلوبة في المجتمع لا يتوفر لدى الأفراد متطلباتها ،وقد أدى ذلك إلى خروج الجامعة من عزلتها وابراجها العاجية، وان تفتح أبوابها على المجتمع لأنه عندما تنعزل عن المجتمع وتتخلى عن الموقف الناقد والوعي بما حولها وبمن حولها تصير معارفها متكدسة لا ترتبط بحركةالحياة المتطورة ويفقد العلم قيمته الاجتماعية بل والمعرفية أيضا[3].

تبرز أهمية خدمة المجتمع كوظيفة حديثة للجامعة من كونها أداة لتطبيق المعرفة في شتى الميادين والاختصاصات وترجمتها إلى واقع ملموس يسهم في تقدم الحضارة الإنسانية وازدهارها، فما يشهده العالم اليوم من تقدم تكنولوجي وتطور في

---

[1] الريس،نضال،دور البحث العلمي في التطور الصناعي ،محاضرة علمية ،قسم الهندسية الميكانيكية ،جامعة دمشق ،دمشق ،سورية، ايار 2008.

[2] سيد احمد،ايهاب ،دور بعض المراكز والوحدات ذات الطبع الخاص بجامعة الازهر في خدمة المجتمع ،رسالة ماجستير،كلية التربية ،جامعة الازهر ،2002،ص 12.

[3] الاسعد ،عمر ،الجامعات العربية حتى عام 2000 الواقع والتصورات المستقبلية ،المؤتمر السادس لاتحاد الجامعات العربية ،التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي عام 2000 ،الامانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، صنعاء اليمن ,18-16- شباط 2000.

العلوم الطبيعية والسلوكية والاجتماعية ما هو الا نتاج تطبيق المعرفة التي توصل إليها العقل البشري عن طريق البحث والتجريب العلمي في الجامعات[1].

يتوجب على الجامعة أن تضع جميع إمكاناتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع عامة والمجتمع الإقليمي على وجه الخصوص، ومعرفة احتياجات المجتمع وترجمتها إلى أنشطة تعليمية ويمكن إجمال خدمة الجامعة للمجتمع بما يلي[2] :

1. إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر.
2. إتاحة الفرصة إلى هيئة التدريس من ذوي الخبرة لتستفيد منهم المؤسسات المختلفة في مجالات الإنتاج والخدمات.
3. القيام بالبحوث والمؤتمرات التي تسهم في ترقية المجتمع وحل مشكلاته هذا بالإضافة إلى الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع .
4. تعليم الكبار من جميع الأعمار (التعليم المستمر) والتدريب المستمر للمهنيين لرفع كفاءتهم وإكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة.
5. نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلي من خلال الندوات والمحاضرات التي تساعدهم على حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم .
6. عقد الحلقات والندوات والمؤتمرات العلمية لخريجيها لكي يلموا بكل ما يستحدث في مجالات تخصصهم ومعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العملية.

تعتبر خدمات دوائر التعليم المستمر وتقديم الاستشارات المتعددة اهم جوانب وظيفة خدمة المجتمع ارتباطا بالقطاع الصناعي سواء فيما يخص تطوير هذا القطاع او العمل على حل المشاكل التي تواجهه.

---

[1] حراحشة ،فواز ياسين ،دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس فيها ،مجلة علوم انسانية ،www.ulum.nl، السنة السادسة،العدد 41، 2009، ص 9.

[2] عامر ،طارق ،تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة،2007، ص13.

أ- التعليم المستمر

يعتبر مجال التعليم والتدريب المستمر المجال الأكثر شيوعا ووضوحاً لمفهوم خدمة المجتمع وفي بعض الجامعات تتدرج معظم نشاطات الجامعة في خدمة المجتمع تحت هذا المجال وذلك نظرا للدور الهام الذي يلعبه التعليم المستمر في بناء قدرات العاملين في القطاعات المختلفة ويعتبر حلقة الوصل الرئيسية بين الجامعات والمجتمع .وتكاد غالبية الجامعات بل جميعها تنخرط بدرجات متفاوتة في موضوع التدريب المستمر، وذلك نظرا للمرونة الكبيرة التي يمتاز بها مقارنة بالبرامج الاكاديمية[1] .

ظهر مصطلح التعليم المستمر بداية في جامعة مينيسوتا في الولايات المتحدة الامريكية عام 1936م،حيث انشئت الجامعة مركز ال continuous study ،وبعد النجاح المستمر والمتواصل لهذا المركز بدأ ينتشر في الجامعات الاخرى الى ان تم تعميمه في عام 1968 حينما تم تخصيص موازنة فيديرالية لاقامة مراكز التعليم المستمر عبر جامعات الولايات المتحدة[2].

عرفه Albert Vicere على انه برامج تعليمية تساهم في ممارسة مهنة ما ،وعليه فاللتعليم المستمر دور مكمل للتعليم العالي لمساعدة الطلاب في تعلم المهارات اللازمة للمارسة هذه المهنة.وبحسب Houle فهو التعليم الذي يخدم الطلب المتزايد للمهنيين في الابقاء على معارفهم ومهاراتهم الفنية حديثة ومتطورة اذا ما ارادوا البقاء فاعلين في ميادينهم المختلفة[3].

كذلك هو ما يكتسبه الانسان على مدى حياته من المؤسسات التربوية والاجتماعية والبرامج التعليمية والتثقيفية والمهنية باستخدام الاساليب والوسائل المتاحة من اجل تطوير البنى التحتية والكوادر الكفء لادارة شؤون الحياة،والتعليم المستمر هو نظام متكامل متناسق لمواجهة طموحات كل فرد على ضوء استعداداته وامكانياته من اجل تمكين الانسان في المجتمع وتطوير شخصيته خلال سنوات حياته وذلك بحسب جامعة خضوري الفلسطينية [4].يلعب التعليم المستمر دورا هاما في التنمية الاقتصادية والادارية ويمكن القول بمساهمة التعليم المستمر في سبعة مجالات هي :تنمية الموارد البشرية ،البحوث والتحليلات

---

[1] Norman,Thomas,the evolving role of continuing education,phd theses, University of Minnesota,2006,p10

[2] Ibid, p19

[3] Ibid, p15-16

[4] www.ptuk.edu.ps/pages.php?shid=74.

الاقتصادية،بناء القدرات ،المساعدة الفنية،البحث والتطوير،نقل التكنولوجيا،وتنمية الاعمال[1]. يمكن القول ان العلاقة بين التعليم المستمر وعالم الاعمال (Business) موجودة بعدة اشكال ومرتبة على شكل هرمي مبني من اربع مستويات :التدريب ،التدريب وتقديم الاستشارات ،مساقات تعتمد كساعات معتمدة ،واخيرا مساقات تقود الى درجات اكاديمية[2].

ب-خدمات الاستشارات

تمكن تقديم الاستشارة الجامعة في نقل معارفها الى بيئة الاعمال وقطاعات المجتمع الاخرى وتفيد طواقمها في اغناء خبراتهم هذا بالاضافة لافادة الجامعة وطواقمها ماليا ،وتشمل الاستشارات الجامعية جوانب عديدة جدا منها الآثار،الاستشارات الادارية ،التحاليل الكيماوية،الحالة الصلبة ،الاحصاء والرياضيات ،احصاءات العمل ،المناهج ،الطاقة المتجددة،الديناميكا الحرارية ،ميكانيكا الموائع ،الالكترونيات ،وكافة مجالات التصنيع وفق مركز الاعمال وخدمات الابتكار في جامعة Durham الانجليزية[3]. الاستشارات هي خدمات يقوم بها اساتذة الجامعة كل في مجال تخصصه لمؤسسات المجتمع العامة والخاصة وكذلك لافراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة الى مثل هذه الخدمات[4].اما الاستشارة الجامعية حسب جامعة Aberdeen الانجليزية فهي عقد لفترة محددة يقوم بمقتضاه عضو هيئة التدريس في الجامعة بتنفيذ مهام محددة (غير البحث والتطوير) لجهة خارجية مقابل مردود مادي معين ،وهي تختلف عن عقد البحث العلمي في كونها تمثل تطبيقا لمعرفة موجودة ولا يتوقع منها الوصول الى نتائج جديدة وتشمل على سبيل المثال خدمات مثل التسويق ،ادارة علاقات الزبائن ،ادارة المشاريع والجوانب الادارية والمالية [5]. معظم الجامعات الفلسطينية الرسمية والخاصة لديها مراكز استشارات خاصة بها وبعض هذه المراكز نشيط في الاتصال مع الصناعة والمجتمع ومبدع في الخدمات التي يقدمها ، الا ان الملاحظ ان مراكز الاستشارات هذه مركزية بدرجة كبيرة وفي كثير من الاحيان تعطي الانطباع الخاطىء ان الاتصال مع الصناعة وخدمة المجتمع فرض كفاية يقوم به

---

[1] Norman,Thomas,the evolving role of continuing education,p10,phd theses, University of Minnesota,2006 , p28

[2] Ibid 35.

[3] www.dur.ac.uk/brad/business_relations/indaccons/

[4] عايشي ،كمال ،دور الجامعة في التنمية المحلية في ظل التحولات العالمية الجديدة ،الاستراتيجية المستقبلية لجامعة باتنه لتفعيل الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي ،الايام الوطنية الدراسية حول :الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي ،جامعة الحاج لخضر ،باتنه ،الجزائر.

[5] www.abnd.ac.uk/auris_research/business/consultancy_intro.shtml

مركز الاستشارات نيابة عن الجامعة فيسقط الفرض عن اعضاء الهيئة التدريسية والكليات ،ولمراكز الاستشارات تعليمات تنظم عمل هذه المراكز وكذلك عمل اعضاء الهيئة التدريسية مع الصناعة[1].

2-3 المبحث الثالث: واقع التعليم العالي في فلسطين

درس الباحث في هذا البحث بشكل مفصل واقع التعليم العالي في فلسطين من تعريف بالجامعات الفلسطينية، البيئة التشريعية والقانونية لعمل مؤسسات التعليم العالي ، أهداف التعليم العالي الفلسطيني، إعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الفلسطينية إعداد الخريجين، الكادر التعليمي، البحث العلمي في وأخيراً دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع.

2-3-1 الجامعات الفلسطينية: بلغ مجموع الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2010/2009م ، 14 جامعة موزعة على النحو المبين في الشكل التالي[2]:

المنطقة	الرقم	اسم الجامعة	جهة الاشراف	الموقع	سنة التأسيس
الضفة الغربية	1	فلسطين التقنية (خضوري)	حكومية	طولكرم	1930
	2	الخليل	عامة	الخليل	1971
	3	بير زيت	عامة	رام الله	1972
	4	بيت لحم	عامة	بيت لحم	1973
	5	النجاح الوطنية	عامة	نابلس	1977
	6	بوليتكنك فلسطين	عامة	الخليل	1978
	7	القدس	عامة	القدس	1984
	8	العربية الامريكية	خاصة	جنين	1997
قطاع غزة	1	الاسلامية	عامة	غزة	1978
	2	الازهر	عامة	خانيونس	1991
	3	الاقصى	حكومية	رفح	1991
	4	غزة للبنات	خاصة	شمال غزة	2007
	5	فلسطين	خاصة	شمال غزة	2008
الضفة الغربية وقطاع غزة	1	جامعة القدس المفتوحة	عامة	القدس	1991

جدول 2-2 توزيع الجامعات الفلسطينية حسب جهة الاشراف، الموقع ومرتبة حسب سنة التأسيس

[1] طهبوب ،زين العابدين واخرون،محور العلاقة بين الجامعات والصناعة،ورقة علمية :التكامل الصناعي الاكاديمي ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،عمان ،الاردن ،تشرين الثاني ،2004.

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية ،وزارة التربية والتعليم العالي ، واقع التعليم العالي في فلسطين ارقام واحصاءات 2010/2009،رام الله، فلسطين .ايلول 2010م

2-3-2: اهداف التعليم العالي الفلسطيني

يلعب التعليم العالي دورا حاسما وجوهريا في تنمية وتطور اي مجتمع من المجتمعات ويساهم في تزويد قطاعات المجتمع المختلفة بالموارد البشرية المؤهلة القادرة على سد احتياجات هذه القطاعات،وقد سعت وزارة التعليم العالي الفلسطينية ومنذ تاسيسها عام 1996م الى القيام بواجباتها في سبيل النهوض بواقع التعليم العالي الفلسطيني وقد حدد قانون التعليم العالي الفلسطيني وفي المادة (4)[1] منه اهداف التعليم العالي نورد فيما يلي بعضا منها:

1. فتح المجال أمام جميع الطلبة المؤهلين للالتحاق بالتعليم العالي ومتابعة الكفاءات العلمية في الداخل والخارج وتنميتها.
2. تشجيع حركة التأليف والترجمة والبحث العلمي ودعم برامج التعليم المستمر التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية.
3. تمكين المجتمع الفلسطيني من التعامل مع المستجدات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية واستثمارها وتطويرها.
4. الاسهام في تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني من الكوادر البشرية المؤهلة في مختلف المجالات العلمية الثقافية.

2-3-3: اعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الفلسطينية

تشير احصاءات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية [2]، الى ان عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الفلسطينية التقليدية وجامعة القدس المفتوحة للعام 2010/2009 بلغ 169209 طالبا وطالبه موزعين على النحو التالي

أ-توزيع الطلبة حسب الدرجة العلمية

- الجامعات التقليدية :بلغ عدد الطلبة المسجلين في الجامعات التقليدية الفلسطينية 107925 طالبا منهم 2 طلاب لنيل درجة الدكتوراة،6070 طالبا لنيل درجة الماجستير،162 طالبا لنيل درجة الدبلوم العالي ،99678 طالبا لنيل درجة البكالوريس ،1135 طالبا لنيل الدبلوم المتوسط ،828 طالبا لنيل شهادات التاهيل التربوي بالاضافة لخمسين طالبا بلا شهادة.

---

[1] قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم 11 لعام 1998م ، مادة (4).

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية ،وزارة التربية والتعليم العالي ، واقع التعليم العالي في فلسطين ارقام واحصاءات 2010/2009،رام الله ،فلسطين ،ايلول 2010م.

- جامعة القدس المفتوحة :بلغ عدد الطلبة المسجلين في جامعة القدس المفتوحة 62142 طالبا منهم، 58346 طالبا لنيل درجة البكالوريس،283 طالبا في برامج التاهيل التربوي و 3513 طالبا في السنة التحضيرية.

ب-توزيع الطلبة حسب البرامج التعليمية

- الجامعات التقليدية[1]: بلغ عدد طلبة برامج التربية 27729 طالبا ،عدد طلبة الدراسات الانسانية والفنون بلغ 18190 طالبا، عدد طلبة العلوم الاجتماعية والاعمال التجارية والقانون 28870 طالبا،اما طلبة العلوم فقد بلغ عددهم 11741 طالبا،فيما بلغ عدد طلبة الهندسة والتصنيع 11959 طالبا ،كذلك بلغ عدد طلبة الزراعة 714 طالبا ،واخيرا طلبة الصحة والخدمات الاجتماعية والخدمات وعام فقد بلغ عددهم 8722 طالبا وطالبة.
- جامعة القدس المفتوحة: بلغ عدد طلبة برامج التربية 31873 طالبا ، اما طلبة العلوم الاجتماعية والاعمال التجارية والقانون فبلغ 23174 طالبا ، فيما بلغ عدد طلبة برامج العلوم 3371 طالبا، برامج الزراعة 211 طالبا، واخيرا طلبة التحضيري فقد بلغ عددهم 3513 طالبا .

2-3-4 اعداد الخريجين

بلغ مجموع الطلبة الخريجين من الجامعات الفلسطينية للعام الدراسي 2008-2009 ،23828 طالبا وطالبة منهم 17453 خريجا من الجامعات التقليدية و 6375 خريجا من جامعة القدس المفتوحة[2] .

- **خريجو الجامعات التقليدية**

بلغ عدد خريجي الجامعات التقليدية في برامج التربية 5418 خريجا ، اما خريجي الدراسات الانسانية والفنون فبلغ عددهم 2630 خريجا ،كذلك بلغ عدد خريجي برامج العلوم التجارية والقانون 4579 خريجا، فيما بلغ عدد خريجي برامج العلوم 1766 خريجا ،ايضا بلغ عدد خريجي الهندسة والتصنيع 1714 خريجا ،ام خريجي الزراعة فبلغ عددهم 92 خريجا واخيرا برامج الصحة والخدمات الاجتماعية والخدمات فبلغ عددهم 1245خريجا كما يبين الشكل التالي:

السلطة الوطنية الفلسطينية ،وزارة التربية والتعليم العالي، واقع التعليم العالي في فلسطين ارقام واحصاءات 2010/2009،رام الله ،فلسطين،2010 [2]

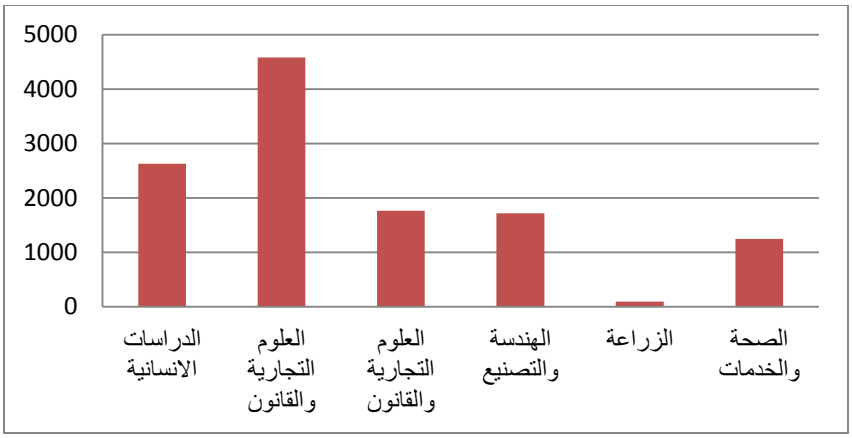

شكل 2-5 خريجو الجامعات التقليدية حسب التخصص

- **خريجو جامعة القدس المفتوحة**

بلغ عدد خريجي برامج التربية بلغ عددهم 3857 خريجا ، اما خريجو برامج العلوم الاجتماعية والاعمال التجارية والقانون فبلغ عددهم 2223 خريجا ،كذلك خريجو برامج العلوم فبلغ عددهم 274 خريجا ،وخريجو الزراعة 21 خريجا كما يبين الشكل التالي:

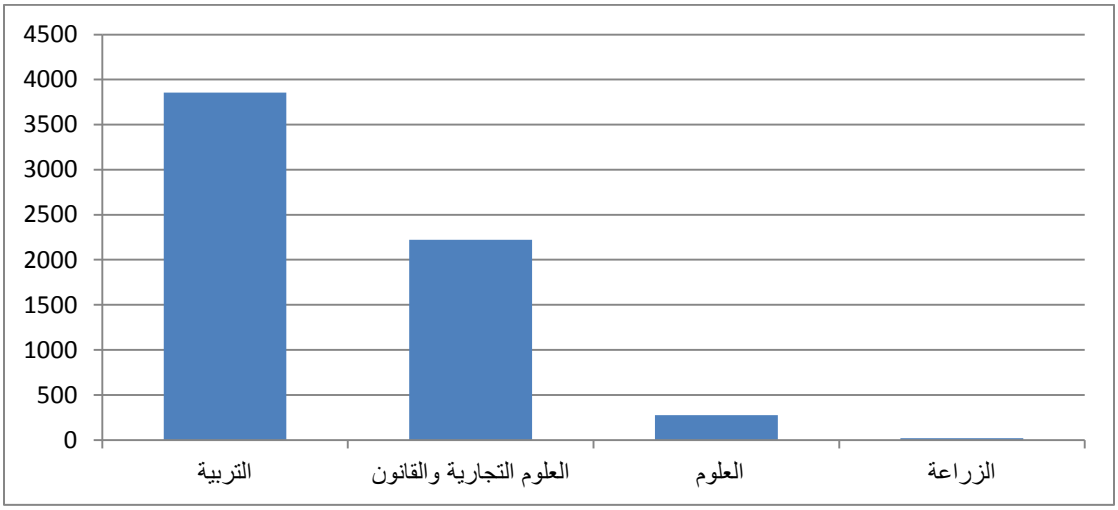

شكل 2-6 : خريجو جامعة القدس المفتوحة حسب التخصص

2-3-5 الكادر التعليمي

بلغ مجموع العاملين في الجامعات الفلسطينية خلال العام الدراسي 2010/2009م، 11247 موظفا منهم 8311 موظفا يعملون في الجامعات التقليدية و 2936 موظفا في جامعة القدس المفتوحة [1].

- **توزيع الموظفين حسب التصنيف الوظيفي :**

يبين الجدول توزيع العاملين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية حسب التصنيف الوظيفي لنفس العام.

مؤسسات التعليم العالي	اكاديمي تعليمي	اكاديمي اداري	اكاديمي بحثي	اداري	مكتبي	مساعد بحث وتدريس	مهني اختصاصي	تقني وحرفي	عامل غيرماهر	المجموع
الجامعات التقليدية	3344	312	17	427	1169	640	378	653	1371	7193
جامعة القدس المفتوحة	1859	72	2	827	88	2	9	13	64	2325

جدول(2-3):توزيع الموظفين في الجامعات الفلسطينية حسب التصنيف الوظيفي

- **توزيع الموظفين حسب الدرجة العلمية:** يبين الجدول التالي توزيع العاملين في الجامعات للعام 2010/2009م حسب الدرجة العلمية.

مؤسسات التعليم العالي	الدكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريس	دبلوم متوسط	دبلوم مهني	ثانوية عامة	دون الثانوية	بلا شهادة	غير معروف	المجموع
الجامعات التقليدية	1912	1895	11	2129	697	18	426	939	147	137	8311
جامعة القدس المفتوحة	488	1442	25	408	267	2	150	137	17		2936

جدول2-4 توزيع العاملين في الجامعات الفلسطينية للعام 2010/2009م حسب الدرجة العلمية

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية ،وزارة التربية والتعليم العالي، واقع التعليم العالي في فلسطين ارقام واحصاءات 2010/2009،رام الله ،فلسطين،2010 .

2-3-6 البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية

يعد البحث العلمي احد المهام الرئيسية الثلاث المناط بالجامعات القيام بها وذلك بجانب نشر العلم (التدريس) وخدمة المجتمع .وبدورها تسعى الجامعات الفلسطينية للقيام بهذا الدور الهام وذلك على الرغم من قلة الموارد والامكانات ،وتتوفر بغالبية الجامعات الفلسطينية مجالس او عمادات للبحث العلمي يناط بها عدد من الادوار فيما يلي اهمها[1].

- تقديم المقترحات حول السياسة العامة للبحث العلمي في الجامعة ووسائل تنفيذها ، ووضع مشروع خطة البحث العلمي في الجامعة.
- وضع الاسس والشروط اللازمة لحفظ حقوق الجامعة والباحثين المتعلقة بالبحوث العلمية ونتائجها .
- مناقشة الموازنة السنوية للبحث العلمي .
- تشجيع البحث العلمي.
- تفريغ عضو هيئة التدريس كليا او جزئيا لغرض القيام ببحث علمي معين.

يوجد في الجامعات الفلسطينية 68 مركزا بحثيا متخصصا تراوحت من مركز بحثي واحد الى 16 مركز بحثي لكل جامعة كما هو الحال في جامعة النجاح الوطنية[2]. وبالنظر الى نوع الابحاث المناطة بكل مركز يعتبر 29 مركزا بحثيا منها ذات علاقة باحتياجات القطاع الصناعي.

كما تعقد الجامعات الفلسطينية العديد من المؤتمرات العلمية المتخصصة لعرض نتائج الابحاث والاوراق العلمية ، ويتراوح عدد المؤتمرات العلمية السنوية ما بين 3 الى 10 مؤتمرات سنوية لكل جامعة[3]

---

[1] الجعفري،محمود واخرون،دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني،ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ،ماس،،رام الله، فلسطين،2008، ص 26.

[2] الجعفري،محمود واخرون،دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني،ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ،ماس،،رام الله، فلسطين،2008، ص 86-87.

[3] المرجع السابق، ص 29.

وفيما يتعلق الابحاث المنشورة فتظهر الاحصاءات العالمية لعام 2007م ان عدد الابحاث المنشورة في الجامعات الفلسطينية متدنية جدا مقارنة بالدول المتقدمة لا بل وحتى مع الدول النامية الشبيهة بفلسطين فعلى سبيل المثال بلغ عدد الابحاث العلمية المنشورة في فلسطين 212 بحثا بينما بلغ العدد 13890بحثا في اسرائيل و 1345 بحثا في الاردن[1].

الى ذلك فان النسبة المؤية للباحثين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية الى مجموع العاملين في الجامعات هي نسبة متدنية جدا وتبلغ 0.2% فقط [2]،وهو ما يبرهن العدد المتواضع للابحاث المنجزة في الجامعات الفلسطينية وتدني جودتها.

كذلك يمكن القول ان هناك مآخذ كثيرة على الابحاث العلمية في الجامعات الفلسطينية من حيث الكيف ايضا فنجد ان معظم الابحاث من النوع الوصفي ولا يستخدم فيها غير الاساليب الاحصائية المبسطة،تفتقر الابحاث في غالبيتها الى الاصالة لانها تكرار لابحاث الغير مع بعض التعديلات الطفيفة،بعض الابحاث ضحلة في موضوعها ونتائجها ،جزء كبير من هذه الابحاث تعتبر صدى مباشر لاهتمامات اعضاء هيئة التدريس وليست حل لمشكلة تواجهها البيئة الفلسطينية هذا بالاضافة الى ان الكثير من الباحثين ليس لديهم القدرة على اعطاء تفسير كامل للنتائج او استخلاص المؤشرات الهامة منها[3].

ويمكن تفسير هذه المؤشرات بالنظر الى المعوقات والاشكالات التي تعترض مسيرة البحث العلمي في فلسطين والتي يعتبر ضعف المخصصات المرصودة لتمويل البحث العلمي اهمها هذا بالاضافة الى غياب الحوافز لدى المحاضرين في الجامعات الفلسطينية اخذاً بعين الاعتبار العبيء الاكاديمي الثقيل الملقى على كاهلهم[4].ايضا غياب التقدير للجهود التي يبذلها الباحثون واهمال النتائج التي يتوصلون اليها ،قلة مصادر المعلومات وصعوبة الوصول اليها ،عدم توفر البيئة العلمية المناسبة

---

[1] حسين ،ايمن ،البحث العلمي في فلسطين :معوقات وتحديات،جامعة النجاح الوطنية الفلسطينية ، نابلس ، فلسطين ،2008 ،ص2-4.

السلطة الوطنية الفلسطينية ،وزارة التربية والتعليم العالي ، واقع التعليم العالي في فلسطين ارقام واحصاءات 2010/2009،رام الله ،فلسطين ،2010 [2]

[3] العاجز ،فؤاد وبنات،ماهر ،البحث العلمي في الجامعات الفلسطينة الواقع والتحديات والتوجهات المستقبلية ،ورقة عمل مقدمة لمؤتمر كلية التربية "التعليم الجامعي :نماذج وتطبيقات تربوية ،جامعة اليرموك ،الاردن،28-2003/4/30م،ص10-11.

[4] حسين ،ايمن ،البحث العلمي في فلسطين :معوقات وتحديات،جامعة النجاح الوطنية الفلسطينية ، نابلس ، فلسطين ،2008 ،ص6.

والمحفزة في الجامعات الفلسطينية ،عدم توفر معايير محددة لتقييم الابحاث العلمية ونشرها،غياب السياسة البحثية الوطنية ،وغياب الدعم المجتمعي[1].

2-3-7 : خدمة المجتمع

تعتبر خدمة المجتمع احد ثلاث مهام رئيسية تسعى الجامعات لتحقيقها، ويمكن اجمال الخدمات التي تسعى الجامعات لتحقيقها في ابحاث الاتصال ،الخدمات الاستشارية،المساعدة في اعداد مسودة القوانين ، الانشطة التدريبية ،برامج الاعداد والتاهيل ،الندوات والمؤتمرات،تبادل الافراد والخبرات[2].بدورها تسعى الجامعات الفلسطينية القيام بهذه الادوار او بعضها على الاقل وباستعراض المراكز والدوائر، ذات العلاقة بخدمة المجتمع وقطاعاته المختلفة في الجامعات الفلسطينية نتبين ان كل الجامعات الفلسطينية التقليدية منها وجامعة القدس المفتوحة على حد سواء تحوي على مثل هذه الوحدات المناط بها خدمة قطاعات المجتمع المختلفة ، مع ملاحظة تباين اسماء هذه الوحدات فهي تسمى على سبيل المثال مراكز التعليم المستمر والخدمة المجتمعية كما هو الحال في جامعات العربية الامريكية ،فلسطين التقنية خضوري،الاقصى ،الاسلامية وجامعة القدس المفتوحة، اما في جامعة بيت لحم فهناك معهد الشراكة المجتمعية ،اما بقية الجامعات الاخرى فيوجد بها مراكز او دوائر للتعليم والتدريب المستمر.

وتركز اهداف تلك الوحدات على جوانب متشابهة الى حد كبير فعلى سبيل المثال نجد ان اهداف دائرة التعليم المستمر في جامعة بوليتكنك فلسطين تتلخص في[3]: نشر ثقافة التعليم والتدريب المستمر في المجتمع المحلي ،تقديم التعليم التقني والخدمات التدريبية المطلوبة من قبل المجتمع المحلي ،تقوية العلاقة مع المجتمع المحلي في جوانب مختلفة (الصناعية، الاجتماعية ....الخ)، وتعزيز وتطوير القدرات الفنية والادارية للمشاركين .اما مركز التعليم المستمر في جامعة النجاح الوطنية

[1] العاجز ،فؤاد وبنات،ماهر ،البحث العلمي في الجامعات الفلسطينة الواقع والتحديات والتوجهات المستقبلية ،ورقة عمل مقدمة لمؤتمر كلية التربية "التعليم الجامعي :نماذج وتطبيقات تربوية ،جامعة اليرموك ،الاردن،28-2003/4/30م،ص 12-13.

[2] حراحشة ،فواز ياسين ،دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس فيها ،مجلة علوم انسانية ،www.ulum.nl، السنة السادسة،العدد 41، 2009، ص 6.

[3] www.ppu.edu.ced

فتشمل مجالات عمله على[1] :تقديم المشورة الفنية لكافة المؤسسات وفقا لاحتياجاتها،تقديم خبرات علمية في تطوير المهن الطبية،ودراسات الجدوى الاقتصادية والتنموية لكافة المؤسسات العامة والخاصة.في حين نجد ان اهداف معهد الشراكة المجتمعية في جامعة بيت لحم تشير الى[2]:تعزيز كل المؤسسات الخاصة، العامة ،الربحية ، غير الربحية والمجتمعية وذلك بالشراكة مع ذوي العلاقة عبر برامج بناء القدرات الريادية الموجهة لتحسين القدرات ،التوجهات والمعرفة وصولا للتنمية المستدامة للمجتمعات .

تتباين البرامج والدورات التدريبية التي تقدمها الجامعات الفلسطينية ويمكن تقسيمها الى عدة فئات وذلك على النحو التالي:

- دورات في الحاسوب ،واهمها : (تصميم نظم المعلومات ،لغات البرمجة المتعددة ، بناء قواعد البيانات ،ادارة قواعد البيانات ،التجارة الالكترونية ،التصميم الغرافيكي)
- دورات في بناء القدرات والتنمية ،واهمها :(الريادة ، القيادة ،مهارات الاتصال، ادارة المؤسسات ،تدريب المدربين ،اتمتة مكاتب،ادارة الوقت ،العلاقات العامة،ادارة الجودة، الادارة المالية ،ادارة الموارد البشرية،حل المشاكل واتخاذ القرار ،ادارة الوقت)
- دورات في التنمية الاقتصادية والمالية ،واهمها :(الجدوى الاقتصادية ،البرامج المحاسبية ،التخطيط المالي والاستراتيجي ،تكنولوجيا التسعير)
- دورات في البرامج الهندسية والفنية ،واهمها :(PLC ،الاتصالات ، الاتمتة الصناعية ،كهرباء وميكانيك سيارات ،تمديدات كهرباء ،التمديدات الصحية)
- دورات لغات (اللغة الانجليزية،اللغة الفرنسية،اللغة العبرية،اللغة الايطالية ، اللغة الالمانية)
- برامج حول السياسات والقضايا العامة (التوعية البيئية ،النظم والتشريعات ،القضايا الثقافية والاجتماعية)

[1] www.najah.edu/ar/page/1111
[2] www.icp.bethlehem.edu/index.php/about-icp

- الدبلوم المهني المتخصص :حيث توفر بعض الجامعات الفلسطينية كجامعة بوليتكنك فلسطين وجامعة بيت لحم برامج دبلوم مهني في مواضيع مثل ادارة المشاريع ،التجارة الالكترونية ،ادارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة[1])

4-2 :التجربة الفلسطينة في التعاون والشراكة بين القطاع الاكاديمي والقطاع الصناعي

يمكن القول ان هناك غياب لرؤية شاملة على المستوى الوطني فيما يخص هذا الموضوع ويرجع ذلك لاسباب عدة تتعلق بالقطاعين معا ،فمن ناحية القطاع الاكاديمي فهناك ضعف في ادارة الموارد البشرية وهناك محدودية في الاستجابة للابتكار والابداع ،قلة الاهتمام بالتعليم مدى الحياة وغياب التخطيط الاستراتيجي لقطاعات العلم والاعمال ، اما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي فالمؤسسات الصناعية صغيرة وعائلية باغلبيتها الساحقة وتعاني من نقص الامكانات ، وتترسخ بها انماط تقليدية من الادارة مما يعيق الاستجابة للانماط الادارية الحديثة وكذلك مقاومة التغير وعدم الاستجابة والانخراط في الاستراتيجيات والسياسات التي تساهم في بناء الشراكة مع القطاع الاكاديمي، يضاف لما سبق غياب الرعاية والتوجيه الرسمي بهذا الخصوص[2].

وعلى الرغم من ذلك فهناك مبادرات واعدة للتعاون والشراكة بين القطاعين ونشير هنا الى حالة **مركز الحجر والرخام**[3]

تم تأسيس المركز عام بالشركة والتعاون ما بين جامعة بوليتكنك فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني الوزارة المرجعية للقطاع الصناعي ،واتحاد صناعة الحجر والرخام ممثلا للقطاع الصناعي ، ويشرف على ادارة المركز مجلس ادارة مشكل من الاطراف الثلاثة وبذمة مالية وادارية مستقلة ،يتكون المركز من عدة اقسام هي :

[1] www.icp.bethlehem.edu/index.php/about-icp

[2] سلطان ،سهيل واخرون، التعليم والعمل في الاراضي الفلسطينية ،ETF ،سبيمبر ،2010م،ص9

[3] اتحاد صناعة الحجر والرخام ، معطيات عام 2011م.

1. البرامج الأكاديمية والتدريبية:

- **برنامج دبلوم صناعة الحجر والرخام:** يهدف إلى رفد قطاع صناعة الحجر والرخام بفنيين قادرين على الانخراط في سوق العمل وتلبية احتياجات منشآت صناعة الحجر والرخام على الصعيد الفني والإداري وهو البرامج معتمد من وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني ومفتوح للطلبة حملة شهادة الثانوية العامة من كافة الفروع. مع الإشارة بأن تصميم خطة البرنامج ومساقاته تم تطويرها عبر عدة لقاءات وورش عمل تم عقدها بمشاركة مختلف الأطراف ذوي. وتجدر الاشارة الى تخرج طلبة الدفعة الاولى من المركز ويبلغ عددهم 14 طالبا ، وتقوم جامعة بوليتكنك فلسطين واتحاد صناعة الحجر والرخام بالعمل على توظيفهم لدى الشركات[1].
- **دبلوم مهني متخصص:** يهدف إلى منح شهادة دبلوم مهني متخصص في نواحي فنية تتعلق بصناعة الحجر والرخام ومدته من 9 شهور إلى عام واحد وبإمكان العمال غير حاصلين على شهادة التوجيهي الالتحاق به.
- **الدورات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى:** وهي تهدف إلى نشر الوعي والتعليم في العديد من المواضيع مثل الإدارة والتسويق والصيانة واللغات وذلك حسب حاجة العاملين في القطاع.

2.مختبر الفحص: يشمل على أجهزة لعمل الفحوصات الفنية المطلوبة للحجر مثل الصلابة وتحمل الضغط والحرارة والجودة .....إلخ مع العلم بأن العمل جار لإعتماد نتائج الفحوصات من قبل مختبرات عالمية.

3.الوحدة الفنية ومقرها اتحاد صناعة الحجر والرخام ومن مهامها:

- تنسيق العلاقة ما بين مركز الحجر في البوليتكنك واتحاد صناعة الحجر والرخام.
- ترويج برامج المركز بين أعضاء اتحاد صناعة الحجر والرخام والقائمين والعاملين في هذه الصناعة.
- تنفيذ المسح الصناعي وبناء قاعدة البيانات.
- تقييم حاجات الشركات العاملة في صناعة الحجر والرخام التدريبية وبناء القدرات.
- المساعدة في إعداد الخطط السنوية للاتحاد والقطاع.
- التنسيق مع الشركات الاستشارية لتقديم الاستشارات الإدارية والفنية للشركات....إلخ.

[1] ورشة عمل لتوظيف الدفعة الاولى من طلبة مركز الحجر والرخام،مقر لتحاد الحجر –الخليل،ايلول 2011م.

تجدر الاشارة ايضا الى عقد مؤتمر للشراكة[1] ما بين القطاعات الاكاديمي ،الحكومي والصناعي في جامعة بوليتكنك فلسطين بتاريخ 12 مايو 2010م حيث تم خلال المؤتمر استعراض نتائج وتوصيات عدة دراسات هامة تمحورت حول التجربة الفلسطينة في الشراكة الثلاثية ،اثر الابداع في خلق ميزة تنافسية لصناعة الحجر الفلسطينية ، تأطير البرامج الهندسية لتلبية احتياجات القطاع الخاص و السياسات الصناعية بحيث هدف المؤتمر الى محاولة مأسسة الشراكة بين القطاعات الثلاث، وامتدادا لهذا المؤتمر فقد تم عقد عدة ورش عمل ولقاءات هدفت لمواصلة العمل في هذا الاطار وتلخص اهم توصياتها بالعمل على دراسة الفجوة والمشاكل التي تواجهها الصناعة لتضمين احتياجاتها في البرامج الاكاديمة ،تفعيل دور مؤسسة المواصفات والمقاييس ،انشاء مراكز فحص في الجامعات و تخصيص جائزة تحفيزية لمشاريع مشتركة بين الصناعة والمؤسسات الاكاديمية[2] .

وعلى الرغم من هذه المبادرات الريادية الى ان الباحث يرى اننا لا زلنا في بداية الطريق بهذا الشأن ومن المبكر جدا الحديث عن شراكة ممأسسة بين هذه القطاعات على المستوى الوطني.

[1] http://agip.ppu.edu/
[2] http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=371820

ثانياً: الدراسات السابقة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى التعرف على بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث وذلك عبر إعطاء نبذة عن المشكلة التي عالجتها كل دراسة، كذلك توضيح أهدافها، فرضياتها، منهجها، مجتمع الدراسة والعينة وأهم نتائجها والتوصيات التي خلصت إليها وقد تم تقسيمه إلى عدة مباحث بحيث خصص المبحث الأول للدراسات العربية أما المبحث الثاني فقد تناول الدراسات الأجنبية وأخيراً خصص المبحث الثالث لدراسة نقدية لهذه الدراسات.

2-4 الدراسات العربية

يهدف هذا الفصل الى التعرف على بعض الدراسات العربية السابقة التي تناولت موضوع البحث والمرتبطة بادوار الجامعات و المتمثلة في البرامج الاكاديمية، البحث والتطوير، مدى موائمة الخريجين لاحتياجات لسوق العمل بالاضافة لدور الجامعات في خدمة المجتمع ، وفيما يلي سرد لاهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها والاستفادة منها.

1) تأطير البرامج الأكاديمية للاستجابة للاحتياجات الصناعية الفلسطينية ،د.ماهر الجعبري،2010م[1].

هدفت هذه الدراسة الى تقويم مستوى الموائمة بين برامج البكالوريوس في التخصصات الهندسية المختلفة وما بين احتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني وذلك من خلال تقييم واقع البرامج الهندسية الحالية .استخدام الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي والدراسات المسحية ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد استبانتين تم توزيعهما على ممثلي بعض الشركات والمؤسسات بالإضافة إلى أخذ رأي بعض الأساتذة والطلبة في أربع جامعات فلسطينية.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تجاوز النظرة التقليدية في التعليم الهندسي والانطلاق إلى أفاق جديدة ترتكز على القدرات المتعلقة بالمعرفة العلمية الفنية ،القدرات التشغيلية واليدوية ، ضبط الجودة ، المهارات الإدارية ، معرفة التقنيات الحديثة واللغات الأجنبية .هذا بالإضافة إلى بعض المهارات التي ركز عليها الأكاديميون ، منها عقلية البحث العلمي، معالجة وتحليل

[1] الجعبري ،ماهر، تأطير البرامج الأكاديمية للاستجابة للاحتياجات الصناعية الفلسطينية ،ورقة بحثية قدمت الى مؤتمر الشراكة الثلاثية ،جامعة بوليتكنك فلسطين ،الخليل ،فلسطين ،12 ايار 2010.

المشكلات ،إعداد خرائط وعمليات التصنيع . أما أهم مقترحات الدراسة فتمثلت في طرح تخصصات هندسية جديدة مثل هندسة الإنتاج ، كذلك طرح برامج إبداعية غير موجودة مثل هندسة المشاريع الصغيرة.

2) توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة (ا.د.م محمد المنيع) 1420هـ[1].

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى الارتباط بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية ، والتعرف على التخصصات الجامعية ومدى ارتباطها بالتنمية ، وقد استخدم الباحث أسلوب تحليل النظم كأداة للتقويم باعتبار إن الجامعة يمكن اعتبارها نظام له مدخلا ته وعملياته ومخرجاته وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهما :

1. حقق التعليم الجامعي السعودي انجازات كبيرة ساهمت في تحقيق أهداف خطط التنمية البشرية على وجه الخصوص .
2. إن أهم التخصصات التي يحتاجها سوق العمل بشكل اكبر في السنوات القادمة هي علوم الاقتصاد والمحاسبة
3. أفرزت الجامعات خرجين في تخصصات ليس لها ارتباط وثيق باحتياجات التنمية مما أثقل كاهل الجامعات نفسها ومؤسسات التدريب في إعادة تأهيل الخريجين
4. بشكل عام يوجد فجوة بين ما تقدمه الجامعات من تخصصات وبرامج وبين الاحتياجات التعليمية لسوق العمل
5. ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي من حيث البرامج والتخصصات وسياسة القبول والتخطيط لم يحظ التعليم المستمر بالاهتمام الكافي من قبل مؤسسات التعليم العالي .

آما بالنسبة لأهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة فهي على النحو التالي:

1) ضرورة وجود آلية لربط مؤسسات التعليم العالي لمؤسسات الإنتاج ، مثال على ذلك الترتيب لقضاء الطلاب لفترة التدريب العملي في مؤسسات القطاع الخاص.
2) إدخال تخصصات حديثة في برامج التعليم العالي لكي تتواكب مع احتياجات المجتمع المتغيرة .

[1] المنيع ،محمد، توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم العالي والتنمية في المملكة ' الندوة الكبرى ،جامعة الملك سعود،الرياض ،المملكة العربية السعودية ،1420هـ.

3) حتمية وجود تنسيق وشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال الخطط الدراسية والتخصصات والبرامج المختلفة.

3) مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية (محمود الجعفري ،دارين لافي، 2006)[1].

هدفت هذه الدراسة لتقييم مدى ملائمة كفاءة خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية لمتطلبات سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث تم تحليل طلبات سوق العمل والعرض لخريجي الجامعات والمعاهد من جهة أخرى.استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الكمي لتحديد مدى و درجة مواءمة كفاءة خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية مع احتياجات سوق العمل ،استخدمت الدراسة خمس استبانات في جمع البيانات الأولية ، استبانه الخريجين العاملين،استبانة الخريجين العاطلين عن العمل ،استبانه الطلبة الملتحقين بالجامعات، استبانة المشغلين واستبانه عمداء الكليات ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئات التدريس. هذا وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج فيما يلي أهمها:

1. لا يعتمد اختيار الطالب لتخصصه على تخطيط مسبق ،بغض النظر عن المعرفة المسبقة بنوع الوظيفة التي يشغلها الخريج حالياً .
2. العوامل الاجتماعية لها أثر أكبر من العوامل الاقتصادية في تحديد التخصص .
3. يفتقر الخريجون العاملون إلى معظم المهارات التي تؤهلم الاندماج في سوق العمل
4. تفتقر فرص التوظيف المتاحة للخريجين الى معايير التنافسية النزيهة .

إما اهم توصيات الدراسة والتي يمكن إن تساهم في إيجاد الحلول الممكنة بمشكلة عدم الانسجام والتوافق بين كفاءة وعدد خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل فتم تقسيمها حسب الجهة ذات العلاقة على النحو التالي:

اولا:مسؤولية إدارات الجامعات:

[1] الجعفري ،محمود و لافي ،دارين، مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية ،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ،رام الله ،فلسطين،2006.

أ- تطوير المسافات الأكاديمية الحديثة والتواصل مع القطاع الخاص لمعرفة احتياجاته.

ب- تطوير ورفع قدرات أعضاء الهيئات التدريسية.

ت- إرشاد الطلبة في مرحلة الثانوية العامة حول فرص العمل المتاحة في السوق المحلية وتوجيههم لدراسة التخصصات التي تلبي حاجات السوق.

ث- متابعة الخريجين في سوق العمل.

ثانيا: مسؤولية القطاع الخاص.

أ- تقديم الدعم لمؤسسات التعليم العالي وتسهيل وسائل الاتصال لضمان المشاركة في وضع المناهج وطرح المساقات المرتبطة بأعمالهم .

ب- تقديم الدعم المالي والفني لمؤسسات التعليم العالي وتقديم المنح للطلبة المتفوقين ، توفير مكان مناسب للطلبة أثناء دراستهم وتوفير فرص عمل لهم بعد التخرج.

ثالثا: مسؤولية وزارة التعليم العالي.

أ- إعطاء الأولوية وتقديم الدعم للتخصصات المطلوبة في السوق المحلي .

ب- إعادة النظر في أهداف التعليم العالي بحيث يتم صياغة الأهداف بناء على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل بالاضافة لربط السياسة التعليمية بأهداف التنمية الاقتصادية.

رابعا:مسؤوليات الحكومة فيمكن حصرها على النحو التالي:

أ- توفير تمويل كافي لمؤسسات التعليم العالي.

ب- إعادة بناء الهياكل الإدارية في مؤسسات الحكومية ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب.

ت- زيادة جودة التعليم العالي بشكل عام.

4) دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني (الجعفري واخرون ،2008)[1].

هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع البحث والتطوير في فلسطين وتحديد الصعوبات التي تعترض استفادة مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني من مخرجات البحث العلمي ولانجاز البحث فقد تم التعرف على آراء وتوجهات مزودي البحث والتي تشمل المؤسسات البحثيه والمراكز البحثية العائدة للجامعات ،وكذلك آراء وتوجهات الجهات المستفيدة من البحث والتي شملت مؤسسات من جميع القطاعات الانتاجيه السلعية والخدمية الخاصة الفلسطينية وذلك عبر إعداد استبانه للتعرف على وجهات نظر كل جهة.وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. 1-إن50% من مؤسسات القطاع تم إنشاؤها بعد العام 1994 ،وان 60% من تلك المؤسسات المستطلعة توظف5 موظفين أو أقل.
2. 2- الكادر البحثي في منشآت القطاع الخاص يتركز في تخصصات العلوم التطبيقية (العلوم الطبيعية ،الهندسة تكنولوجيا المعلومات) تليها العلوم الإدارية والاقتصادية .

4-أهم محددات الاستعانة بالبحث والتطوير تتمثل في الاقتناع بجدوى البحث والتطوير ،حاجة المؤسسات في مجال عملها لمخرجات البحث والتطوير ،القدرة على الاستفادة من خدمات الانترنت توفر الموازنات المخصصة والكادر البحثي المتخصص والمؤهل للقيام بالبحث العلمي، بالإضافة إلى حساب العوائد المتحققة من البحث والتطوير مقارنة بالتكاليف المترتبة على ذلك.

3. 4-إن مراكز البحث في الجامعات الفلسطينية والمؤسسات البحثية المحلية المتخصصة ،وزارات السلطة الفلسطينية ،الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات الصناعية التخصصية ومركز التجارة الفلسطيني" بال تريد " من أكثر المراكز التي يعتمد عليها القطاع الخاص في الحصول على نتائج الأبحاث.

5-إن أكثر وسائل الاستفادة من عملية البحث والتطوير هي التقارير أو الدراسات البحثية الاستشارية ،والاستعانة بمتخصصين محليين ،شبكة الانترنت وابتعاث موظفين في دورات تدريبية .

---

[1] الجعفري ،محمود واخرون ، دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني ،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) ،2008.

6- إن أكثر الأبحاث تفصيلاً هي الأبحاث المسحية يليها الأبحاث الكمية والاستكشافية وأخيراً الوظيفية ودراسة الحالة .

7- مجالات استفادة مؤسسات القطاع الخاص من البحث والتطوير تتمثل في تحسين جودة المنتج استحداث منتجات وأصناف جديدة ،زيادة الحصة السوقية في السوق المحلي وزيادة فرص الابتكار وأخيراً تطوير الموارد البشرية .

أما فيما يتعلق بالعوائق التي يواجهها القطاع الخاص في استفادته من البحث العلمي فيأتي غياب المؤسسات الاستشارية المتخصصة بتوظيف نتائج البحث وتحويله الى قيمة اقتصادية أهم العوائق يضاف لها بعض العوائق الاخرى التالية :

1- عدم موائمة نتائج البحث لاحتياجات القطاع الخاص.

2- عدم قدرة المؤسسات البحثية على نشر وتوزيع نتائج أبحاثها.

3- عدم اشراك القطاع الخاص في ورش العمل وفي المساهمة في أبداء أرائها.

4- النشاط البحثي ينحصر في الأبحاث الأكاديمية البحثية ويتركز في الجامعات

ومن ناحية أخرى فقد ظهرت أوجه تشابه واختلاف بين وجهات نظر المبحوثين، فقد وافق الطرفان على أن منتجات البحث العلمي لم تساهم بشكل ملموس في استحداث منتجات جديدة و النفاذ إلى الأسواق الجديدة ، وفي زيادة الحصة السوقية في أسواق التصدير بينما اختلف الجانبان على أن درجة استفادة مؤسسات القطاع الخاص في تطوير الموارد البشرية كانت متدنية.

ويمكن تلخيص أهم التوجيهات للتوفيق بين مخرجات البحث العلمي واحتياج القطاع الخاص على النحو التالي:

1. تحديد أنماط الشراكة بين رأس المال في القطاع الخاص والعقل البشري في الجامعات والمراكز البحثية.
2. لزيادة استفادة القطاع الخاص من نتائج البحث بعض الوسائل منها :

أ- توفير الكوادر البحثية التي تقوم بشرح نتائج البحث أو إعادة إنتاجها لتسهيل الاستفادة منها.

ب- ضرورة قيام كل طرف بدوره وصولاً إلى التعاون والشراكة الفعالة بينهما.

5) علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن،علي الدوش،2003 [1].

هدفت هذه الدراسة لمعرفة علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة اعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن وتمحورت مشكلة الدراسة حول مدى استفادة المجتمع من الابحاث المنجزة في الجامعة والى اي مدى يتم توظيف البحث العلمي لخدمة التنمية .اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبانة كاداة للدراسة حيث تم توزيعها على عينة من 549 شخصا من حملة درجة استاذ ،استاذ مشارك واستاذ مساعد.اظهرت الدراسة عدة نتائج منها:ضعف ارتباط الابحاث المنجزة باهداف وسياسات التنمية ،ضعف العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية وعدم قدرة البحث العلمي على معالجة مشكلاتها ،افتقار البحث العلمي الى مصادر التمويل .وبناء عليه فقد خلص الباحث الى جملة توصيات اهمها:ضرورة اصدار قانون خاص بالبحث العلمي ،وضع استراتيجية وخطة للبحث العلمي في الجامعة ،توفير مصادر للتمويل هذا بالاضافة الى انشاء مركز لتسويق نتائج الانشطة البحثية الى المؤسسات.

6) دور البحث العلمي في تطوير القطاع الصناعي الفلسطيني والعلاقة المتبادلة بين مراكز البحث العلمي الفلسطينية والقطاع الصناعي الفلسطيني (عزيز العصا ،نسرين الطاهر) ،2010 [2].

هدفت الدراسة لمعرفة العلاقة بين الأبحاث المنجزة في مراكز البحث العلمي الفلسطينية وتطوير الصناعة الفلسطينية في قطاعي الصناعات الغذائية والحجر الرخام ،ولانجاز الدراسة استخدم الباحثان الاستبانة التي وزعت على 118 منشأة من القطاعين المذكورين،بالاضافة للمقابلة والمجموعة البؤرية. هذا وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج فيما يلي أهمها :

---

[1] الدوش ،علي ، علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن،علي الدوش،رسالة ماجستير ،المركز الوطني للمعلومات ،اليمن ،2003.

[2] العصا عزيز ،الطاهر نسرين، دور البحث العلمي في تطوير القطاع الصناعي الفلسطيني والعلاقة المتبادلة بين مراكز البحث العلمي الفلسطينية والقطاع الصناعي الفلسطيني، دراسة نفذت من قبل وزارة الاقتصاد الوطني وعرضت في ورشة العمل " *البحث العلمي و الابتكار في تحقيق التطور و التنمية المستدامة*"، أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا، مبنى المقر العام للهلال الأحمر، البيرة، فلسطين، 16 أيار 2010.

1. النتائج المرتبطة بالخصائص الديمغرافية إشارات .

أ- نسبة 40% من منشآت الصناعات الغذائية و17%من منشآت الحجر والرخام حصلت على شهادة جودة (نصفها محلية)

ب- 65 %من العاملين في منشآت الحجر والرخام ،36%من العاملين المنشآت الغذائية يحملون مؤهل الثانوية العامة فما دون

ت- تشكل الإناث نسبة 13%من مجموع العاملين.

2. الحاجة إلى التطوير في مجالات الأبحاث والدراسات احتلت المرتبة الثانية في اهتمام العاملين في منشآت الصناعات الغذائية والسادسة (الأخيرة) في اهتمام العاملين في منشات الحجر والرخام .

3. حوالي 9% من منشات الصناعات الغذائية و1,7%من منشات الحجر تقدم منحا دراسية للجامعات .

4. حوالي79% من عينة منشات الصناعات الغذائية و98% من عينة منشات صناعة الحجر والرخام لم تجب على السؤال المتعلق نسبة تمويل البحث من موازنة المنشأة.

أما أهم نتائج المقابلات والمجموعات البؤرية فكانت على النحو التالي:

1. لا يوجد إسهامات واضحة للجامعات الفلسطينية في تطوير الصناعة

2. أهم معوقات البحث العلمي المرتبط بتطوير الصناعة تعود إلى قلة الإمكانات المالية وانعدام الثقة بجدوى العلاقة بين القطاعين.

أما فيما يتعلق بأهم توصيات الدراسة فكانت على النحو التالي:

أ-إنشاء هيئة عليا البحث العلمي .

ب- دمج البحث العلمي ضمن الخطة الوطنية للتنمية وسن القوانين والتشريعات الكفيلة بتطويره وتوفير التمويل له .

ت- ضرورة انفتاح الجامعات على المجتمع الصناعي وبالتالي تعزيز دورها في خدمة المجتمع.

7) دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها (فواز حرا حشه ،2009) [1].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك في خدمتها للمجتمع بشكل عام وذلك عبر التعرف على الأنشطة والمشاريع الخدمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي بشكل عام كذلك دراسة

[1] حراحشة ،فواز ،دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس فيها ،مجلة علوم انسانية ،www.ulum.nl، السنة السادسة،العدد 41، 2009

تأثير هذه البرامج والمشاريع في تلبية احتياجات المجتمع .وقد استخدام الباحث الاستبانة في ذلك لجمع المعلومات من أعضاء هيئة التدريس من حملة درجة الدكتوراه في جامعة اليرموك والبالغ عددهم 205 من مختلف الرتب الاكاديمية وفيما يتعلق بأهم نتائج الدراسة فهي كما يلي:

1. لجامعة اليرموك دور كبير في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها .مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور .
2. كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 تغزى لمتغير الخبرة بين ذوي الخبرة اقل من 10 سنوات وذوي الخبرة أكثر من 10 سنوات ولصالح ذوي الخبرة 10 سنوات فأكثر .
3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية .

وبناء على هذه النتائج فقد خلص الباحث لمجموعة من التوصيات أهمها :

أ- ضرورة وضع الجامعة كافة إمكاناتها المادية والبشرية وجميع مرافقها في خدمة المجتمع

ب- زيادة التفاعل والتواصل بين الجامعة والمجتمع المحلي من خلال المؤتمرات والندوات

ت- ج. إجراء دراسات أخرى حول دور الجامعة في خدمة المجتمع في جوانب أخرى مثل الجانب الاجتماعي،البيئي، الثقافي والتربوي .

2-5 الدراسات الاجنبية

فيما يلي استعراض لاهم الدراسات الاجنبية ذات العلاقة بالموضوع مع الاشارة بان لتباين البيئات التي اجريت فيها وذلك للاطلاع على ادوار الجامعات تجاه القطاع الصناعي في عدة دول.

1-The Role of Universities in Corporate Contract Training and development, Donald A Hasseltine in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Education University of Virginia 2001[1].

هدفت الدراسة إلى فحص دور الجامعات في تقديم التدريب والخدمات التطويرية لمجتمع الأعمال والقطاع الصناعي وكان الغرض من الدراسة الوصول إلى توصيات حول تحسين الفهم لنوع التدريب، لمن يتم تقديمه، وكيف بالإضافة لمعرفة العوائق والفوائد من الانخراط بموضوع التدريب. للقيام بذلك قام الباحث بتصميم استبانه تم توجيهها إلى 195 مؤسسة جامعية أمريكية تتوفر بها مراكز ودوائر للتعليم المستمر. تم استرداد111 استبانة أي ما يعادل 56% من مجموع الاستبانات، وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن لدوائر التدريب والتعليم المستمر في الجامعات دور واضح ومهم في تقديم التدريب ،لا سيما الجامعات الحكومية (الرسمية) الكبيرة إضافة أن للتعليم المستمر دوراً هاماً في تحسين الشراكة ما بين الجامعات ومجتمع الأعمال.

2.University–Industry relations in Bolivia,implication for university transformation in Latin America,by Jaider Vega & others ,2008[2].

هدفت الدراسة لمعرفة إستجابة الجامعات البوليفية لمطالب القطاعات الانتاجية فيما يتعلق بتوليد المعرفة ونقلها إلى الصناعة ،استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي ولانجازهذه الأهداف تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة حيث تم توزيعها على 349 محاضراً في الجامعات البوليفية العامة ،وقد خلصت الدراسة إلى نتائج اهمها :ضعف تلبية الجامعات البوليفية لمطالب القطاع الصناعي البوليفي وذلك لعدة اسباب منها ضعف التنسيق والتواصل مع القطاع الخاص، غياب الحوافز لدى الكادر الجامعي والنظرة غير الجدية إلى الموضوع (scientifically unimportant activities) مما لايساهم في تحويل نتائج الابحاث العلمية إلى قيمة تجارية ذات فائدة.

[1] Hasseltine,Donald, The Role of Universities in Corporate Contract Training and development,phd thesis,University of Virginia,USA,2001.

[2]Vega,Jaider, University –industry relations in Bolivia,implication for university transformation in Latin America,The International Journal for Educational Planning ,V56,N2,August,2008,p205-220.

كذلك بينت الدراسة وجود ثقافة سلبية سائدة لدى الصناعة تجاة الجامعات اضافة لضعف الطلب على المعرفة وعليه يمكن اعتبار الأمر اشبه بالدوران في حلقة مفرغة،اي أن الجامعات لا توفر المعرفة كي تزود بها الصناعة،و الصناعة لا تطلب هذه المعارف من الجامعات.وقد خلص الباحثون إلى جملة من التوصيات أهمها إنشاء مركز لتنسيق التعاون والشراكة بين القطاعين.

3. Connecting with industry, bridging the divide ,by Judith Berman ,2008[1].

هدفت الدراسة لمعرفة المعيقات التي تحول دول بناء علاقة مستدامة بين الجامعات وقطاع الصناعة وكيفية جسر الهوة بين القطاعين، وكانت المشكلة التي حاولت الدراسة معالجتها هي كيفية تطوير علاقة بحث قائمة على الشراكة بين الطرفين. أتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدام المقابلة شبه الموجهة كاداة للدراسة، وقد تكونت عينة البحث من 15 أكاديمياً من 8 جامعات استرالية كثيفة البحث(research – intensive) حاصلة على منح لاقامة مشاريع بحثية مشتركة مع الصناعة من مجلس الابحاث الاسترالي،بالاضافة لعينة من 10 ممثلين عن القطاع الصناعي (ممثلي شركات كبرى). وقد تمحورت اسئلة المقابلة بشكل رئيس عن أصل وتطور الشراكة البحثية، الدوافع، التوقعات وطبيعة العلاقة بين القطاعين وكذلك نتائج هذه الشراكة. وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن ما يدفع الجانبان نحو الشراكة هي القناعة بالمردود الإيجابي لها على القطاعين ،على القطاع الصناعي في تطويره وحل المشاكل التي يواجهها ،اضافة للمردود التجاري المباشر أيضاً،اما بالنسبة للجامعات فتتبع الدوافع من توفير البيئة التطبيقية المناسبة، هذا بالاضافة الى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الجامعات.

وعلى الرغم من هذه الشراكة الفعالة أظهرت الدراسة وجود تباين ثقافي بين القطاعين، أيضاً بينت السعي الدؤوب الذي تقوم به الجامعات الاسترالية لتشجيع الصناعة على الدخول في الشراكات معها على الرغم من قلة المعرفة في كثيراً من الاحيان مما يدل بنظر الباحث على ريادية هذه المؤسسات والتزامها باحتياجات المجتمع.

[1] Berman,Judith, Connecting with industry bridging the divide ,The university of Western Australia ,Perth ,Australia,Journal of Higher Education Policy and Management,V35,N2,May 2008,p165-174.

4. University –Industry relations in Brazil,by Menghel,Stela and others,2004[1].

هدفت هذه الدراسة التي أجريت على ثلاث جامعات ريادية برازيلية لمعرفة واقع العلاقة بين الجامعات وقطاع الصناعة البرازيليين، وقد عالجت الدراسة المشكلة المتمثلة في معرفة خصائص العلاقة بين القطاعين.هذا وقد استخدمت المقابلة كأداة لجمع البيانات من عينة البحث والذين هم كادر هذه الجامعات وقد دلت النتائج على أن الجامعات ومراكز الابحاث البرازيلية تنخرط بقوة في علاقات تعاون وشراكة مع القطاعات الانتاجية ، كذلك فإن مكاتب الارتباط والشراكة بين القطاعين تعتبر عنصر نجاح لكليهما، هذا بالاضافة إلى أعتقاد المبحوثين بأن ارتباط الجامعة والصناعة يعتبر أداة تحول عميقة جداً في المجتمع تتجاوز ظرفية إحتياجات الجامعات أو معالجة بعض المشاكل المحددة للصناعة بما يعني أخذ الجامعة لدورها الفاعل في تلبية إحتياجات المجتمع.

اما بخصوص أهم المعيقات فكانت في جانب الشركات عدم توفر وحدات للبحث والتطوير فيها مما يضعف من مهمة الشريك الاكاديمي،و في جانب الجامعات فإن غياب السياسات والتشريعات التي تدعم الشراكة تعتبر المعيق الاكبر.وبالنسبة لأهم التوصيات فهي إقتراح نموذج شراكة مبني على المنافع الحقيقية والمحرك المالي المطلوب لدى الجانبين. وهذا ما يدل على مدى التطوير الذي وصلت إليه الشراكة بين القطاعين .

2-6 دراسة نقدية للدراسات السابقة

تعتبر هذه الدراسة هي الاولى –حسب معرفة الباحث– التي تناولت دور الجامعات الفلسطينية بشكل عام في تلبيتها لاحتياجات القطاع الصناعي.وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة سالفة الذكر في عدة نواحي ومجالات، فهذه الدراسة تبحث في دور الجامعات بوظائفها المتعددة ومخرجاتها تجاه تلبية احتياجات القطاع الصناعي في حين بحثت الدراسات الأخرى في بعض وظائف الجامعات المحددة كالبحث العلمي او خدمة المجتمع. كذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة باختلاف مجتمعها والذي هم ممثلي القطاع الصناعي باعتبارهم (متلقي خدمات الجامعات) ، اي جانب الطلب ، في

[1] Stela,Menghel, University –Industry relations in Brazil,The International Journal of Technology and Sustainable development,V2,N3,2004,p173-190

حين ان اغلب الدراسات السابقة اخذت وجهة نظر اساتذة الجامعات اي جانب العرض وهذا ما يعطي تباين في النتائج نظرا لاختلاف وجهات نظر المبحوثين في كلا الحاليين.

أيضاً يشار إلى أن هذه الدراسة تناولت البيئة الفلسطينية في حين أن بعض الدراسات الأخرى تناولت بيئات دول مختلفة بعضها دول صناعية متقدمة كاستراليا مثلاً ، والبرازيل أحدى اسرع الاقتصادات العالمية نمواً وهنا ظهر اختلاف في النتائج لاختلاف البيئة ويرجع الباحث ذلك إلى المستوى المتقدم والمتطور للجامعات في تلك الدول وبالتالي سعيها المتواصل للقيام بدورها تجاه القطاع الصناعي، لما لذلك من مردود إيجابي مباشر على القطاعين، كذلك هذا يعود إلى احساس الجامعات في تلك الدول بالمسؤولية الاجتماعية تجاه قطاعات المجتمع المختلفة .من جهة أخرى فإن الدراسات التي بحثت في ادوار الجامعات في بيئات مشابهة مثل اليمن او بوليفيا (وهي دول نامية مثل فلسطين)،وذلك لمعرفة مدى توافق نتائج هذه الدراسات مع نتائج هذا البحث.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

يتناول الباحث في هذا الفصل المنهجية التي اعتمدها في اجراء البحث من حيث توضيح مجتمع البحث ،طرق جمع البيانات ،تطوير أداة القياس،اجراءات تطبيق اداة القياس و الاساليب الاحصائية المستخدمة مع الاشارة الى ان الباحث اعتمد منهج المسح التطبيقي التحليلي نظرا لتناسبه مع اهداف هذا البحث .

3- 1 مجتمع الدراسة

استخدم الباحث اسلوب المسح الشامل وقد تكون مجتمع البحث من جميع رؤوساء واعضاء مجالس ادارات الاتحادات الصناعية الفلسطينية والبالغ عددهم87 عضواً.

- **توزيع المجتمع حسب الاتحادات الصناعية**

يتوزع مجتمع البحث حسب الاتحادات الصناعية كما في الجدول التالي

الاتحاد الصناعي الذي تنتمي إليه منشاتك	التكرار	النسبة
هيئه الصناعات الغذائية	13	15.1
اتحاد الصناعات الخشبية والأثاث	0	0
اتحاد صناعه الحجر والرخام	7	8.1
اتحاد الصناعات النسيجية	9	10.5
اتحاد الصناعات الانشائيه	3	3.5
اتحاد الصناعات الهندسية والمعدنية	9	10.5
اتحاد الصناعات الجلدية	6	7.0
اتحاد الصناعات الورقية	8	9.3
اتحاد الصناعات البلاستيكية	7	8.1
اتحاد الصناعات التقليدية	8	9.3
اتحاد الصناعات الكيماوية	7	8.1
الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية	9	10.5
المجموع	86	100

جدول(3-1) توزيع مجتمع الدراسة حسب الاتحاد الصناعي

وصف خصائص مجتمع الدراسة

يتم في هذا البحث التركيز على المتغيرات المرتبطة بمجتمع الدراسة سواء من حيث الخصائص الديمغرافية (المؤهل العلمي ،التخصص العلمي ،سنوات الخبرة) ،او تلك المرتبطة بالمنشأة الصناعية التي ينتمي اليها افراد المجتمع.

الخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة

المؤهل العلمي

يبين الجدول التالي خصائص مجتمع الدراسة من حيث المؤهل العلمي:حيث يبين ان 79.1% منهم حاصلين على مؤهل دبلوم فأعلى ، وأن ما يزيد على نصف افراد المجتمع 53.5 % حاصلين على مؤهل البكالوريس وهو ما يبين المستوى التعليمي المرتفع لافراد مجتمع الدراسه.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوية عامه فما دون	18	20.9
دبلوم	20	23.3
بكالوريوس	46	53.5
دراسات عليا	2	2.3
المجموع	86	100

جدول (3-2) توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

- **التخصص العلمي**

يبين الجدول التالي توزيع افراد مجتمع البحث حسب مؤهلهم العلمي ، حيث يظهر ان اكثر من نصف العينة 51.2 % حاصلين على مؤهل علمي في الادارة.

التخصص	التكرار	النسبة
اداره	44	51.2
هندسه	19	22.1
غير ذلك	23	26.7
المجموع	86	100

جدول (3-3) توزيع مجتمع الدراسة حسب التخصص العلمي

- **سنوات الخبرة**

وبالنسبة لسنوات الخبرة يبين الجدول ان ما يقارب نصف العينة لديهم خبرة عملية تزيد على العشر سنوات،وهي خبرة كافية تؤهلهم للحكم على مخرجات الجامعات الفلسطينية وخدماتها المقدمة للقطاع الصناعي.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	22	25.6
5-10 سنوات	22	25.6
أكثر من 10 سنوات	42	48.8
المجموع	86	100.0

جدول (3-4) توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة

- **الخصائص المرتبطة بالمنشأة الصناعية**

يبين الجدول التالي المتغيرات المرتبطة بالمنشأة من حيث الشكل القانوني ،توفير المنشأة برامج تدريبية للعاملين فيها ،عدد خريجي الجامعات المحلية التي توظفهم المنشأة ،قيام المنشأة بالتصدير ،واخيرا حصول المنشأة على شهادة جودة.

الشكل القانوني للمنشاة	**التكرار**	**النسبه**
فرديه	29	33.7
مساهمه خاصة	50	58.1
مساهمه عامه	7	8.1
غير ذلك	0	0
المجموع	86	100.0
هل توفر منشاتكم برامج تدريبيه للعاملين فيها	**التكرار**	**النسبة**
نعم	37	43.0
لا	49	57.0
المجموع	86	100.0
عدد العاملين خريجي الجامعات المحلية	**التكرار**	**النسبة**
اقل من 5 عاملين	56	65.1
من 5-10 عاملين	17	19.8
أكثر من 10 عاملين	13	15.1
المجموع	86	100.0
هل تقوم المنشاة بالتصدير	**التكرار**	**النسبة**

الشكل القانوني للمنشاة	التكرار	النسبه
نعم	38	44.2
لا	48	55.8
المجموع	86	100.0
هل حصلت المنشاة على شهادة جوده	**التكرار**	**النسبة**
نعم	23	26.7
لا	63	73.3
المجموع	86	100.0

جدول (3-5) توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب خصائص المنشأة الصناعية

يبين الجدول ان ثلث افراد المجتمع ينتمون لمنشأة فردية و 58.1 % ينتمون لشركات مساهمة خاصة ،اي ان حوالي 90 % من افراد مجتمع الدراسة ينتمون لمنشآت خاصة ،مما يشير الى الطابع العائلي للمنشآت الصناعية الفلسطينية.

اما فيما يتعلق بتوفير المنشأة لبرامج تدريبية للعاملين فيها فيظهر الجدول ان عدد المنشآت التي لا توفر فرص تدريبية يزيد بشكل كبير عن تلك التي توفر فرص تدريبية وهو ما يعكس التوجه السلبي للقطاع الصناعي تجاه رفع قدرات موارده البشرية كذلك هذا راجع بنظر الباحث لسببين اخرين ،الاول هو صغر حجم غالبية المنشآت الصناعية ،اما السبب الثاني الطبيعة العائلية لغالبية المنشآت الصناعية وبالتالي فان موضوع التغير والتطوير ورفع قدرات العاملين لا يدرج على سلم الاولويات. وفيما يخص المنشآت التي توظف خريجي الجامعات فيظهر الجدول ان غالبية المنشآت 65 % توظف اقل من خمس خريجين ،وعدد قليل من المشآت 15.1 % يوظف اكثر من 10 خريجين وهو ما يعكس تصنيف المؤسسات الصناعية كمنشآت صغيرة .

كذلك فان عدد المنشآت المصدرة التي ينتمي اليها افراد المجتمع يقل عن النصف ، 45 % .واخيرا يظهر الجدول ان حوالي ربع افراد العينة فقط ينتمون لمنشآت صناعية حاصلة على شهادات جودة مختلفة ، مما يبين الحال المتوسط للصناعة الفلسطينية.

3-2: منهج البحث

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لاهداف البحث وقد اعتمد الباحث في جمعه للبيانات على مصدرين هما

أ–**المصادر الثانوية** : تتمثل في الادبيات التي تتعلق بالقطاع الصناعي الفلسطيني وتلك المرتبطة بالجامعات وادوارها ووظائفها وذلك من خلال الاستعانة بالمراجع العلمية المختلفة من كتب، بحوث ، وسائل علمية ،دوريات ،مجلات علمية ومواقع الشبكة العنكبوتية (الانترنت).

ب المصادر الأولية : وتتمثل في جمع البيانات من مصادرها الاولية ،افراد مجتمع البحث ،وذلك من خلال استخدام استبانة تغطي متغيرات الدراسة وفيما يلي تفصيلا لآلية تطوير الاستبانة واستخدامها

3–3 أداة الدراسة

قام الباحث وبعد الاطلاع على الادب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث بتصميم اولي للاستبانة ،تلى ذلك عرضها على الاستاذ المشرف للتأكد من شموليتها وتغطيتها لجوانب الدراسة المختلفة ، وبعد اجراء التعديلات المطلوبة تم عرضها على مجموعة من المختصين (لاحظ ملحق رقم 2) وذلك لاجل تحكيمها،وقد تم الاخذ بملاحظاتهم وتعديلاتهم بالتشاور مع المشرف على البحث.

اقسام الاستبانية

اشتملت الاستبانة على عدة اقسام

القسم الاول قسم الى قسمين:

- الاول منها تعلق بالمتغيرات الديمغرافية لمعبأ الاستبانة (المؤهل العلمي ،التخصص العلمي والخبرة العملية)
- اما الجزء الثاني فمرتبط بالمنشأة الصناعية التي ينتمي اليها معبأ الاستبانة وهي(الاتحاد الصناعي الذي تنتمي اليه المنشأة ، الشكل القانوني ،توفير المنشأة لبرامج تدريبية للعاملين بها ،عدد خريجي الجامعات المحلية الذين تستوعبهم المنشأة ،قيام المنشأة بالتدريب ، وحصول المشأة على شهادة جودة)

أما القسم الثاني من الاستبانة فقد قسم الى خمسة محاور وهي :

المحور الاول :واقع القطاع الصناعي الفلسطيني وقد اشتمل هذا المحور على(20) سؤالا .

المحور الثاني : البرامج الجامعية وتلبية احتياجات القطاع الصناعي وقد اشتمل هذا المحور على (9) اسئلة.

المحور الثالث : خريجو الجامعات المحلية وتلبية احتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني، اشتمل هذا القسم على (15) سؤالا.

المحور الرابع : البحث العلمي في الجامعات وتلبيته لاحتياجات القطاع الصناعي،وقد اشتمل على 9 اسئلة.

المحور الخامس : برامج خدمة المجتمع ودورها في تلبية احتياجات القطاع الصناعي وقد احتوى (17) سؤالا.

وللاجابة عن اسئلة القسم الثاني من الاستيانة فقد تم استخدام مقياس ليكارت خماسي على النحو التالي :بدرجة كبيرة جدا،بدرجة كبيرة ،بدرجة متوسطة ، بدرجة قليلة ،واخيرا بدرجة قليلة جدا وذلك وفقا للجدول التالي:

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 إلى 1.79	بدرجه صغيره جدا
من 1.8 إلى 2.59	بدرجه صغيره
من 2.60 إلى 3.39	بدرجه متوسطه
من 3.40 إلى 4.19	بدرجه كبيره
من 4.20 إلى 5	بدرجه كبيره جدا

جدول (3-6) مفتاح التصحيح

صدق الاداه وثباتها

يتم التأكد من صدق الاداة أي ان المقياس المستخدم يقيس ما ينبغي بالفعل أن يقيسه وكذلك الثبات أي ان الأداة تعطي نفس النتائج اذا ما أعيد تطبيقها وذلك بحساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا.

معامل الثبات Reliability يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه أي انه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه.

معامل الصدق(Validity): يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات، ويبن الجدول التالي حساب كلا المعاملين:

م	المجال	عدد العبارات	الثبات	الصدق
1	واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات الفلسطينية وخدماتها	20	0.901	0.95
2	البرامج الجامعية واحتياجات القطاع الصناعي	9	0.770	0.88
3	الخريجون واحتياجات القطاع الصناعي	15	0.925	0.96
4	البحث العلمي واحتياجات القطاع الصناعي	9	0.856	0.93
5	خدمه المجتمع	17	0.898	0.95
إجمالي		70	0.87	0.93

قيمه ر ألجدوليه(ثبات ألفا) عند 0.05=0.217

جدول (3-7) حساب معامل الصدق والثبات

كما يظهر فان قيم ألفا داله إحصائيا والتي يمكن من خلالها أن يطمئن الباحث للبيانات التي جمعها من خلال الاستبيان.

ثبات الاداة

تم قياس ثبات الاداة عن طريق معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ–الفا coronbache–alpha) ويبين الجدول التالي قيم الفا والتي تتراوح بين 0.770 الى 0.925) التي تشير الى ان الاداة ثابتة وتعطي نفس النتائج تقريبا اذا ما اعيد تطبيقها

اجراءات تطبيق اداة القياس

بعد التأكد من صدق الاستبانة وثباتها قام الباحث بارفاق الاستبانة بكتاب تغطية موجه للمبحوثين (لاحظ ملحق رقم 1) الذي يشير الى ان هذا البحث يأتي استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في ادارة الاعمال –جامعة الخليل مع التأكيد على سرية البيانات والاشارة لاستخدامها لاغراض البحث فقط

ثم قام الباحث بتوزيع87 استبانة على جميع افراد مجتمع البحث (المسح الشامل) وقد قام الباحث بتوزيعها بالتواصل المباشر مع جميع الاتحادات الصناعية وقد سهل على الباحث موقعه الوظيفي في سهولة التواصل مع افراد المجتمع وقد تم استبعاد استبانة واحدة فقط لعدم اكتمال بياناتها.

الاساليب الاحصائية المستخدمة

تمت المعالجة الاحصائية للبيانات باستخدام برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss وذلك عبر استخراج الاعدادات ،النسب المئوية ،المتوسط الحسابي،الانحرافات المعيارية، المتوسطات المرجحة ،اختبار التباين الاحادي، ادنى فرق دال.

3–4 حدود البحث

الحدود البشرية : رؤوساء وأعضاء مجالس ادارات الاتحادات الصناعية الفلسطينية

الحدود الزمنية : تم هذا البحث في الفترة المحددة من كانون الثاني الى حزيران 2011

الحدود المكانية :الأراضي الفلسطينية.

الفصل الرابع: تحليل البيانات وعرض النتائج

يتناول هذا الفصل من الدراسة تحليلا للبيانات وعرضا للنتائج التي توصل اليها الباحث حول مدى تلبية الجامعات الفلسطينية لاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني حيث تم بدء الفصل بتحليل محاور البحث ومناقشة فرضياته

4-1 المحور الاول للبحث (سؤال البحث الاول):

1. **ما هو واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات وخدماتها من وجهة نظر أعضاء مجالس ادارات الاتحادات الصناعية ؟**

يبين الشكل التالي المتوسطات المرجحة للاجابات المتعلقة بفقرات المحور الاول، وبالاستناد الى الجدول المفصل (لاحظ ملحق رقم 3) والذي يبين المتوسطات المرجحة ،الانحرافات المعيارية والاتجاهات فاننا نلاحظ النتائج التالية:

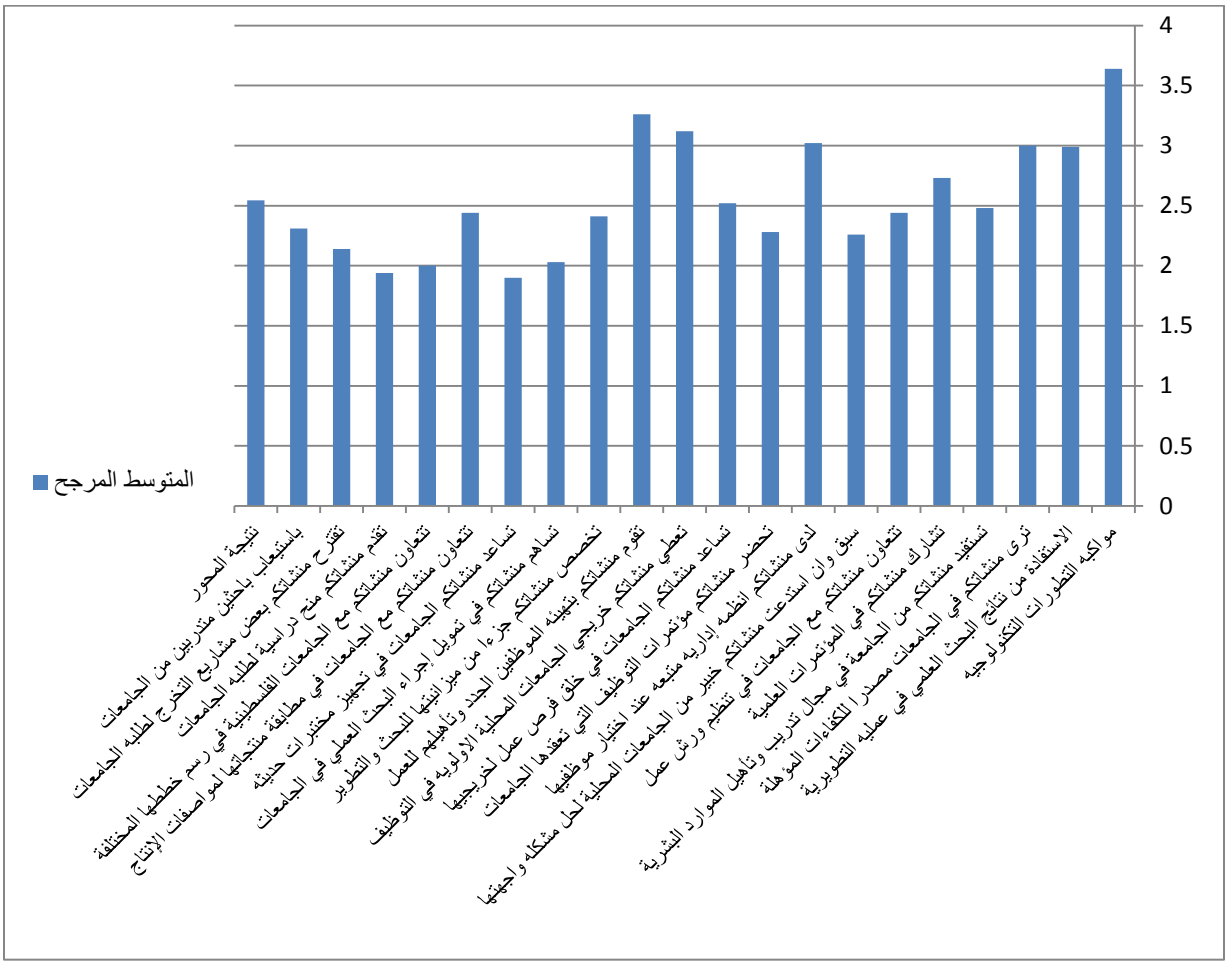

شكل: (4-1) : المتوسط المرجح لاجابات الاسئلة المتعلقة بواقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات وخدماتها

كذلك كانت الدرجة صغيرة للفقرات المرتبطة بتخصيص المنشآت جزء من مواردها للبحث والتطوير،المساهمة في تمويل اجراء البحوث في الجامعات، مساعدة المنشآت الصناعية للجامعات في تجهيز مختبرات حديثة ، وتقديم منح دراسية للطلبة ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة العصا والطاهر[1](دور البحث العلمي في الصناعة) والتي بينت ان 9% من منشآت الصناعات الغذائية و 1.7% من منشآت صناعة الحجر والرخام فقط تقدم منحا دراسية لطلبة الجامعات المحلية،وتتفق ايضا مع دراسة الجعفري[2](دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني) والتي بينت أن 73% من المنشآت الخاصة الفلسطينية لا تقدم أي دعم مادي للبحث العلمي مما يدل بشكل مباشر الى انخفاض مساهمة القطاع الخاص في تمويل الجامعات ودعم حركة البحث العلمي بها.

هذا ما يدل على سلبية القطاع الصناعي تجاه الجامعات، كذلك يعزو الباحث الامر لعدم قناعة المؤسسات الصناعية بالتعاون مع الجامعات،وهو ما يتفق مع نتائج دراسة الجعفري والعارضة[3] (تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه) والتي دلت على افتقار الجامعات الى الامكانات اللازمة لانتاج خدمات البحث العلمي.

أما اعلى متوسط مرجح (3.64) فكان للفقرة المرتبطة بسعي المنشأة الى مواكبة التطورات التكنولوجية والتي تدل على توجه المبحوثين المستقبلي أكثر من حكم على واقع المنشآت الحالي . كذلك يشير الجدول الى عدم اجابة المبحوثين على

---

[1] العصا عزيز ،الطاهر نسرين، دور البحث العلمي في تطوير القطاع الصناعي الفلسطيني والعلاقة المتبادلة بين مراكز البحث العلمي الفلسطينية والقطاع الصناعي الفلسطيني، دراسة نفذت من قبل وزارة الاقتصاد الوطني وعرضت في ورشة العمل " *البحث العلمي و الابتكار في تحقيق التطور و التنمية المستدامة*"، أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا، مبنى المقر العام للهلال الأحمر، البيرة، فلسطين، 16 أيار 2010

[2]الجعفري ،محمود واخرون ، دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني ،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) ،2008.

[3]الجعفري ،محمود والعارضة ،ناصر،تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) ،2002.

اي من فقرات المحور بدرجة كبيرة، وهذا يدل على ان منشآت القطاع الصناعي لم تستفد بعد من مخرجات الجامعات وخدماتها بالشكل المطلوب.

تحليل المحور الثاني للبحث : البرامج الجامعية وتلبية احتياجات القطاع الصناعي

يبين الشكل التالي المتوسطات المرجحة للاجابات المتعلقة بفقرات المحور الثاني، وبالاستناد الى الجدول المفصل (لاحظ ملحق رقم 4) والذي يبين المتوسطات المرجحة ،الانحرافات المعيارية والاتجاهات فاننا نلاحظ النتائج التالية:

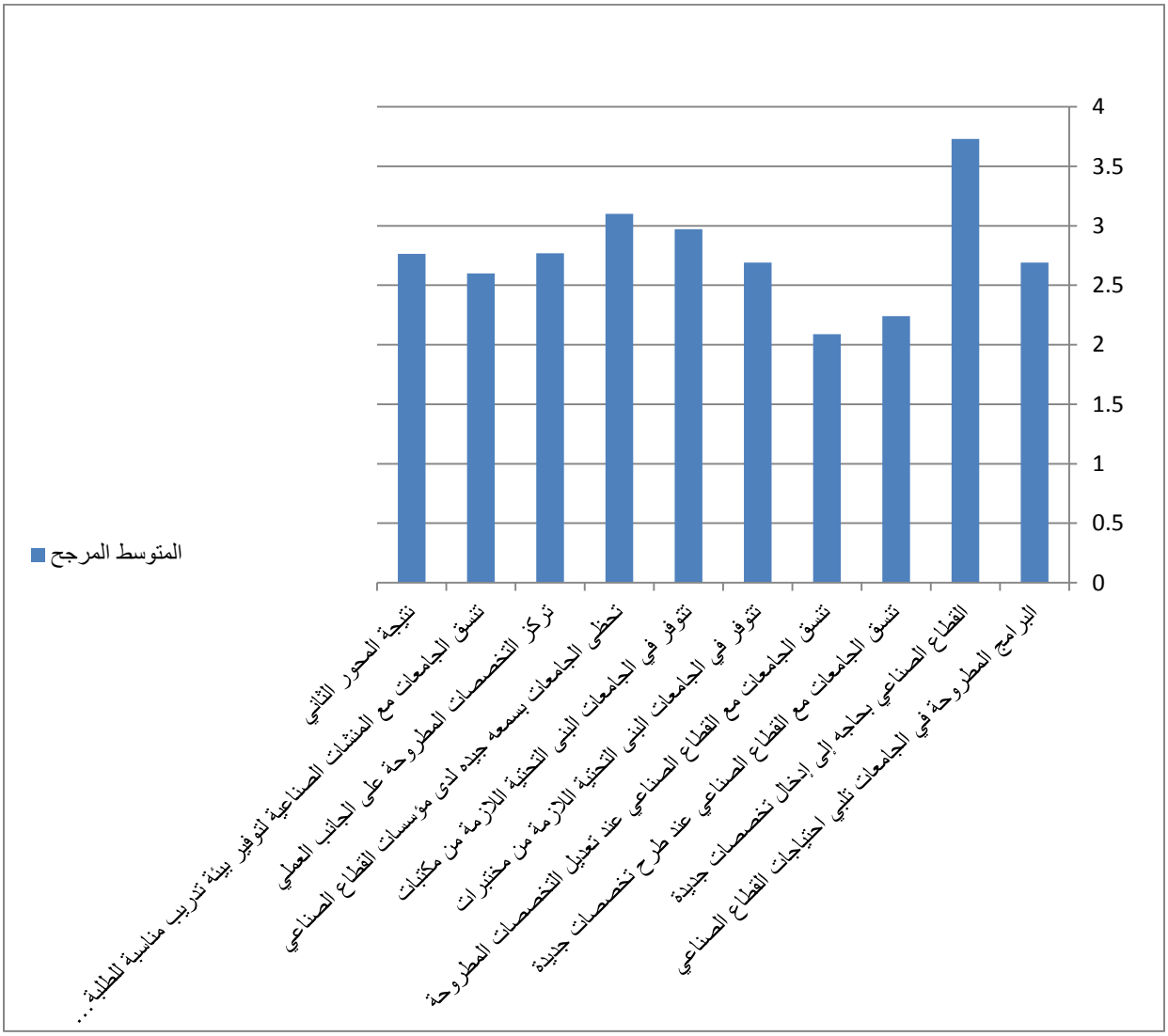

شكل: (4-2) :البرامج الجامعية وتلبية احتياجات القطاع الصناعي

يلاحظ ان الدرجة الكلية للمحور كانت متوسطة بمتوسط مرجح (2.76) وانحراف معياري قدره(0.99) وقد لوحظ ان جميع الاجابات كانت بدرجة متوسطة باستثناء اجابة واحدة فقط كانت بدرجة كبيرة وهي تلك المتعلقة بحاجة القطاع الصناعي الى ادخال تخصصات جديدة ، ويعزى ذلك بنظر الباحث الى اعتقاد ارباب الصناعة بتقليدية غالبية البرامج المطروحة في الجامعات، وبالتالي هناك حاجة ماسة الى ادخال تخصصات جديدة تلبي احتياجات القطاع الصناعي وتساعد في تطويره، تتفق هذه النتيجة مع دراسة الجعبري[1] والتي بينت حاجة القطاع الصناعي الفلسطيني الماسة إلى طرح تخصصات جديدة وفي توصيته الموجهة للجامعات ورأى الباحث ضرورة طرح تخصصات مثل هندسة الإنتاج، هندسة المشاريع الصغيرة.

أما فيما يتعلق بتنسيق الجامعات مع القطاع الصناعي فكانت الإجابة بدرجة صغيرة سواءً فيما يتعلق بالتنسيق عند طرح تخصصات جديدة، تعديل التخصصات القائمة.اما فيما يخص التنسيق مع المنشآت الصناعية لتوفير بيئة تدريب مناسبة للطلبة أثناء دراستهم فكانت الاجابة بدرجة متوسطة، وهذا يدل على قصور كبير من قبل الجامعات تجاه هذا القطاع ، هذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة المنيع[2]، ومع دراسة Jaider Vega & others[3] واللتان خلصتا إلى ضعف الجامعة في الاستجابة لاحتياجات القطاع الصناعي ، كذلك ضعف التنسيق والتواصل مع القطاعات الانتاجية .وهذا يرجع بنظر الباحث لتشابه بيئات تللك الدول مع فلسطين (دول نامية) وبالتالي يمكن ان ينسحب الامر على الجامعات الفلسطينية الى حد كبير.

---

[1] الجعبري ،ماهر، تأطير البرامج الأكاديمية للاستجابة للاحتياجات الصناعية الفلسطينية ،ورقة بحثية قدمت الى مؤتمر الشراكة الثلاثية ،جامعة بوليتكنك فلسطين ،الخليل ،فلسطين ،12 ايار 2010.

[2] المنيع ،محمد، توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم العالي والتنمية في المملكة ' الندوة الكبرى ،جامعة الملك سعود،الرياض ،المملكة العربية السعودية ،1420هـ

[3] Vega,Jaider, University –industry relations in Bolivia, implication for university transformation in Latin America, The International Journal for Educational Planning ,V56,N2,August,2008,p205-220.

ومن الناحية الأخرى فإن هذه النتائج تتعارض مع نتائج دراستي Judith Berman[1] ،و دراسة Meneghel Stela[2] واللتان بينتا أن هناك مستوى متقدم من التعاون مع الصناعة كذلك تقوم الجامعات في هاتين الدولتين بتلبية إحتياجات القطاعات الانتاجية لاسباب متعددة منها القناعة الراسخة بالفائدة المباشرة من وراء ذلك التعاون ، كذلك الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الجامعات تجاة قطاعات المتجمع المختلفة.علما بان استراليا دولة صناعية متقدمة، أما البرازيل فهي واحدة من أسرع دول العالم نمواً وتعتبر من الدول العشرة الأقوى إقتصادياً على مستوى العالم.

4-3 تحليل المحور الثالث :الخريجون وتلبية احتياجات القطاع الصناعي

يبين الشكل التالي المتوسطات المرجحة للاجابات المتعلقة بفقرات المحور الثالث، وبالاستناد الى الجدول المفصل (لاحظ ملحق رقم 5) والذي يبين المتوسطات المرجحة ،الانحرافات المعيارية والاتجاهات فاننا نلاحظ النتائج التالية:

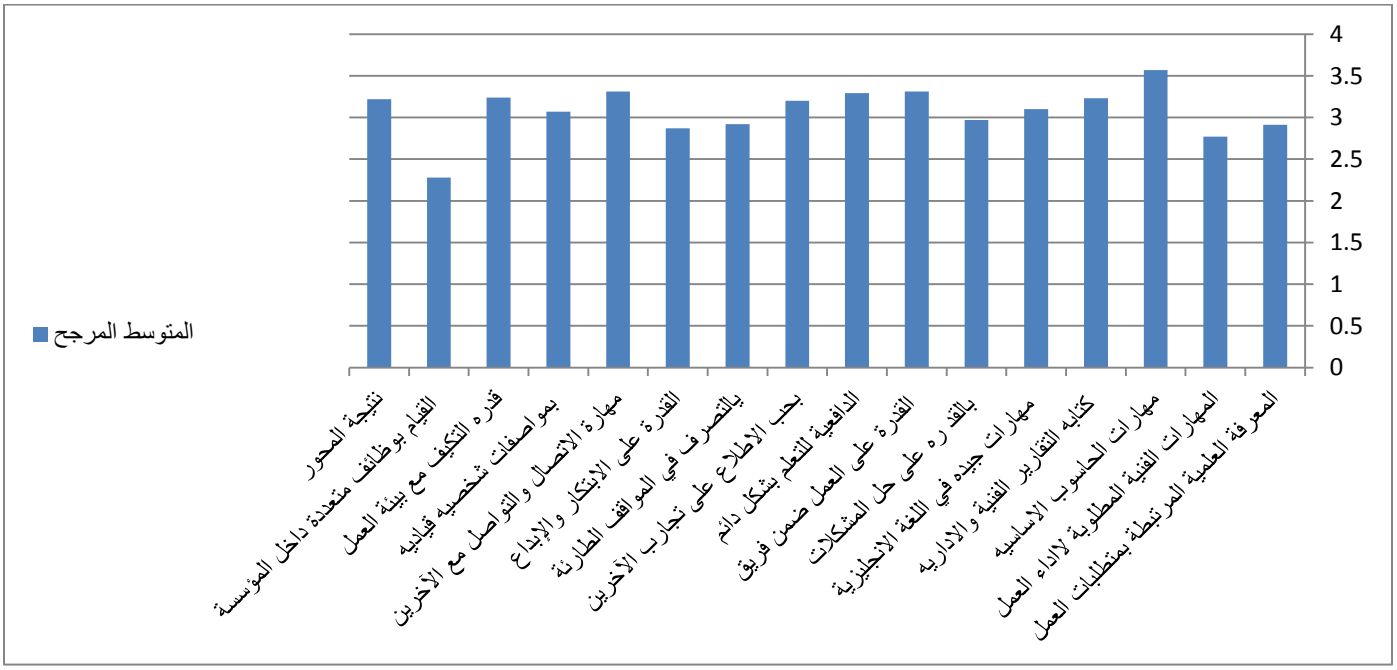

شكل (4-3) :مدى تلبية الخريجون لاحتياجات القطاع الصناعي

[1] Berman,Judith, Connecting with industry bridging the divide ,The university of Western Australia ,Perth ,Australia, Journal of Higher Education Policy and Management,V35,N2,May 2008,p165-174

[2] Stela,Menghel, University –Industry relations in Brazil, The International Journal of Technology and Sustainable development,V2,N3,2004,p173-190

يبين الجدول المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة ،وهنا يظهر ان الدرجة الكلية لهذا المحور كانت متوسطة بمتوسط مرجح 3.22 وانحراف معياري قدره 0.919 وقد كان اعلى متوسط مرجح 3.75 هو المرتبط بفقرة امتلاك الخريجين لمهارات اساسية في الحاسوب وهي الاجابة الوحيدة بدرجة كبيرة ،وهذه نتيجة طبيعية نظرا لطرح كل الجامعات الفلسطينية لمساق واحد على الاقل في اساسيات الحاسوب بالاضافة لدخول الحاسوب الى كل بيت فلسطيني، كذلك فان ادنى متوسط مرجح هو (2.28) كان المتعلق بالاجابة عن الفقرة المرتبطة باستطاعة الخريجين القيام بوظائف متعددة داخل المنشأة وهي الاجابة الوحيدة بدرجة صغيرة ويعزو الباحث ذلك لعدم توفر برامج تدريب عملي جدية للطلبة اثناء دراستهم في المنشآت الصناعية ،كذلك يمكن تفسير الامر بعدم جدية المنشآت الصناعية في توفير برامج التهيئة والتدريب المناسبة للمتدربين بسبب ضعف مثل هذه البرامج بالاضافة لغياب الرقابة من قبل المشرفين.

كما وبينت النتائج ان درجة امتلاك خريجي الجامعات الفلسطينية للمهارات الفنية كانت متوسطة وبمعدل مرجح(2.77) وانحراف معياري (0.821)، وهذه النتائج تتفق مع نتائج دارسة الجعفري ولافي[1] (مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل) حيث كانا قد توصلا لنتيجة مفادها افتقار الخريجين إلى المهارات التي تؤهلهم لاندماجهم بسوق العمل بالمستوى المطلوب ، كذلك هذا ما توصلت إليه دراسة الجعبري[2] (تأطير البرامج الأكاديمية للاستجابة إلى الاحتياجات الصناعية) والتي توصلت إلى ضرورة التركيز على القدرات المتعلقة بالمعرفة الفنية، القدرات التشغيلية، ضبط الجودة، والمهارات الإدارية.

كذلك كانت الدرجة متوسطة فيما يتعلق بامتلاك الخريجين للمهارات المختلفة ،مهارة كتابة التقارير ،القدرة على حل المشكلات ،مهارات اللغة الانجليزية،العمل ضمن الفريق ،الدافعية للتعلم الاتصال والتواصل والتكييف مع بيئة العمل ،وهذا

[1] الجعفري ،محمود و لافي ،دارين، مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية ،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ،رام الله ،فلسطين،2006.

[2] الجعبري ،ماهر، تأطير البرامج الأكاديمية للاستجابة للاحتياجات الصناعية الفلسطينية ،ورقة بحثية قدمت الى مؤتمر الشراكة الثلاثية ،جامعة بوليتكنك فلسطين ،الخليل ،فلسطين ،12 ايار 2010.

التقييم بنظر الباحث يعكس مستوى خريجي الجامعات المحلية من حيث المهارات التي يمتازون بها والتي تحرص الجامعات على اكسابها لهم باعتبارها مهارات اساسية يجب على الخريج ان يلم بها.

4-4 تحليل المحور الرابع:البحث العلمي وتلبية احتياجات القطاع الصناعي

يبين الشكل التالي المتوسطات المرجحة للاجابات المتعلقة بفقرات المحور الرابع، وبالاستناد الى الجدول المفصل (لاحظ ملحق رقم 6) والذي يبين المتوسطات المرجحة ،الانحرافات المعيارية والاتجاهات فاننا نلاحظ النتائج التالية:

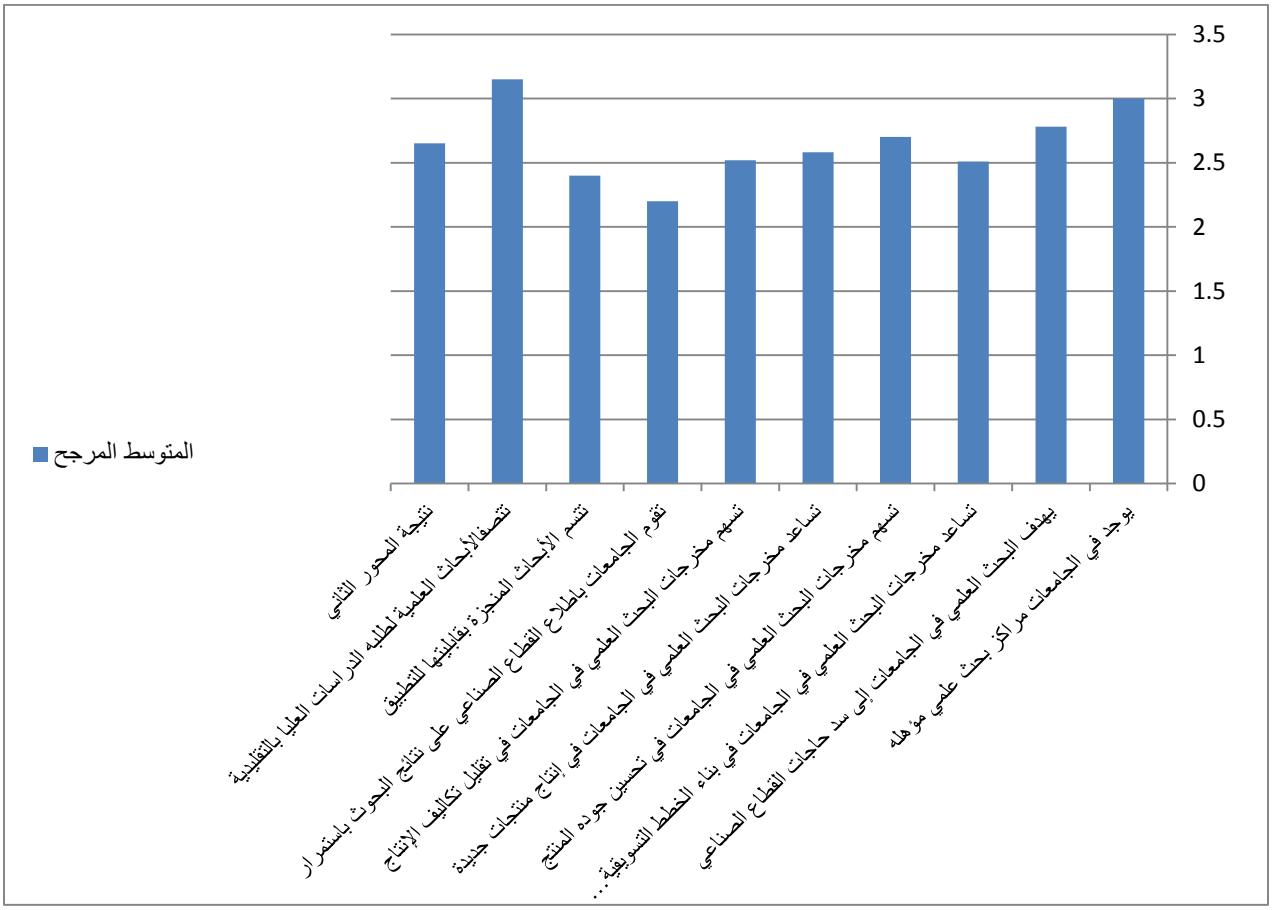

شكل: (4-4) :مدى تلبية البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية لاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني.

يلاحظ ان هناك 4 اجابات كانت بدرجة متوسطة و5 اجابات بدرجة صغيرة وقد كانت النتيجة الكلية للمحور بدرجة متوسطة وبمتوسط مرجح قدره 2.65 وانحراف معياري قدره 1.016 كما ويشير الجدول ان اعلى متوسط مرجح (3.15) كان للفقرة (تتصف الابحاث العلمية لطلبة الدراسات العليا بالتقليدية) ، اما ادنى متوسط مرجح (2.2) فكان للفقرة (تقوم الجامعات باطلاع القطاع الصناعي على نتائج البحث باستمرار) ،مما يدل بنظر الباحث على قصور الجامعات وضعفها في

التواصل مع محيطها وتحديدا في تسويق ابحاثها العلمية لدى القطاع الصناعي. كما وكانت درجة موائمة نتائج البحوث العلمية لاحتياجات القطاع الصناعي صغيرة ،وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة الجعفري والعارضة[1] والتي دلت على افتقار الجامعات الى الامكانات اللازمة لانتاج خدمات البحث العلمي. ايضا بينت النتائج ان مساهمة مخرجات البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية في مساعدة الشركات في إنتاج منتجات جديدة، تقليل تكاليف الإنتاج، أو في بناء خطط تسويقية كانت بدرجة صغيرة وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة الجعفري[2] (دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني) والتي اشارت إلى تدني مساهمة البحث العلمي في المجالات سالفة الذكر،وهذا ما يشير الى الدور الهامشي للابحاث المنجزة في الجامعات في المساهمة المباشرة في تنمية القطاع الصناعي .

كذلك تتفق النتائج مع دراسة الدوشي[3] ،ومع دراسة العصا والطاهر[4] ،واللتان بينتا ضعف اسهام الجامعات في تطوير الصناعة،اضافة الى أن اهم معوقات البحث العلمي هي الافتقار إلى التمويل الكافي كذلك ضعف التنسيق مع الصناعة،وهذا راجع بنظر الباحث للتشابة الكبير بين الجامعات في كل من اليمن وفلسطين.

في المقابل تختلف هذه النتائج وبشكل جوهري عما دلت عليه نتائج دراسة[5] Judith Berman و Meneghel Stela[1] واللتين دلتا على أخذ الجامعة لدورها في تلبية إحتياجات الصناعة والقطاعات الانتاجية، ويمكن أن يفسر ذلك كما

---

[1] الجعفري ،محمود والعارضة ،ناصر،نمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) ،2002.

[2] الجعفري ،محمود واخرون ، دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني ،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) ،2008.

[3] الدوش ،علي ، علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن،علي الدوش،رسالة ماجستير ،المركز الوطني للمعلومات ،اليمن ،2003.

4 العصا عزيز ،الطاهر نسرين، دور البحث العلمي في تطوير القطاع الصناعي الفلسطيني والعلاقة المتبادلة بين مراكز البحث العلمي الفلسطينية والقطاع الصناعي الفلسطيني، دراسة نفذت من قبل وزارة الاقتصاد الوطني وعرضت في ورشة العمل " البحث العلمي و الابتكار في تحقيق التطور و التنمية المستدامة"، أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا، مبنى المقر العام للهلال الأحمر، البيرة، فلسطين، 16 أيار 2010.

[5] Berman,Judith, Connecting with industry bridging the divide ,The university of Western Australia ,Perth ,Australia, Journal of Higher Education Policy and Management,V35,N2,May 2008,p165-174

وسبق الاشارة إليه إلى المستوى المتقدم والمتطور للجامعات في كل من استراليا والبرازيل على عكس فلسطين التي تصنف كدولة نامية.

4-5 تحليل المحور الخامس :مدى تلبية برامج خدمة المجتمع لاحتياج القطاع الصناعي؟

يبين الشكل التالي المتوسطات المرجحة للاجابات المتعلقة بفقرات المحور الخامس، وبالاستناد الى الجدول المفصل (لاحظ ملحق رقم 7) والذي يبين المتوسطات المرجحة ،الانحرافات المعيارية والاتجاهات فاننا نلاحظ النتائج التالية:

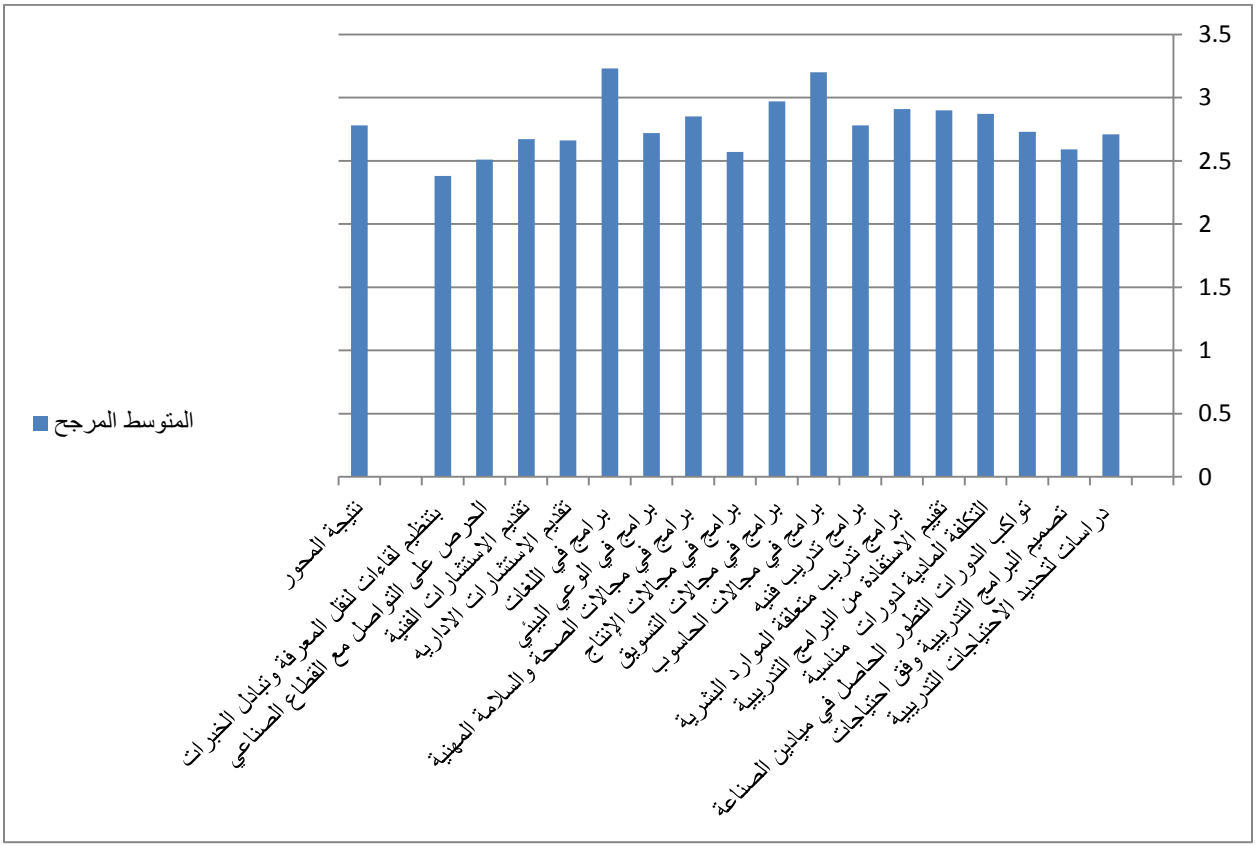

شكل (4-5): مدى تلبية برامج خدمة المجتمع لاحتياجات القطاع الصناعي

يلاحظ ان الدرجة الكلية للمحور كانت بدرجة متوسطة وبمتوسط مرجح (2.78) وانحراف معياري (0.96) وقد توزعت الاجابات بين درجة صغيرة ومتوسطة بحيث كانت الاجابة على 3 فقرات بدرجة صغيرة وكانت الاجابة على 14 فقرة

[1] Stela,Menghel, University –Industry relations in Brazil, The International Journal of Technology and Sustainable development,V2,N3,2004,p173-190

بدرجة متوسطة .ويلاحظ ان ادنى متوسطين مرجحين 2.38 و 2.51 هما المتعلقان بقيام الجامعات بالتواصل مع القطاع الصناعي سواء لبحث ما يستجد من تطورات أو عقد لقاءات مشتركة لتبادل الخبرة والمعرفة .اما الاجابة الثالثة بدرجة صغيرة فكانت تلك المتعلقة بالاجابة على الفقرة (يتم تصميم البرامج التدريبية وفق احتياجات القطاع الخاص) مما يدل على ان مراكز و وحدات التعليم المستمر في الجامعات الفلسطينية تقوم بطرح وتصميم البرامج التدريبية المختلفة دون مسح لاحتياجات القطاعات الصناعية وهذا يندرج تحت نفس الاطار وهو ضعف التواصل والتنسيق مع المجتمع لتلبية احتياجاته.

اما اعلى متوسط مرجح (3.23) فكان المرتبط بالاجابة عن الفقرة (توفر الجامعات برامج في تعليم اللغات ،يليه المتوسط المرجح (3.2) المرتبط بالاجابة عن السؤال توفر الجامعات برامج في مجالات الحاسوب ،وهذا نتيجة متوقعة نظرا لقيام كل الجامعات بتوفير هذه البرامج الاساسية . كذلك فان توفير الجامعات لبرامج تدريبية في التسويق، الانتاج، الصحة والسلامة،المهنية، الوعي البيئي كانت بدرجة متوسطة.مما يشير لضعف مساهمة دوائر التعليم المستمر في تلبية احتياجات المؤسسات الصناعية في هذه الجوانب تحديدا.

ايضا اظهرت النتائج ان درجة تقديم الجامعات للاستشارات الفنية والادارية لمنشآت القطاع الصناعي هي بدرجة متوسطة. تتفق هذه النتائج مع دراسة الجعفري والعارضة[1] والتي خلصت الى افتقار الجامعات للامكانات اللازمة لانتاج خدمات الاستشارات لتلبية احتياجات المجتمع المدني. يرى الباحث ان هذه النتائج تعزى إلى قصور الجامعات في تلمس احتياجات هذا القطاع الحقيقية وبالتالي تقديم الاستشارات المناسبة له.

تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة حراحشة[2]، والتي أظهرت أن لجامعة اليرموك دور كبير في تقديم الاستشارات لقطاعات المجتمع المختلفة بما فيه قطاع الصناعة ويرجع الباحث هذه التباين لاختلاف مجتمع البحث في تلك الدراسة والذي

---

[1] الجعفري ،محمود والعارضة ،ناصر،نمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) ،2002.

[2] حراحشة ،فواز ،دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس فيها ،مجلة علوم انسانية ،www.ulum.nl، السنة السادسة،العدد 41، 2009

تمثل في أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والذين قدروا بأن الجامعة تقوم بالدور الملقى على عاتقها تجاه المجتمع وهذا بالمطلق يختلف عن وجهة نظر متلقى الخدمة ممثلي القطاع الصناعي في هذه الدراسة.

كذلك تختلف مع دراسة Hasseltine[1] والتي بينت الدور الكبير لدوائر التعليم المستمر في تقديم التدريب وكذلك تحسين الشراكة مع الصناعة وهذا يعود بالطبع للدور المتقدم للجامعات الأمريكية تجاة الصناعة واعتبار تلبية إحتياجات هذا القطاع مبرراً رئيسياً لوجود الجامعة.

- **المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة مجتمعة**

يبين الجدول التالي المتوسطات المرجحة،الانحرافات المعيارية والاتجاهات لمحاور الدراسة مجتمعة :

المحور	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من خدمات الجامعات ومخرجاتها	2.5455	0.44548	بدرجة صغيرة
البرامج الاكادمية	2.7644	0.99	بدرجة متوسطة
الخريجون	3.22	0.919	بدرجة متوسطة
البحث العلمي	2.65	1.0162	بدرجة متوسطة
خدمة المجتمع	2.78	0.96	بدرجة متوسطة

جدول (4–1) المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة مجتمعة

يلاحظ ان اعلى متوسط مرجح (3.22) كان المرتبط بتلبية الخريجين لاحتياجات القطاع الصناعي في حين ان ادنى متوسط مرجح كان(2.54) وهو تلك المتعلقة بواقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات وخدماتها مما يظهر عدم استفادة الجامعات بالشكل المأمول من خدمات الجامعات الفلسطينية.

- **اجابة السؤال الثالث:**

[1] Hasseltine, Donald, The Role of Universities in Corporate Contract Training and development, PhD thesis, University of Virginia, USA, 2001.

هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين واقع واحتياجات القطاع الصناعي ومدى تلبية الجامعات لاحتياجات القطاع الصناعي ؟

يبين الجدول التالي حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين جميع محاور الاستبانة لدراسة العلاقة بين المحاور المختلفة ومدى الارتباط بينها :

محتوى المجال	واقع القطاع الصناعي	البرامج الجامعية	الخريجون واحتياجات القطاع الصناعي	البحث العلمي واحتياجات القطاع الصناعي	التقويم خدمه المجتمع
واقع القطاع الصناعي	1	.535(**)	.404(**)	.518(**)	0.433(**)
مستوى الدلالة	0	.000	.000	.000	.000
المجموع	86	86	86	86	86
البرامج الجامعية	.535(**)	1	.708(**)	.588(**)	0.619(**)
مستوى الدلالة	.000	0	.000	.000	0
المجموع	86	86	86	86	86
الخريجون واحتياجات القطاع الصناعي	.404(**)	.708(**)	1	.594(**)	0.615(**)
مستوى الدلالة	.000	.000	0	.000	0
المجموع	86	86	86	86	86
البحث العلمي واحتياجات القطاع الصناعي	.518(**)	.588(**)	.594(**)	1	0.677(**)
مستوى الدلالة	.000	.000	.000	0	0
المجموع	86	86	86	86	86
خدمه المجتمع	.433(**)	.619(**)	.615(**)	.677(**)	1
مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000	0
المجموع	86	86	86	86	86

جدول (4-2) حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين جميع محاور الاستبانة

يتضح من الجدول السابق مايلي

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات وخدماتها وبين مدى تلبية البرامج الجامعية المطروحة في الجامعات الفلسطينية لاحتياجات هذا القطاع بمعامل ارتباط قدره 0.535 وبمستوى دلالة اقل من 0.05
2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات وخدماتها وبين تلبية خريجي الجامعات الفلسطينية لاحتياجات هذا القطاع بمعامل ارتباط قدره 0.404 وبمستوى دلاة اقل من 0.05
3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات وخدماتها وبين تلبية البحث العلمي لاحتياجات القطاع الصناعي بمعامل ارتباط قدره 0.518 وبمستوى دلالة اقل 0.05
4. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات وخدماتها وبين تلبية برامج خدمة المجتمع لاحتياجات القطاع الصناعي بمعامل ارتباط قدره 0.433 وبمستوى دلالة اقل من 0.05

نستنتج من هذا وجود ارتباط وتأثير لجميع مخرجات الجامعات على واقع القطاع الصناعي الفلسطيني.

4-6 مناقشة فرضيات الدراسة

1. **الفرضية الرئيسية الاولى : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول محاور الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.وتشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:**

- الفرضية الاولى :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من خدمات الجامعات ومخرجاتها تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- الفرضية الثانية :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البرامج الجامعية وتلبيتها لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- الفرضية الثالثة :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول الخريجين ومدى تلبيتهم لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- الفرضية الرابعة :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البحث العلمي وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

- الفرضية الخامسة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول برامج خدمة المجتمع وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يبين الجدول التالي نتائج تحليل التباين الاحادي (One Way Anova) لمتوسط استجابات المبحوثين تبعا للمؤهل العلمي .

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قيمه F	مستوى الدلالة
واقع القطاع الصناعي	بين المجموعات	6.602	3	2.201	5.944	.001
	داخل المجموعات	30.361	82	.370		
	المجموع	36.963	85			
البرامج الجامعية	بين المجموعات	1.489	3	.496	1.459	.232
	داخل المجموعات	27.904	82	.340		
	المجموع	29.393	85			
الخريجون واحتياجات القطاع الصناعي	بين المجموعات	.502	3	.167	.395	.757
	داخل المجموعات	34.742	82	.424		
	المجموع	35.244	85			
البحث العلمي واحتياجات القطاع الصناعي	بين المجموعات	2.823	3	.941	2.018	.118
	داخل المجموعات	38.235	82	.466		
	المجموع	41.058	85			
خدمه المجتمع	بين المجموعات	1.624	3	.541	1.512	.218
	داخل المجموعات	29.359	82	.358		
	المجموع	30.983	85			

جدول (4-3) :نتائج التحليل الاحادي (One Way Anova) للمؤهل العلمي للمبحوثين.

بالاعتماد على نتائج الاختبار سالف الذكر فاننا نستنتج ما يلي :-

- **مناقشة الفرضية الاولى :**

استنادا الى اجابات المبحوثين المتعلقة بالسؤال حول واقع القطاع الصناعي في الاستفادة من مخرجات الجامعات وخدماتها وكما يظهر من الجدول فان قيمة الدلالة كانت 001. اي دالة احصائيا وعليه نرفض الفرضية الصفرية أي : توجد

فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من خدمات الجامعات ومخرجاتها تعزى لمتغير المؤهل العلمي. ولمعرفة مصدر هذه الفروق فقد قمنا باجراء باجراء اختبار ادنى فرق دال Least Significanse Difference Test (LSD) كما هو مبين في الجدول التالي:

المؤهل العلمي		الفروق بين المتوسطات	مستوى الدلالة
ثانوية عامه فما دون	دبلوم	-.36222	.071
	بكالوريوس	-.61135	.001
	دراسات عليا	-1.34722	.004
دبلوم	ثانوية عامه فما دون	.36222	.071
	بكالوريوس	-.24913	.130
	دراسات عليا	-.98500	.032
بكالوريوس	ثانوية عامه فما دون	.61135	.001
	دبلوم	.24913	.130
	دراسات عليا	-.73587	.098
دراسات عليا	ثانوية عامه فما دون	1.34722	.004
	دبلوم	.98500	.032
	بكالوريوس	.73587	.098

جدول (4-4) :اختبار ادنى فرق دال (LSD) للفروق بين متوسطات افراد عينة الدراسة حول واقع القطاع الصناعي تبعا للمؤهل العلمي.

يتضح من عرض النتائج في الجدول السابق ظهور فروق معنوية بمستوى دلالة 0.05 بين متوسطات حمله ثانوية عامه فما دون.وكلا من حمله شهادتي البكالوريوس والدراسات العليا، وكلا من حمله شهادات الدراسات العليا والدبلوم

يرى الباحث ان المؤهل العلمي او مستوى الدرجة العلمية لصاحب المؤسسة الصناعية لها تأثير كبير في تطور المنشأة والعمل على الاستفادة من المؤسسات الداعمة والتي تعتبر الجامعات اهمها ،ولهذا نرى الفارق تبعا للمؤهل العلمي فيما يتعلق

بواقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من خدمات الجامعات ، نستنتج ايضا ان الفارق الكبير في الدرجات العلمية يعطي فارقا في توجه المبحوث (حملة الثانوية العامة من جهة وكل من حملة البكالوريس والدراسات العليا من جهة اخرى ،كذلك بين حملة الدبلوم وحملة الدراسات العليا .كذلك يظهر ان لا فارق بين اجابات المبحوثين حملة الدرجات المتتالية (الثانوية العامة والدبلوم ، والدبلوم والبكالوريس).

- **مناقشة الفرضية الفرعية الثانية** : استنادا الى قيمة الدلالة في الجدول السابق يظهر ان قيمة الدلالة (232.) وهي اكبر من 05. وهي بذلك غير دالة احصائيا وعليه فاننا نقبل الفرضة الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البرامج الجامعية وتلبيتها لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- **مناقشة الفرضية الثالثة** : استنادا الى قيمة الدلالة في الجدول السابق يظهر ان قيمة الدلالة (757.) وهي اكبر من 05. وهي بذلك غير دالة احصائيا وعليه فاننا نقبل الفرضة الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول الخريجين ومدى تلبيتهم لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- **مناقشة الفرضية الرابعة** :استنادا الى قيمة الدلالة في الجدول السابق يظهر ان قيمة الدلالة (118.) وهي اكبر من 05. وهي بذلك غير دالة احصائيا وعليه فاننا نقبل الفرضة الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البحث العلمي وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- **مناقشة الفرضية الخامسة** : استنادا الى قيمة الدلالة في الجدول السابق يظهر ان قيمة الدلالة (218.) وهي اكبر من 05. وهي بذلك غير دالة احصائيا وعليه فاننا نقبل الفرضة الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول برامج خدمة المجتمع وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

- **مناقشة الفرضية الرئيسية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول محاور الدراسة تعزى لمتغير للتخصص العلمي.وتشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:**

- الفرضية الاولى :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من خدمات الجامعات ومخرجاتها تعزى لمتغير التخصص العلمي.
- الفرضية الثانية :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البرامج الجامعية وتلبيتها لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير التخصص العلمي.
- الفرضية الثالثة :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول الخريجين ومدى تلبيتهم لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير التخصص العلمي.
- الفرضية الرابعة :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البحث العلمي وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير التخصص العلمي.
- الفرضية الخامسة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول برامج خدمة المجتمع وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير التخصص العلمي.

يبين الجدول التالي نتائج تحليل التباين الاحادي للمبحوثين (One way Anova) للمبحوثين تبعا لمتغير التخصص العلمي

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قيمه F	مستوى الدلالة
واقع القطاع الصناعي	بين المجموعات	1.582	2	.791	1.856	.163
	داخل المجموعات	35.381	83	.426		
	المجموع	36.963	85			
البرامج الجامعية	بين المجموعات	1.120	2	.560	1.643	.200
	داخل المجموعات	28.273	83	.341		
	المجموع	29.393	85			
الخريجون واحتياجات القطاع الصناعي	بين المجموعات	.328	2	.164	.390	.678
	داخل المجموعات	34.915	83	.421		

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قيمه F	مستوى الدلالة
	المجموع	35.244	85			
البحث العلمي واحتياجات القطاع الصناعي	بين المجموعات	1.255	2	.628	1.309	.276
	داخل المجموعات	39.803	83	.480		
	المجموع	41.058	85			
خدمه المجتمع	بين المجموعات	1.254	2	.627	1.750	.180
	داخل المجموعات	29.729	83	.358		
	المجموع	30.983	85			

جدول (4-5) نتائج تحليل التباين الاحادي للمبحوثين (One way Anova) للتخصص العلمي

من الملاحظ أن جميع مستويات الدلالة اكبر من 0.05 لذلك نقبل الفرضية الصفرية لا يوجد فروق بين إجابات المبحوثين تبعا للتخصص العلمي وعليه :

- **مناقشة الفرضية الفرعية الاولى** : استنادا الى قيمة الدلالة في الجدول السابق يظهر ان قيمة الدلالة (163.) وهي اكبر من 05. وهي بذلك غير دالة احصائيا وعليه فاننا نقبل الفرضة الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات وخدماتها تعزى لمتغير التخصص العلمي.
- **مناقشة الفرضية الفرعية الثانية** : استنادا الى قيمة الدلالة في الجدول السابق يظهر ان قيمة الدلالة (200.) وهي اكبر من 05. وهي بذلك غير دالة احصائيا وعليه فاننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البرامج الجامعية وتلبيتها لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير التخصص العلمي.
- **مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة** : استنادا الى قيمة الدلالة في الجدول السابق يظهر ان قيمة الدلالة (678.) وهي اكبر من 05. وهي بذلك غير دالة احصائيا وعليه فاننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول الخريجين ومدى تلبيتهم لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير التخصص العلمي.
- **مناقشة الفرضية الفرعية الرابعة** :استنادا الى قيمة الدلالة في الجدول السابق يظهر ان قيمة الدلالة (276.) وهي اكبر من 05. وهي بذلك غير دالة احصائيا وعليه فاننا نقبل الفرضة الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة

احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البحث العلمي وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير التخصص العلمي.

- **مناقشة الفرضية الفرعية الخامسة** : استنادا الى قيمة الدلالة في الجدول السابق يظهر ان قيمة الدلالة (.180) وهي اكبر من 05. وهي بذلك غير دالة احصائيا وعليه فاننا نقبل الفرضة الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول برامج خدمة المجتمع وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير التخصص العلمي.

3-مناقشة الفرضية الرئيسية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول محاور الدراسة تعزى لمتغير الخبرة .وتشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الاولى :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من خدمات الجامعات ومخرجاتها تعزى لمتغير الخبرة.
- الفرضية الفرعية الثانية :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البرامج الجامعية وتلبيتها لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير الخبرة .
- الفرضية الفرعية الثالثة :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول الخريجين ومدى تلبيتهم لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير الخبرة.
- الفرضية الفرعية الرابعة :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البحث العلمي وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير الخبرة.
- الفرضية الفرعية الخامسة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول برامج خدمة المجتمع وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير الخبرة.

يبين الجدول التالي نتائج تحليل التباين الاحادي للمبحوثين (One way Anova) للخبرة العملية للمبحوثين

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قيمه F	مستوى الدلالة
واقع القطاع الصناعي	بين المجموعات	.534	2	.267	.608	.547
	داخل المجموعات	36.429	83	.439		
	المجموع	36.963	85			
البرامج الجامعية	بين المجموعات	1.801	2	.900	2.708	.073
	داخل المجموعات	27.593	83	.332		

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قيمه F	مستوى الدلالة
	المجموع	29.393	85			
الخريجون واحتياجات القطاع الصناعي	بين المجموعات	1.792	2	.896	2.223	.115
	داخل المجموعات	33.452	83	.403		
	المجموع	35.244	85			
البحث العلمي واحتياجات القطاع الصناعي	بين المجموعات	.957	2	.479	.991	.376
	داخل المجموعات	40.101	83	.483		
	المجموع	41.058	85			
خدمه المجتمع	بين المجموعات	1.790	2	.895	2.545	.085
	داخل المجموعات	29.193	83	.352		
	المجموع	30.983	85			

جدول (4-6) :نتائج تحليل التباين الاحادي (One Way Anova) لمتغير الخبرة

من الملاحظ أن جميع مستويات الدلالة اكبر من 0.05 لذلك نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات الأفراد تبعا للخبرة.

- **مناقشة الفرضية الفرعية الاولى** : استنادا الى قيمة الدلالة في الجدول السابق يظهر ان قيمة الدلالة (547.) وهي اكبر من 05. وهي بذلك غير دالة احصائيا وعليه فاننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات وخدماتها تعزى لمتغير الخبرة العملية.
- **مناقشة الفرضية الفرعية الثانية** : استنادا الى قيمة الدلالة في الجدول السابق يظهر ان قيمة الدلالة (073.) وهي اكبر من 05. وهي بذلك غير دالة احصائيا وعليه فاننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البرامج الجامعية وتلبيتها لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير الخبرة العملية.
- **مناقشة الفرضية لفرعية الثالثة** : استنادا الى قيمة الدلالة في الجدول السابق يظهر ان قيمة الدلالة (115.) وهي اكبر من 05. وهي بذلك غير دالة احصائيا وعليه فاننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية

عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول الخريجين ومدى تلبيتهم لاحتياجات القطاع الصناعي تعزى لمتغير الخبرة العملية.

- **مناقشة الفرضية لفرعية الرابعة** :استنادا الى قيمة الدلالة في الجدول السابق يظهر ان قيمة الدلالة (376.) وهي اكبر من 05. وهي بذلك غير دالة احصائيا وعليه فاننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول البحث العلمي وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير الخبرة العملية.
- **مناقشة الفرضية الفرعية الخامسة** : استنادا الى قيمة الدلالة في الجدول السابق يظهر ان قيمة الدلالة (085.) وهي اكبر من 05. وهي بذلك غير دالة احصائيا وعليه فاننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 05. بين متوسط استجابات المبحوثين حول برامج خدمة المجتمع وتلبية احتياج القطاع الصناعي تعزى لمتغير الخبرة العملية

الفصل الخامس: ملخص نتائج البحث واستنتاجاته وتوصياته

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين خصص الأول لعرض ملخص نتائج البحث واستنتاجاته فيما افرز الثاني لعرض أهم التوصيات.

5-1 المبحث الأول: ملخص النتائج والاستنتاجات.

تم في هذا المبحث عرض ملخص بنتائج البحث بحيث تم عرض النتائج المستمدة من خصائص مجتمع البحث ثم النتائج المستمدة من محاور البحث النتائج المرتبطة بفرضياته وأخيرا الاستنتاجات

5-1-1:النتائج المستمدة من خصائص مجتمع البحث

1. بلغت نسبة حملة الشهادات العليا من أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الصناعية 2.3% فيما بلغت نسبة حملة شهادات البكالوريوس 53.2% أما حملة الدبلوم فبلغت نسبتهم 23.3% وأخيرا كانت نسبة حملة شهادات الثانوية العامة أو ما دون ذلك 20.9%.
2. بلغت نسبة حملة المؤهل العلمي في الإدارة 51.2% اما حملة مؤهلات في الهندسة فقد بلغت 22.1% فيما بلغت نسبة حملة المؤهلات الأخرى 26.7%

3. بلغت نسبة من لديهم 10 سنوات خبرة فأكثر 48.8% فيما تساوت نسبة من لديهم سنوات خبرة بين (5-10) سنوات وأقل من 5 سنوات حيث بلغت 25.6% لكل منهم.

الاستنتاج: يستنتج الباحث أن حوالي نصف أفراد مجتمع الدارسة لديهم خبرة طويلة في العمل مما يجعلهم بنظر الباحث قادرين على إعطاء وجهة نظرهم فيما يخص واقع القطاع الصناعي ودور الجامعات تجاه هذا القطاع.

4. بلغت نسبة أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الصناعية الذين ينتمون لشركات مساهمة خاصة 58.1% تلى ذلك أصحاب المؤسسات الفردية بنسبة 33.7% اما أولئك الذين ينتمون لشركات مساهمة عامة فقد بلغت 8.1%.

الاستنتاج : هذا يدل على أن المنشآت الفلسطينية هي منشآت عائلية في غالبيتها.

5. بلغت نسبة أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الصناعية الذين لا توفر منشأتهم برامج تدريبية للعاملين فيها 57% وهي نسبة مرتفعة وتتفق مع نتائج الإجابات المرتبطة بمدى استفادة المنشات الصناعية ودرجة تنسيقها مع الجامعات في الاستفادة من البرامج التدريبية المختلفة حسب المحور الأول للبحث فيما بلغت المنشات التي توفر فرص تدريبية 43%.وهذا يظهر قصور المؤسسات الصناعية في العمل على رفع قدرات مواردها البشرية.

6. أظهرت نتائج البحث أن حوالي ثلثي المنشات التي ينتمي إليها أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الصناعية توظف اقل من 5 عاملين من خريجي الجامعات الفلسطينية .

الاستنتاج :يستنتج الباحث أن غالبية المنشات الفلسطينية الصناعية هي منشآت صغيرة في غالبيتها.

7. بلغت نسبة المنشآت الفلسطينية التي تقوم بالتصدير 44.2% فيما بلغت نسبة المنشآت الصناعية التي لا تقوم بالتصدير 55.8% .

الاستنتاج:هذا يعكس عدم المقدرة على الإنتاج حسب متطلبات الأسواق الخارجية.

8. بينت النتائج أن حوالي ¼ (26.7%) أفراد مجتمع الدارسة ينتمون لمنشآت حاصلة على شهادات جودة.

5-1-2:المحور الثاني : النتائج المستمدة من محاور الدراسة

اولا: النتائج المستمدة من محور الدارسة الأول : واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات الفلسطينية وخدماتها.

1. كانت درجة تقييم استفادة المنشآت الصناعية من نتائج الأبحاث العلمية متوسطة، بمتوسط مرجح 2.99.

الاستنتاج: يستنتج الباحث أن الأمر يعود لعدم قيام الجامعات بتسويق نتائج الأبحاث بالإضافة لعدم سعي أوعدم قناعة أصحاب المنشآت بجدوى البحوث المنجزة في الجامعات الفلسطينية ،هذا بالاضافة الى عدم قدرة الجامعات على انتاج خدمات البحث العلمي.

2. بينت النتائج أن استفادة المنشآت الصناعية من الجامعات في مجال تدريب وتأهيل الموارد البشرية كانت بدرجة صغيرة، بمتوسط مرجح 2.48 وانحراف معياري 0.991.

الاستنتاج : يستنتج الباحث أن هذه النتيجة تعود لسببين رئيسين الأول : يرجع إلى ضعف اهتمام المنشآت الصناعية بالتدريب حيث تبين سابقا أن حوالي 43% فقط من المنشآت توفر برامج تدريبية للعاملين فيها اما العامل الثاني فيرجع بنظر الباحث عدم طرح الجامعات لبرامج تدريبية تلبي متطلبات القطاع الصناعي ومصممة وفق احتياجاته .

3. بينت النتائج ان درجة مشاركة المنشآت الصناعية في المؤتمرات العلمية ومؤتمرات التوظيف كانت بدرجة صغيرة بمتوسط مرجح(2.73)، (2.28)على التوالي .

الاستنتاج: يستنتج الباحث أن المنشآت الصناعية لم تصل إلى الوعي الكافي بأهمية المشاركة في المؤتمرات التي تعقدها الجامعات،اضافة لعم القناعة بجدوى المشاركة.

4. أظهرت نتائج البحث أن مدى تخصيص المنشآت جزء من ميزانيتها للبحث والتطوير كانت بدرجة صغيرة وبمتوسط مرجح (2.41) وانحراف معياري (1.152).

الاستنتاج : استنتج الباحث أن المنشآت الصناعية الفلسطينية بغالبيتها لا زالت غير مقتنعة بجدوى الاستثمار في البحث العلمي،بالاضافة لسلبيتها تجاه الجامعات.

5. بينت الدراسة ان تعاون المنشآت الصناعية الفلسطينية بغالبيتها مع الجامعات في مجالات المواصفات والمقاييس ورسم الخطط المستقبلية كانت بدرجة صغيرة.

الاستنتاج : يستنتج الباحث تقصير كلا القطاعين الأكاديمي والصناعي في التنسيق والتعاون فيما بينها في غالبية القضايا المشتركة.

6. كانت درجة تقديم المنشآت الصناعية لمنح دراسية لطلبة الجامعات الفلسطينية صغيرة.

الاستنتاج :عدم احساس المنشآت الصناعية بالمسؤولية الاجتماعية .

ثانيا:النتائج المرتبطة بمحور الدارسة الثاني : البرامج الجامعية وتلبية احتياج القطاع الصناعي .

1. أظهرت النتائج ان درجة تلبية البرامج الجامعية لاحتياجات القطاع الصناعي كانت متوسطة بمعدل مرجح (2.76) وانحراف معياري (0.99) .
2. يرى حوالي ثلثا أفراد مجتمع الدراسة 66.2% ان حاجة القطاع الصناعي إلى تخصصات جديدة هي بدرجة كبيرة.

الاستنتاج : يستنتج الباحث ان التخصصات القائمة لا تلبي احتياج القطاع الصناعي وهو بحاجة لطرح تخصصات جديدة.

3. بينت النتائج ان درجة تنسيق الجامعات مع القطاع الصناعي عند طرح برامج جديدة او تعديل البرامج القائمة كانت بدرجة متوسطة..

الاستنتاج :يستنتج الباحث ضعف التنسيق بين القطاعين.

ثالثا :النتائج المستمدة من محور الدراسة الثالث :الخريجون وتلبية احتياجات القطاع الصناعي

1. بينت النتائج ان درجة تقييم المبحوثين لامتلاك خريجي الجامعات المحلية للمعرفة العلمية جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط مرجح 2.91 وانحراف معياري قدره
2. بينت النتائج ان درجة امتلاك خريجي الجامعات الفلسطينية للمهارات الفنية كانت متوسطة وبمعدل مرجح(2.7) وانحراف معياري (0.821).
3. دلت النتائج على ان تقييم المبحوثين لقدرة الخريجون على القيام بوظائف متعددة داخل المؤسسة كانت بدرجة صغيرة.

الاستنتاج : يستنتج الباحث ما يلي:

- ضعف برامج التدريب العملي للطلبة الجامعيين
- عدم التركيز بما فيه الكفايةعلى المهارات الفنية اللازمة للانخراط في سوق العمل
- ضعف متابعة الطلبة اثناء تدريبهم الميداني في منشآت القطاع الخاص.

رابعا:النتائج المتعلقة بمحور الدراسة الرابع : البحث العلمي وتلبية احتياجات القطاع الصناعي

1. كانت درجة موائمة نتائج البحوث العلمية لاحتياجات القطاع الصناعي صغيرة .
2. بينت النتائج ان مساهمة مخرجات البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية في مساعدة الشركات في إنتاج منتجات جديدة، تقليل تكاليف الإنتاج، أو في بناء خطط تسويقية كانت بدرجة صغيرة.
3. لا تطلع الجامعات القطاع الصناعي على نتائج الأبحاث المنجزة ولا تشركه في نشاطاتها البحثية.

الاستنتاج : يعزو الباحث هذه النتائج إلى ضعف التواصل ما بين الجامعات وقطاعات المجتمع المختلفة فيما يتعلق باطلاعهم على نتائج الأبحاث وتركيز الجامعات على نشر الأبحاث في الدوريات ومجلات الجامعة.كذلك يعتبر الباحث ان الابحاث المنجزة في الجامعات الفلسطينية تميل الى التقليدية وعدم قابليتها للتطبيق لانها غير نابعة اساسا من احتياجات هذا القطاع.

خامسا:النتائج المرتبطة بالمحور الخامس: برامج خدمة المجتمع وتلبية احتياجات القطاع الصناعي .

1. دلت النتائج على ان درجة قيام الجامعات بعمل دراسات لتحديد الاحتياجات التدريبية للقطاع الصناعي كانت متوسطة،و بمتوسط مرجح(2.71) وانحراف معياري (1.072).
2. تصميم البرامج التدريبية في الجامعات الفلسطينية لا يتم وفق احتياجات القطاع الصناعي (بدرجة صغيرة).
3. توفير الجامعات لبرامج تدريبية في مجالات الحاسوب، التسويق، اللغات، الانتاج، الصحة والسلامة،المهنية، الوعي البيئي كانت بدرجة متوسطة.
4. دلت النتائج على ان درجة تقديم الجامعات للاستشارات الفنية والادارية لمنشآت القطاع الصناعي هي بدرجة متوسطة.
5. دلت النتائج على ضعف التواصل بين الجامعات والقطاع الصناعي لنقل الخبرات وبحث ما يستجد من تطورات (درجة صغيرة).

الاستنتاج : يرى الباحث ان هذه النتائج تعزى إلى ضعف التنسيق والتواصل ما بين القطاعين وبالتالي عدم تقدير الجامعات للاحتياجات التدريبية الحقيقية لمنشآت القطاع الصناعي، بما يظهر جليا في ضعف تلبية البرامج التدريبية المختلفة التي تطرحها الجامعات لاحتياجات هذا القطاع.كذلك قصور الجامعات في تلمس احتياجات هذا القطاع الحقيقية وبالتالي تقديم الاستشارات المناسبة له.

سادسا: النتائج المستمدة من فرضيات البحث المتعلقة بالفروق الديمغرافية

يبين الجدول التالي النتائج المستمدة من فرضيات البحث المتعلقة بالفروق الديمغرافية والاستنتاجات المبنية على ذلك:

رقم الفرضية	نص الفرضية	قبول الفرضية /رفضها	الاستنتاج
1	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من .05 بين متوسط استجابات المبحوثين حول محاور الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي	قبلت الفرضية لجميع محاور الدراسة عدا محور (واقع القطاع الصناعي في الاستفادة من خدمات الجامعات ومخرجاتها)	يعزي الباحث ذلك لكون المؤهل العلمي هو متغير حاسم في تقدير المبحوث لواقع قطاعه الصناعي ومدى استفادته من خدمات الجامعات ومخرجاتها

رقم الفرضية	نص الفرضية	قبول الفرضية /رفضها	الاستنتاج
2	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من .05 بين متوسط استجابات المبحوثين حول محاور الدراسة تعزى لمتغير التخصص العلمي	قبلت الفرضية لجميع محاور الدراسة	يرى الباحث ان متغير التخصص العلمي لا يؤثر على استجابة المبحوثين كما هو الحال بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي
3	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من .05 بين متوسط استجابات المبحوثين حول محاور الدراسة تعزى لمتغير الخبرة العملية	قبلت الفرضية لجميع محاور الدراسة	يستنتج الباحث ايضا عدم وجود تأثير لمتغير الخبرة العملية كما هو الحال بالنسبة لمتغير التحصيل العلمي الذي يبقى الاساس في تحديد وجهة نظر المبحوث حول محاور الدراسة

جدول (5-1) النتائج المستمدة من فرضيات البحث المتعلقة بالفروض الديمغرافية

5-2:المبحث الثاني :توصيات البحث

سيتم في هذا المبحث عرض اهم التوصيات التي يراها الباحث ضرورية حتي تقوم الجامعات بتأدية الدور المطلوب منها تجاه القطاع الصناعي .

1. انشاء مجلس تنسيقي اكاديمي صناعي تمثل فيه كافة الجامعات والاتحادات الصناعية وبمظلة ودعم ورعاية القطاع العام يناط به
   أ. مأسسة العلاقة والشراكة.
   ب. التنسيق المتواصل بين القطاعين.
   ج. البحث في السياسات والاستراتيجيات الهادفة لتعزيز الشراكة بين القطاعين
   د. القيام بالدراسات والابحاث حول طبيعة العلاقة بين القطاعين واقتراح التوصيات الكفيلة بتطوير هذه العلاقة.

يقترح الباحث ان يتم تاسيس المجلس بقرار يصدر عن مجلس الوزراء ، كما ويقترح تعين طاقم (سكرتاريا تنفيذية) لمتابعة اعمال المجلس.

2. اصدار تشريعات تنظم وترشد وتشجيع حركة البحث العلمي.
3. انشاء صندوق وطني لدعم الابحاث العلمية القائمة على اسس من الشراكة بين القطاعين بحيث يسهم في تمويله الحكومة، القطاع الخاص والمانحين.
4. تحفيز القطاع الخاص على المساهمة في تمويل الانشطة البحثية المشتركة مع الجامعات عبر توفير اعفاءات ضريبية .
5. انشاء وحدات اتصال مع الصناعة في كل جامعة وذلك بهدف :
    أ. ضمان التنسيق الفعال.
    ب. اقتراح مشاريع بحث مشتركة.
    ج. تسويق مخرجات البحث العلمي.
    د. تلبية احتياجات المؤسسات الصناعية من الاستشارات.
6. القيام بدراسات مسحية لتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في مؤسسة القطاع الصناعي وتصميم البرامج التدريبية المناسبة لرفع قدرات العاملين في الصناعة.
7. على المؤسسات الصناعية ان تتعاون مع الجامعات في توفير البيئة لاعضاء هيئات البحث والتدريس في الجامعات للاطلاع على الواقع العملي وبالتالي نقل المعرفة واكتسابها.ويقترح الباحث ان يتم ذلك وفق مذكرات تفاهم بين الجامعة والمنشأة الصناعية يحدد بموجبها شروط هذه ومهام كلا الطرفين وواجباتهم.
8. على المؤسسات الصناعية ان تتعاون مع الجامعات في توفير بيئة التدريب المناسبة للطلبة الجامعيين وذلك للاطلاع على واقع سوق العملي على ان يتم ذلك بمتابعة مرشدي الطلبة واشرافهم العملي على التدريب.
9. ضرورة استفادة الجامعات من كفاءات القطاع الصناعي والسماح لهم بالتدريس والقاء المحاضرات والندوات في الجامعات بما يناسب مؤهلاتهم.

المراجع العربية

1. ابو الحمص ،نعيم ،نحو سياسات تعليم لتحفيز اقتصاد معرفة تنافسي في الاراضي الفلسطينية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ،ماس ،رام الله ،2006، ص7-11.
2. اتحاد صناعة الحجر والرخام ، بيانات عام 2011م.
3. الاسعد ،عمر ،الجامعات العربية حتى عام 2000 الواقع والتصورات المستقبلية ،المؤتمر السادس لاتحاد الجامعات العربية ،التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي عام 2000 ،الامانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، صنعاء اليمن- 18,-16شباط 2000.
4. الثبيتي ،مليجان معيض:الجامعات ونشأتها ،مفهومها ووظائفها"دراسة وصفية تحليلة " ،المجلة التربوية –جامعة الكويت ،مجلس النشر العلمي ،عدد 2000،الكويت، ص 214.
5. الجعبري ،ماهر، تأطير البرامج الأكاديمية للاستجابة للاحتياجات الصناعية الفلسطينية ،ورقة بحثية قدمت الى مؤتمر الشراكة الثلاثية ،جامعة بوليتكنك فلسطين ،الخليل ،فلسطين ،12 ايار 2010.
6. الجعفري ،محمود و لافي ،دارين، مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية ،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ،رام الله ،فلسطين،2006.
7. الجعفري ،محمود واخرون ، دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني ،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) ،2008.
8. الجعفري ،محمود والعارضة ،ناصر،نمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) ،2002.
9. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ،نسبة مساهمة الانشطة الاقتصادية في اجمالي الناتج المحلي لعام 2010م، رام الله فلسطين ،2010م.
10. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2010 ،عدد المؤسسات والعاملين واهم المؤشرات الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي لعام 2009، رام الله فلسطين.

11. الدوش ،علي ، علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن،علي الدوش،رسالة ماجستير ،المركز الوطني للمعلومات ،اليمن ،2003.

12. الراعي ،محمد ابراهيم و الدباغ،حنين،القطاع الصناعي الفلسطيني (امكانيات المنافسة وآفاق التطور)، ص 11، السلطة الوطنية الفلسطينية ،وزارة الاقتصاد الوطني ،2005.

13. الرشيد، محمد، دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الاردنية بهذا الدور ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان ،الاردن ،2005،ص18 .

14. الريس،نضال،دور البحث العلمي في التطور الصناعي ،محاضرة علمية ،قسم الهندسية الميكانيكية ،جامعة دمشق ،دمشق ،سورية، ايار 2008.

15. السلطة الوطنية الفلسطينية ،وزارة التربية والتعليم العالي ، واقع التعليم العالي في فلسطين ارقام واحصاءات 2010/2009،رام الله ،فلسطين .ايلول 2010م.

16. العاجز ،فؤاد وبنات،ماهر ،البحث العلمي في الجامعات الفلسطينة الواقع والتحديات والتوجهات المستقبلية ،ورقة عمل مقدمة لمؤتمر كلية التربية "التعليم الجامعي :نماذج وتطبيقات تربوية ،جامعة اليرموك ،الاردن،28-2003/4/30م، ص10-11.

17. العصا عزيز ،الطاهر نسرين، دور البحث العلمي في تطوير القطاع الصناعي الفلسطيني والعلاقة المتبادلة بين مراكز البحث العلمي الفلسطينية والقطاع الصناعي الفلسطيني، دراسة نفذت من قبل وزارة الاقتصاد الوطني وعرضت في ورشة العمل " *البحث العلمي و الابتكار في تحقيق التطور و التنمية المستدامة*"، أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا، مبنى المقر العام للهلال الأحمر، البيرة، فلسطين، 16 أيار 2010.

18. العكل ،ايمان ،خدمة الجامعات :المبررات المفترضة ،رسالة دكتوراة،جامعة المنوفية ،جمهورية مصر العربية ،2001، ص8.

19. القرار الرئاسي بتعديل قانون الاتحاد العام والاتحادات الصناعية التخصصية رقم 2 لعام 2006م،ديوان الرئاسة الفلسطينية 2011/8/4.

20. المنيع ،محمد، توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم العالي والتنمية في المملكة ' الندوة الكبرى ،جامعة الملك سعود،الرياض ،المملكة العربية السعودية ،1420هـ .

21. باطويح ،محمد ،البحث العلمي الجامعي ودوره في تنمية الموارد الاقتصادية، جامعة حضرموت–اليمن،2008 ،ص328

22. حراحشة ،فواز ،دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس فيها ،مجلة علوم انسانية ،www.ulum.nl، السنة السادسة،العدد 41، 2009.

23. حسين ،ايمن ،البحث العلمي في فلسطين :معوقات وتحديات،جامعة النجاح الوطنية الفلسطينية ، نابلس ، فلسطين ،2008 ،ص6.

24. حمزة معين ،التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الاوروبية،مداخلة بمناسبة الذكرى 25 لتأسيس المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، بيروت،2004،ص 1–3 .

25. سلطان ،سهيل واخرون، التعليم والعمل في الاراضي الفلسطينية ،ETF ،سبيمبر ،2010م،ص9.

26. سيد احمد،ايهاب ،دور بعض المراكز والوحدات ذات الطبع الخاص بجامعة الازهر في خدمة المجتمع ،رسالة ماجستير،كلية التربية ،جامعة الازهر ،2002،ص 12.

27. طهبوب ،زين العابدين واخرون،محور العلاقة بين الجامعات والصناعة،ورقة علمية :التكامل الصناعي الاكاديمي ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،عمان ،الاردن ،تشرين الثاني ،2004.

28. عامر ، طارق ، تصور مقترح لتطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة ، 2001، ص1.

29. عايشي ،كمال ،دور الجامعة في التنمية المحلية في ظل التحولات العالمية الجديدة ،الاستراتيجية المستقبلية لجامعة باتنه لتفعيل الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي ،الايام الوطنية الدراسية حول :الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي ،جامعة الحاج لخضر ،باتنه ،الجزائر.

30. عبيدات ،ذوقان واخرون،البحث العلمي،عمان،دار الفكر للنشر والتوزيع،1997 ،ص40.

31. عيسان ،صالحة، التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عمان،ورقم مقدمة للورشة الاقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية ،الايسيسكو،مسقط ،عمان،18–17 كانون اول 2006م.

32. قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم 11 لعام 1998م،امانة سر المجلس التشريعي الفلسطيني ،رام الله ،فلسطين.

33. كسناوي ،محمود،توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ندوة الدراسات العليا في الجامعات السعودية ،توجهات مستقبلية ،جامعة الملك عبد العزيز ،جدة ،المملكة العربية السعودية ،ابريل 2001م.

34. لال يحيى زكريا ،دور البحث العلمي في تطوير التعليم العالي ،المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي،بيروت،اليونسكو ،2-5 مارس،1998.

35. نصر ،محمد ،دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية، ص 13،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،رام الله ،2002.

36. ورشة عمل لتوظيف الدفعة الاولى من طلبة مركز الحجر والرخام،مقر اتحاد الحجر –الخليل،ايلول 2011م.

المراجع الاجنبية

1. Vega,Jaider, University –industry relations in Bolivia, implication for university transformation in Latin America, The International Journal for Educational Planning ,V56,N2,August,2008,p205-220.
2. www.dur.ac.uk/brad/business_relations/indaccons/
3. www.abnd.ac.uk/auris_research/business/consultancy_intro.shtml
4. www.ptuk.edu.ps/pages.php?shid=74.
5. Berman,Judith, Connecting with industry bridging the divide ,The university of Western Australia ,Perth ,Australia,Journal of Higher Education Policy and Management,V35,N2,May 2008,p165-174.
6. Hasseltine, Donald, The Role of Universities in Corporate Contract Training and development, PhD thesis, University of Virginia, USA, 2001.
7. http://agip.ppu.edu/
8. http://en.wikipedia.org/wiki/university
9. http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=371820
10. Norman,Thomas,the evolving role of continuing education,p10,phd theses, University of Minnesota,2006
11. Stela,Menghel, University –Industry relations in Brazil, The International Journal of Technology and Sustainable development,V2,N3,2004
12. UNESCO Science Report,Paris France ,September ,2010.
13. World Bank Report,1993,vol. 3,p 28.

14. www.icp.bethlehem.edu/index.php/about-icp

15. www.just.edu.jo/centers/computerandinformationcenter/pages.

16. www.najah.edu/ar/page/1111

17. www.pfi.ps

18. www.ppu.edu.ced

19. www.universityof california.edu/aboutuc/mission.html.

فهرس المحتويات

الاهداء .....ت
شكر وعرفان.....ث
الملخص ..... ج
ABSTRACT ..... خ

الفصل الاول: الاطار العام للبحث..... 1

مقدمة..... 1
مشكلة الدراسة 3
أسئلة الدراسة 3
أهمية الدراسة..... 4
أهداف الدراسة..... 4
متغيرات الدراسة..... 5
فرضيات الدراسة 5
منهج الدراسة 7
مجتمع الدراسة..... 7
اداة الدراسة..... 7
حدود الدراسة 8
مفاهيم البحث ومصطلحاته..... 8
هيكلية البحث : 9

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة..... 10

أولاً: الإطار النظري..... 10
2-1 المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي الفلسطيني 10
مقدمة..... 10
2-1-1 المؤشرات الرئيسية للقطاع الصناعي الفلسطيني 11
2-2:المبحث الثاني:مفهوم الجامعة ووظائفها..... 13
2-2-1:مفهوم الجامعة 13
2-2-2:وظائف الجامعات 14
2-2-2-1:اولا :وظيفة التعليم..... 14
2-2-2-2: ثانيا :البحث العلمي 15
2-2-2-3:ثالثا:وظيفة خدمة المجتمع 20
2-3 المبحث الثالث: واقع التعليم العالي في فلسطين 24
2-3:2- اهداف التعليم العالي الفلسطيني 25
2-3-4 اعداد الخريجين..... 26

2-3-5 الكادر التعليمي 28

2-3-6 البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية 29

2-3-7 : خدمة المجتمع 31

2-4 :التجربة الفلسطينة في التعاون والشراكة بين القطاع الاكاديمي والقطاع الصناعي 33

ثانياً: الدراسات السابقة 36

2-4 الدراسات العربية 36

2-5 الدراسات الاجنبية 44

2-6 دراسة نقدية للدراسات السابقة 47

الفصل الثالث: منهجية الدراسة 49

3- 1 مجتمع الدراسة 49

وصف خصائص مجتمع الدراسة 50

3-2منهج البحث 52

3-3 أداة الدراسة 53

صدق الاداه وثباتها 54

ثبات الاداة 55

اجراءات تطبيق اداة القياس 55

الاساليب الاحصائية المستخدمة 55

3-4 حدود البحث 55

الفصل الرابع: تحليل البيانات وعرض النتائج 56

4-1 المحور الاول للبحث (سؤال البحث الاول):..... 56

تحليل المحور الثاني للبحث : البرامج الجامعية وتلبية احتياجات القطاع الصناعي 58

4-3 تحليل المحور الثالث :الخريجون وتلبية احتياجات القطاع الصناعي 60

4-4 تحليل المحور الرابع:البحث العلمي وتلبية احتياجات القطاع الصناعي 62

4-5 تحليل المحور الخامس :مدى تلبية برامج خدمة المجتمع لاحتياج القطاع الصناعي؟ 64

4-6 مناقشة فرضيات الدراسة 68

الفصل الخامس: ملخص نتائج البحث واستنتاجاته وتوصياته 76

5-1 المبحث الأول: ملخص النتائج والاستنتاجات. 76

5-2:المبحث الثاني :توصيات البحث 82

المراجع العربية 84

المراجع الاجنبية..... 88
فهرس المحتويات 90
فهرس الجداول 93
فهرس الاشكال..... 94
ملاحق البحث 95

فهرس الجداول

جدول2-1 نسبة ميزانية البحث العلمي الى الدخل القومي	16
جدول 2-2 توزيع الجامعات الفلسطينية حسب جهة الاشراف،الموقع،سنة التأسيس	25
جدول(2-3):توزيع الموظفين في الجامعات حسب التصنيف الوظيفي	29
جدول2-4 توزيع العاملين في الجامعات الفلسطينية حسب الدرجة العلمية	29
جدول(3-1) توزيع مجتمع الدراسة حسب الاتحاد الصناعي	49
جدول (3-2) توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي	50
جدول (3-3) توزيع مجتمع الدراسة حسب التخصص العلمي	50
جدول (3-4) توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة	51
جدول (3-5) توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب خصائص المنشأة الصناعية	52
جدول (3-6) مفتاح التصحيح	54
جدول (3-7) حساب معاملي الصدق والثبات	55
جدول (4-1) المتوسطات المرجحة والانحرافات لمحاور الدراسة مجتمعة	67
جدول (4-2) حساب معامل الارتباط (بيرسون)بين محاور الاستبانة	68
جدول (4-3) :نتائج التحليل الاحادي للمؤهل العلمي	70
جدول (4-4) اختبار ادنى فرق دال	70
جدول (4-5) نتائج تحليل التباين الاحادي للتخصص العلمي	73
جدول (4-6) :نتائج تحليل التباين الاحادي للخبرة	75
جدول (5-1) النتائج المستمدة من فرضيات البحث	82

فهرس الاشكال

شكل 2-1 :توزيع المنشآت الصناعية الفلسطينية حسب القطاع الصناعي	12
شكل 2-2: توزيع العاملين حسب القطاع الصناعي	13
شكل 2-3:نسبة الانفاق الحكومي *على* البحث العلمي في بعض الدول	18
شكل 2-4 عدد الباحثين في الدول العربية مقارنة في دول اخرى	19
شكل 2-5 خريجو الجامعات التقليدية حسب التخصص	27
شكل 2-6 : خريجو جامعة القدس المفتوحة حسب التخصص	28
شكل: (4-1) : المتوسط المرجح حول واقع القطاع الصناع	57
شكل: (4-2) :البرامج الجامعية وتلبية احتياجات القطاع الصناعي	59
شكل (4-3) :مدى تلبية الخريجون لاحتياجات القطاع الصناعي	61
شكل: (4-4) :مدى تلبية البحث العلمي لاحتياجات القطاع الصناعي	63
شكل (4-5): مدى تلبية برامج خدمة المجتمع لاحتياجات القطاع الصن	65

ملاحق البحث

ملحق رقم 1

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

برنامج ماجستير إدارة الأعمال

الإخوة والأخوات المحترمين

تحية طيبة وبعد،

يرجى التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبانه المرفقة التي قام الباحث بإعدادها من أجل تحضير رسالة ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) بعنوان:

مدى تلبية الجامعات الفلسطينية لاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني من وجهة نظر الإداريين في الاتحادات الصناعية

علماً بأن البيانات التي ستدلون بها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث

ماهر حسن حشيش

ملاحظة :1. للاستفسار عن أي من بنود الإستبانة يرجى الاتصال على نقال رقم : 0599676001

2. في حال الرغبة بالحصول على نسخة من نتائج الدراسة وتوصياتها يرجى تزويدنا بالبريد الإلكتروني الخاص بكم

فقرات الاستبانة

القسم الأول:بيانات عامة حول (معبأ الاستبانة، المنشأة)

يرجى الإجابة على مايلي بوضع إشارة (√) أمام الاختيار المناسب

أ- بيانات حول معبأ الاستبانة

1. المؤهل العلمي:☐ ثانوية عامة فما دون ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا
2. التخصص العلمي : ☐إدارة ☐هندسة ☐ غير ذلك، حدد .....
3. سنوات الخبرة : ☐ أقل من 5 سنوات ☐(5-10)سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

ب- بيانات حول المنشأة:

الاتحاد الصناعي الذي تنتمي إليه منشأتك :

1- ☐ هيئة الصناعات الغذائية 2- ☐ اتحاد الصناعات الخشبية والاثاث 3- ☐ اتحاد صناعة الحجر والرخام

4 - ☐ اتحاد الصناعات النسيجية 5-☐ اتحاد الصناعات الإنشائية 6-☐ اتحاد الصناعات الهندسية والمعدنية

7-☐ اتحاد الصناعات الجلدية 8-☐ اتحاد الصناعات الورقية 9-☐ اتحاد الصناعات البلاستيكية

10-☐ اتحاد الصناعات التقليدية 11-☐ اتحاد الصناعات الكيماوية **12**-☐ الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية

الشكل القانوني للمنشأة :- ☐ فردية ☐مساهمة خاصة ☐مساهمة عامة ☐ غير ذلك

4. هل توفر منشأتكم برامج تدريبية للعاملين فيها : ☐نعم ☐ لا
5. عدد العاملين خريجي الجامعات المحلية:☐ أقل من 5 عاملين ☐(5- 10) عاملين ☐أكثر من 10عاملين
6. هل تقوم المنشأة بالتصدير : ☐ نعم ☐ لا
7. هل حصلت المنشأة على شهادة جودة : ☐ نعم ☐ لا

القسم الثاني: متغيرات البحث(واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات الفلسطينية وخدماتها، البرامج الجامعية،الخريجون، البحث العلمي، وخدمة المجتمع).

يرجى وضع إشارة (√) في المكان الذي يعكس اختيارك الصحيح

المحور الأول: واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات الفلسطينية وخدماتها.

#	البيان	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا
1	تسعى منشأتكم إلى مواكبة التطورات التكنولوجية					
2	تستفيد منشأتكم من نتائج البحث العلمي في عملية التطوير					
3	ترى منشأتكم في الجامعات مصدرا للكفاءات المؤهلة.					
4	تستفيد منشأتكم من الجامعة في مجال تدريب وتأهيل الموارد البشرية.					
5	تشارك منشأتكم في المؤتمرات العلمية.					
6	تتعاون منشأتكم مع الجامعات في تنظيم ورش عمل.					
7	سبق وان استدعت منشأتكم خبير من الجامعات المحلية لحل مشكلة واجهتها.					
8	لدى منشأتكم أنظمة إدارية متبعة عند اختيار موظفيها.					
9	تحضر منشأتكم مؤتمرات التوظيف التي تعقدها الجامعات.					
10	تساعد منشأتكم الجامعات في خلق فرص عمل لخريجيها.					
11	تعطي منشأتكم خريجي الجامعات المحلية الأولوية في التوظيف.					
12	تقوم منشأتكم بتهيئة الموظفين الجدد وتأهيلهم للعمل.					
13	تخصص منشأتكم جزءا من ميزانيتها للبحث والتطوير .					
14	تساهم منشأتكم في تمويل إجراء البحث العملي في الجامعات.					
15	تساعد منشأتكم الجامعات في تجهيز مختبرات حديثة .					
16	تتعاون منشأتكم مع الجامعات في مطابقة منتجاتها لمواصفات الإنتاج.					
17	تتعاون منشأتكم مع الجامعات الفلسطينية في رسم خططها المختلفة.					
18	تقدم منشأتكم منح دراسية لطلبة الجامعات .					
19	تقترح منشأتكم بعض مشاريع التخرج لطلبة الجامعات.					
20	تقوم منشأتكم باستيعاب باحثين متدربين من الجامعات.					

المحور الثاني: البرامج الجامعية وتلبية احتياجات القطاع الصناعي

#	البيان	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا
1	البرامج المطروحة في الجامعات تلبي احتياجات القطاع الصناعي.					
2	القطاع الصناعي بحاجة إلى إدخال تخصصات جديدة.					
3	تنسق الجامعات مع القطاع الصناعي عند طرح تخصصات جديدة.					
4	تنسق الجامعات مع القطاع الصناعي عند تعديل التخصصات					

	المطروحة.					
5	تتوفر في الجامعات البنى التحتية اللازمة من مختبرات.					
6	تتوفر في الجامعات البنى التحتية اللازمة من مكتبات.					
7	تحظى الجامعات بسمعة جيدة لدى مؤسسات القطاع الصناعي					
8	تركز التخصصات المطروحة على الجانب العملي.					
9	تنسق الجامعات مع المنشآت الصناعية لتوفير بيئة تدريب مناسبة للطلبة أثناء دراستهم.					

المحور الثالث: الخريجون وتلبية احتياجات القطاع الصناعي

#	البيان	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا
1	يمتلك خريجو الجامعات المعرفة العلمية المرتبطة بمتطلبات العمل.					
2	يمتلك خريجو الجامعات المهارات الفنية المطلوبة لاداء العمل.					
3	يمتلك خريجو الجامعات مهارات الحاسوب الاساسية.					
4	يستطيع خريجو الجامعات كتابة التقارير الفنية والادارية.					
5	يمتلك خريجو الجامعات مهارات جيدة في اللغة الانجليزية .					
6	يتمتع خريجو الجامعات بالقدرة على حل المشكلات.					
7	يمتلك خريجو الجامعات القدرة على العمل ضمن فريق.					
8	لدى خريجو الجامعات الفلسطينية الدافعية للتعلم بشكل دائم.					
9	يمتاز خريجو الجامعات بحب الاطلاع على تجارب الاخرين .					
10	يحسن خريجو الجامعات التصرف في المواقف الطارئة.					
11	يمتاز خريجو الجامعات بالقدرة على الابتكار والابداع.					
12	يمتلك خريجو الجامعات مهارة الاتصال والتواصل مع الآخرين.					
13	يتمتع خريجو الجامعات بمواصفات شخصية قيادية.					
14	يمتلك خريجو الجامعات قدرة التكيف مع بيئة العمل.					
15	يستطيع خريجو الجامعات القيام بوظائف متعددة داخل المؤسسة.					

المحور الرابع: البحث العلمي وتلبية احتياجات القطاع الصناعي

#	البيان	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا
1	يوجد في الجامعات الفلسطينية مراكز بحث علمي مؤهلة.					
2	يهدف البحث العلمي في الجامعات الى سد حاجات القطاع الصناعي.					
3	تساعد مخرجات البحث العلمي في الجامعات في بناء الخطط التسويقية لمنشأتكم.					
4	تسهم مخرجات البحث العلمي في الجامعات في تحسين جودة المنتج.					
5	تساعد مخرجات البحث العلمي في الجامعات في إنتاج منتجات جديدة.					
6	تسهم مخرجات البحث العلمي في الجامعات في تقليل تكاليف الإنتاج.					
7	تقوم الجامعات باطلاع القطاع الصناعي على نتائج البحوث باستمرار					
8	تتسم الأبحاث المنجزة في الجامعات بقابليتها للتطبيق.					
9	تتصف الأبحاث العلمية لطبلة الدراسات العليا بالتقليدية.					

المحور الخامس: خدمة المجتمع (التعليم المستمر والاستشارات) وتلبية احتياجات القطاع الصناعي

#	البيان	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا
1	تقوم الجامعات بعمل دراسات لتحديد الاحتياجات التدريبية للقطاع الصناعي.					
2	يتم تصميم البرامج التدريبية وفق احتياجات القطاع الصناعي.					
3	تواكب الدورات التي تعقدها دوائر التعليم المستمر في الجامعات التطور الحاصل في ميادين الصناعة.					
4	التكلفة المادية لدورات التعليم المستمر مناسبة					
5	تقييم الجامعات مدى استفادة المتدربين من البرامج التدريبية.					
6	توفر الجامعات برامج تدريب متعلقة بإدارة الموارد البشرية					
9	توفر الجامعات برامج تدريب فنية (في المواضيع الهندسية)					
10	توفر الجامعات برامج تدريبية في مجالات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات					
11	توفر الجامعات برامج تدريبية في مجالات التسويق					
12	توفر الجامعات برامج تدريبية في مجالات الإنتاج					

13	توفر الجامعات برامج تدريبية في مجالات الصحة والسلامة المهنية					
14	توفر الجامعات برامج تدريبية في مجالات الوعي البيئي					
15	توفر الجامعات برامج تدريبية في اللغات .					
16	تقدم الجامعات الاستشارات الإدارية للقطاع الصناعي.					
17	تقدم الجامعات الاستشارات الفنية للقطاع الصناعي.					
18	تحرص الجامعات على التواصل مع القطاع الصناعي لبحث ما يستجد من تطورات.					
19	تقوم الجامعات بتنظيم لقاءات بين أعضاء هيئة التدريس وممثلي القطاع الصناعي لنقل المعرفة وتبادل الخبرات.					

شاكرين لكم تعاونكم

الباحث : ماهر حشيش

ملحق رقم 2 اسماء المحكمين

الرقم	الاسم	الوظيفة	الجامعة/ المؤسسة
1	د ماهر الجعبري	استاذ مشارك ومدير مركز التكامل مع الصناعة	جامعة بوليتكنك فلسطن
2	د محمد حسونة	عميد كلية الادارة ونظم المعلومات سابقا ، محاضر حاليا	جامعة بوليتكنك فلسطن
3	د مروان جلعود	محاضر– كلية الادارة ونظم المعلومات	جامعة بوليتكنك فلسطن
4	د اقبال الشريف	محاضر – كلية الادارة ونظم المعلومات	جامعة بوليتكنك فلسطن
5	أ.اكرم حشيش	محاضر– كلية الادارة ونظم المعلومات	جامعة بوليتكنك فلسطن
6	د عادل ريان	استاذ مشارك– كلية التربية	جامعة القدس المفتوحة
7	د كامل الدرابيع	محاضر	جامعة القدس المفتوحة
8	صبحي ثوابته	رئيس مجلس الادارة	اتحاد صناعة الحجر والرخام
9	فؤاد الاقرع	المدير التنفيذي	هيئة الصناعات الغذائية
10	م.طارق ابو الفيلات	رئيس مجلس الادارة	اتحاد الصناعات الجلدية
11	م.رائد ديب	المدير التنفيذي	اتحاد الصناعات الانشائية

ملحق رقم 3

المحور الاول: جدول يبين واقع القطاع الصناعي نحو الاستفادة من مخرجات الجامعات وخدماتها

الفقـرة	المقياس	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة صغيرة	بدرجة صغيرة جدا	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
تسعى منشاتكم إلى مواكبه التطورات التكنولوجيه	تكرار	20	28	29	5	4	3.64	1.051	بدرجة متوسطه
	نسبه	23.3	32.6	33.7	5.8	4.7			
تستفيد منشاتكم من نتائج البحث العلمي في عمليه التطويرية	تكرار	3	24	34	19	6	2.99	0.964	بدرجة متوسطة
	نسبه	3.5	27.9	39.5	22.1	7			
ترى منشاتكم في الجامعات مصدرا للكفاءات المؤهلة	تكرار	3	24	34	20	5	3	0.946	بدرجة متوسطة
	نسبه	3.5	27.9	39.5	23.3	5.8			
تستفيد منشاتكم من الجامعة في مجال تدريب وتأهيل الموارد البشرية	تكرار	0	15	27	28	16	2.48	0.991	بدرجة صغيرة
	نسبه	0	17.4	31.4	32.6	18.6			
تشارك منشاتكم في المؤتمرات العلمية	تكرار	6	19	22	24	15	2.73	1.192	بدرجة متوسطة
	نسبه	7	22.1	25.6	27.9	17.4			
تتعاون منشاتكم مع الجامعات في تنظيم ورش عمل	تكرار	4	11	29	17	25	2.44	1.174	بدرجة صغيرة
	نسبه	4.7	12.8	33.7	19.8	29.1			
سبق وان استدعت منشاتكم خبير من الجامعات المحلية لحل مشكله واجهتها	تكرار	3	10	24	18	31	2.26	1.17	بدرجة صغيرة
	نسبه	3.5	11.6	27.9	20.9	36			
لدى منشاتكم انظمه إداريه متبعه عند اختيار موظفيها	تكرار	8	20	34	14	10	3.02	1.116	بدرجة متوسطة
	نسبه	9.3	23.3	39.5	16.3	11.6			
تحضر منشاتكم مؤتمرات التوظيف التي تعقدها الجامعات	تكرار	3	10	23	22	28	2.28	1.144	بدرجة صغيرة
	نسبه	3.5	11.6	26.7	25.6	32.6			

تساعد منشاتكم الجامعات في خلق فرص عمل لخريجيها	تكرار	3	12	28	27	16	2.52	1.06	بدرجة صغيرة
	نسبه	3.5	14	32.6	31.4	18.6			
تعطي منشاتكم خريجي الجامعات المحلية الاولويه في التوظيف	تكرار	4	27	37	11	7	3.12	0.975	بدرجة متوسطة
	نسبه	4.7	31.4	43	12.8	8.1			
تقوم منشاتكم بتهيئه الموظفين الجدد وتأهيلهم للعمل	تكرار	8	32	28	10	8	3.26	1.087	بدرجة متوسطة
	نسبه	9.3	37.2	32.6	11.6	9.3			
تخصص منشاتكم جزءا من ميزانيتها للبحث والتطوير	تكرار	2	16	21	23	24	2.41	1.152	بدرجة صغيرة
	نسبه	2.3	18.6	24.4	26.7	27.9			
تساهم منشاتكم في تمويل إجراء البحث العملي في الجامعات	تكرار	2	11	14	20	39	2.03	1.163	بدرجة صغيرة
	نسبه	2.3	12.8	16.3	23.3	45.3			
تساعد منشاتكم الجامعات في تجهيز مختبرات حديثه	تكرار	3	7	8	18	50	1.9	1.503	بدرجة صغيرة
	نسبه	3.5	8.1	9.3	20.9	58.1			
تتعاون منشاتكم مع الجامعات في مطابقة منتجاتها لمواصفات الإنتاج	تكرار	6	10	23	24	23	2.44	1.204	بدرجة صغيرة
	نسبه	7	11.6	26.7	27.9	26.7			
تتعاون منشاتكم مع الجامعات الفلسطينية في رسم خططها المختلفة	تكرار	2	6	21	18	39	2	1.095	بدرجة صغيرة
	نسبه	2.3	7	24.4	20.9	45.3			
تقدم منشاتكم منح دراسية لطلبه الجامعات	تكرار	0	7	19	22	38	1.94	0.998	بدرجة صغيرة
	نسبه	0	8.1	22.1	25.6	44.2			
تقترح منشاتكم بعض مشاريع التخرج لطلبه الجامعات	تكرار	1	10	24	16	35	2.14	1.118	بدرجة صغيرة
	نسبه	1.2	11.6	27.9	18.6	40.7			
تقوم منشاتكم باستيعاب باحثين متدربين من الجامعات	تكرار	3	12	22	21	28	2.31	1.171	بدرجة صغيرة
	نسبه	3.5	14	25.6	24.4	32.6			
نتيجة المحور							2.5455	0.44548	بدرجه صغيره

ملحق 4

المحور الثاني : جدول يبين البرامج الجامعية وتلبية احتياجات القطاع الصناعي

الفقـرة	المقياس	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة صغيرة	بدرجة صغيرة جدا	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
البرامج المطروحة في الجامعات تلبي احتياجات القطاع الصناعي	تكرار	4	12	36	21	13	2.69	1.043	بدرجه متوسطه
	نسبه	4.7	14	41.9	24.4	15.1			
القطاع الصناعي بحاجه إلى إدخال تخصصات جديدة	تكرار	23	34	18	5	6	3.73	1.132	بدرجه كبيره
	نسبه	26.7	39.5	20.9	5.8	7			
تنسق الجامعات مع القطاع الصناعي عند طرح تخصصات جديدة	تكرار	0	7	31	24	24	2.24	0.957	بدرجه صغيرة
	نسبه	0	8.1	36	27.9	27.9			
تنسق الجامعات مع القطاع الصناعي عند تعديل التخصصات المطروحة	تكرار	0	4	29	24	29	2.09	0.928	بدرجه صغيره
	نسبه	0	4.7	33.7	27.9	33.7			
تتوفر في الجامعات البنى التحتية اللازمة من مختبرات	تكرار	2	12	41	19	12	2.69	0.961	بدرجه متوسطه
	نسبه	2.3	14	47.7	22.1	14			
تتوفر في الجامعات البنى التحتية اللازمة من مكتبات	تكرار	3	16	48	13	6	2.97	0.874	بدرجه متوسطه
	نسبه	3.5	18.6	55.8	15.1	7			
تحظى الجامعات	تكرار	6	20	43	11	6	3.1	0.958	بدرجه

بسمعه جيده لدى مؤسسات القطاع الصناعي	نسبه	7	23.3	50	12.8	7			متوسطه
تركز التخصصات المطروحة على الجانب العملي	تكرار	3	15	38	19	11	2.77	1.002	بدرجه متوسطه
	نسبه	3.5	17.4	44.2	22.1	12.8			
تنسق الجامعات مع المنشات الصناعية لتوفير بيئة تدريب مناسبة للطلبة أثناء دراستهم	تكرار	4	12	28	30	12	2.6	1.044	بدرجه متوسطه
	نسبه	4.7	14	32.6	34.9	14			
نتيجة المحور الثاني							2.7644	0.99	بدرجه متوسطه

ملحق 5

المحور الثالث : جدول يبين مدى تلبية الخريجون لاحتياجات القطاع الصناعي

الفقـرة	المقياس	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة صغيرة	بدرجة صغيرة جدا	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
يمتلك خريجو الجامعات المعرفة العلمية المرتبطة بمتطلبات العمل	تكرار	2	16	46	16	6	2.91	0.863	بدرجه متوسطه
	نسبه	2.3	18.6	53.5	18.6	7			
يمتلك خريجو الجامعات المهارات الفنية المطلوبة لاداء العمل	تكرار	1	12	45	22	6	2.77	0.821	بدرجه متوسطه
	نسبه	1.2	14	52.3	25.6	7			
يمتلك خريجو الجامعات مهارات الحاسوب الاساسيه	تكرار	8	40	32	5	1	3.57	0.790	بدرجه كبيره
	نسبه	9.3	46.5	37.2	5.8	1.2			
يستطيع خريجو الجامعات كتابه التقارير الفنية والاداريه	تكرار	2	35	36	7	6	3.23	0.903	بدرجه متوسطه
	نسبه	2.3	40.7	41.9	8.1	7			
يمتلك خريجو الجامعات مهارات جيده في اللغة الانجليزية	تكرار	8	21	31	24	2	3.1	0.994	بدرجه متوسطه
	نسبه	9.3	24.4	36	27.9	2.3			
يتمتع خريجو الجامعات بالقد ره على حل المشكلات	تكرار	4	19	39	18	6	2.97	0.951	بدرجه متوسطه
	نسبه	4.7	22.1	45.3	20.9	7			
يمتلك خريجو الجامعات القدرة على العمل ضمن فريق	تكرار	7	32	32	11	4	3.31	0.961	بدرجه متوسطه
	نسبه	8.1	37.2	37.2	12.8	4.7			
لدى خريجو الجامعات	تكرار	8	24	41	11	2	3.29	0.893	بدرجه

الدافعية للتعلم بشكل دائم	نسبه	9.3	27.9	47.7	12.8	2.3			متوسطه
يمتاز خريجو الجامعات بحب الاطلاع على تجارب الآخرين	تكرار	9	23	35	14	5	3.2	1.027	بدرجه متوسطه
	نسبه	10.5	26.7	40.7	16.3	5.8			
يحسن خريجو الجامعات التصرف في المواقف الطارئة	تكرار	2	20	39	19	6	2.92	0.91	بدرجه متوسطه
	نسبه	2.3	23.3	45.3	22.1	7			
يمتاز خريجو الجامعات بالقدرة على الابتكار والإبداع	تكرار	3	17	37	24	5	2.87	0.918	بدرجه متوسطه
	نسبه	3.5	19.8	43	27.9	5.8			
يمتلك خريجو الجامعات مهارة الاتصال والتواصل مع الآخرين	تكرار	8	30	33	11	4	3.31	0.973	بدرجه متوسطه
	نسبه	9.3	34.9	38.4	12.8	4.7			
يتمتع خريجو الجامعات بمواصفات شخصيه قياديه	تكرار	4	23	40	13	6	3.07	0.943	بدرجه متوسطه
	نسبه	4.7	26.7	46.5	15.1	7			
يمتلك خريجو الجامعات قدره التكيف مع بيئة العمل	تكرار	6	25	42	10	3	3.24	0.884	بدرجه متوسطه
	نسبه	7	29.1	48.8	11.6	3.5			
يستطيع خريجو الجامعات القيام بوظائف متعددة داخل المؤسسة	تكرار	6	31	35	9	5	2.28	0.954	بدرجه صغيره
	نسبه	7	36	40.7	10.5	5.8			
نتيجة المحور							3.22	0.919	بدرجه متوسطه

ملحق رقم 6

المحور الرابع: جدول يبين مدى تلبية البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية لاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني.

الفقـرة	المقياس	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة صغيرة	بدرجة صغيرة جدا	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
يوجد في الجامعات مراكز بحث علمي مؤهله	تكرار	7	14	41	20	4	3	0.958	بدرجه متوسطه
	نسبه	8.1	16.3	47.7	23.3	4.7			
يهدف البحث العلمي في الجامعات إلى سد حاجات القطاع الصناعي	تكرار	5	13	35	24	9	2.78	1.022	بدرجه متوسطه
	نسبه	5.8	15.1	40.7	27.9	10.5			
تساعد مخرجات البحث العلمي في الجامعات في بناء الخطط التسويقية لنشاتكم	تكرار	2	15	23	31	15	2.51	1.049	بدرجة صغيرة
	نسبه	2.3	17.4	26.7	36	17.4			
تسهم مخرجات البحث العلمي في الجامعات في تحسين جوده المنتج	تكرار	4	19	21	31	11	2.7	1.096	بدرجه متوسطه
	نسبه	4.7	22.1	24.4	36	12.8			
تساعد مخرجات البحث العلمي في الجامعات في إنتاج منتجات جديدة	تكرار	2	16	26	28	14	2.58	1.046	بدرجة صغيرة
	نسبه	2.3	18.6	30.2	32.6	16.3			
تسهم مخرجات البحث العلمي في الجامعات في تقليل تكاليف الإنتاج	تكرار	0	15	29	28	14	2.52	0.967	بدرجة صغيرة
	نسبه	0	17.4	33.7	32.6	16.3			
تقوم الجامعات باطلاع القطاع الصناعي على نتائج البحوث باستمرار	تكرار	2	7	18	38	21	2.2	0.98	بدرجة صغيرة
	نسبه	2.3	8.1	20.9	44.2	24.4			

تتسم الأبحاث المنجزة بقابليتها للتطبيق	تكرار	2	5	30	37	12	2.4	0.885	بدرجة صغيرة
	نسبه	2.3	5.8	34.9	43	14			
تتصفالأبحاث العلمية لطلبه الدراسات العليا بالتقليدية	تكرار	9	27	27	14	9	3.15	1.143	بدرجه متوسطه
	نسبه	10.5	31.4	31.4	16.3	10.5			
نتيجة المحور الثاني							2.65	1.0162	بدرجه متوسطه

ملحق رقم 7

المحور الخامس: جدول يبين مدى تلبية برامج خدمة المجتمع لاحتياجات القطاع الصناعي

الفقـرة	المقياس	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة صغيرة	بدرجة صغيرة جدا	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
تقوم الجامعات بعمل دراسات لتحديد الاحتياجات التدريبية للقطاع الصناعية	تكرار	6	10	35	23	12	2.71	1.072	بدرجه متوسطه
	نسبه	7	11.6	40.7	26.7	14			
يتم تصميم البرامج التدريبية وفق احتياجات القطاع الصناعي	تكرار	1	9	39	28	9	2.59	0.859	بدرجه صغيره
	نسبه	1.2	10.5	45.3	32.6	10.5			
تواكب الدورات التي تعقدها دوائر التعليم المستمر في الجامعات التطور الحاصل في ميادين الصناعة	تكرار	3	8	46	21	8	2.73	0.887	بدرجه متوسطه
	نسبه	3.5	9.3	53.5	24.4	9.3			
التكلفة المادية لدورات التعليم المستمر مناسبة	تكرار	1	15	47	18	5	2.87	0.809	بدرجه متوسطه
	نسبه	1.2	17.4	54.7	20.9	5.8			
تقييم الجامعات مدى استفادة المتدربين من البرامج التدريبية	تكرار	3	18	38	21	6	2.9	0.933	بدرجه متوسطه
	نسبه	3.5	20.9	44.2	24.4	7			
توفر الجامعات برامج تدريب متعلقة بادراه الموارد البشرية	تكرار	1	24	32	24	5	2.91	0.916	بدرجه متوسطه
	نسبه	1.2	27.9	37.2	27.9	5.8			
توفر الجامعات برامج تدريب فنيه	تكرار	4	11	42	20	9	2.78	0.963	بدرجه متوسطه
	نسبه	4.7	12.8	48.8	23.3	10.5			
توفر الجامعات برامج في مجالات الحاسوب	تكرار	4	31	35	10	6	3.2	0.956	بدرجه متوسطه
	نسبه	4.7	36	40.7	11.6	7			

توفر الجامعات برامج تدريبيه في مجالات التسويق	تكرار	5	18	39	17	7	2.97	0.988	بدرجه متوسطه
	نسبه	5.8	20.9	45.3	19.8	8.1			
توفر الجامعات برامج تدريبيه في مجالات الإنتاج	تكرار	3	10	31	31	11	2.57	0.977	بدرجه متوسطه
	نسبه	3.5	11.6	36	36	12.8			
توفر الجامعات برامج في مجالات الصحة والسلامة المهنية	تكرار	3	12	45	21	5	2.85	0.861	بدرجه متوسطه
	نسبه	3.5	14	52.3	24.4	5.8	2.72	0.954	بدرجه متوسطه
توفر الجامعات برامج في مجالات الوعي البيئي	تكرار	5	8	38	28	7			
	نسبه	5.8	9.3	44.2	32.6	8.1			
توفر الجامعات برامج في اللغات	تكرار	6	28	37	10	5	3.23	0.954	بدرجه متوسطه
	نسبه	7	32.6	43	11.6	5.8			
تقدم الجامعات الاستشارات الاداريه للقطاع الصناعي	تكرار	4	7	42	22	11	2.66	0.965	بدرجه متوسطه
	نسبه	4.7	8.1	48.8	25.6	12.8			
تقدم الجامعات الاستشارات الفنية للقطاع الصناعي	تكرار	4	9	41	19	13	2.67	1.011	بدرجه متوسطه
	نسبه	4.7	10.5	47.7	22.1	15.1			
تحرص الجامعات على التواصل مع القطاع الصناعي لبحث ما يستجد من تطورات	تكرار	4	10	29	26	17	2.51	1.082	بدرجه صغيره
	نسبه	4.7	11.6	33.7	30.2	19.8			
تقوم الجامعات بتنظيم لقاءات بين أعضاء هيئه التدريس وممثلي القطاع الصناعي لنقل المعرفة وتبادل الخبرات	تكرار	4	6	32	21	23	2.38	1.097	بدرجه صغيره
	نسبه	4.7	7	37.2	24.4	26.7			
نتيجة المحور							2.78	0.96	بدرجه متوسطه